



البنك المركزي المصري  
الإسكندرية - القاهرة - الدقهلية - المنيا - بني سويف - أسوان

# النظام المصرفى ال拉بوى

تأليف  
البروفيسور محمد نجاة الشعندى

الطبعة الأولى  
٢٠٠٥ - ٢٠٠٤

الناشر: المجلس الأعلى للبحوث العلمية للتراث العربي

# النظام المصرفى ال拉بوى

تأليف

البروفيسور محمد بنجاة اللحدوثى

ترجمة

د. عابدين الجندى سلام

مراجعة الترجمة

د. احمد داود المزجاجي

الناشر : المجلس العالمي بجامعة الملك عبد العزيز

# فهرس محتويات الكتاب

١	تقديم .....
٢	مقدمة المؤلف للطبعة الأردية .....
	<b>الفصل الأول</b>
٧	إنشاء البنك .....
	<b>الفصل الثاني</b>
١١	الأعمال المصرفية .....
١١	الخدمات غير المجانية .....
١٣	(أ) مشاركة البنك برأس المال .....
١٥	(ب) مضاربة البنك برأس المال .....
٢٢	الاستثمار في المشروعات القائمة .....
٢٥	شراء أسهم المشروعات .....
	<b>الفصل الثالث</b>
٢٧	البنك وأصحاب رؤوس الأموال .....
٢٧	حساب المضاربة .....
٣١	تحديد الربح والخسارة لحساب المضاربة .....
٣٣	الأموال المقترضة وإستخدامها في أعمال البنك .....
٣٤	حساب القروض .....
٣٦	المنافسة بين البنوك .....
	<b>الفصل الرابع</b>
٣٨	قروض البنك .....
٣٩	(أ) أهمية القروض قصيرة الأجل .....
٤١	(ب) كيفية الوفاء بهذه الاحتياجات من حساب القروض .....
٤٢	(ج) المعاوز لتقديم القروض الالاربوبية .....
٤٤	(د) تحديد النسبة بين حساب القروض .. والقروض الواجب تقديمها .....
٤٥	(هـ) التوازن بين العرض والطلب على الائتمان .....
٤٦	(و) أجل القروض بدون فوائد .....

٤٧	.....	(٢) الضمانات مقابل القروض
٤٨	.....	(ح) النفقات الخاصة بالاحتفاظ بحساب القروض
٤٩	.....	مشكلة السيدات (الكبيالة)
<b>الفصل الخامس</b>		
٥٢	.....	عملية توليد الائتمان
٥٢	.....	طبيعة الائتمان المصرفي
٥٦	.....	عملية توليد التقدّم
٥٧	.....	الأمثلة
٦٥	.....	إلغاء الائتمان المصرفي وتخفيف عرض التقدّم
٦٧	.....	الربح والخسارة في العمل المصرفي وعملية توليد التقدّم
<b>الفصل السادس</b>		
٧٠	.....	البنك المركزي
٧٠	.....	دور البنك المركزي ووظائفه
٧٢	.....	المواحة الأساسية
٧٥	.....	١- تعديل نسبة الاحتياط النقدي
٨٠	.....	٢- تعديل نسبة الاقتراض
٨٣	.....	٣- الاستعمال التفضيلي لنسبة الاقتراض
٨٥	.....	٤- شراء وبيع الأسهم
٨٨	.....	٥- التعديلات في نسبة الاقتراض
٩١	.....	٦- إستعمال أدوات أخرى متعددة
<b>الفصل السابع</b>		
٩٢	.....	النظام المصرفي والمالية العامة
٩٣	.....	النفقات والإيرادات العامة
٩٥	.....	توفير رؤوس الأموال على أساس المشاركة أو المضاربة
٩٦	.....	أسهم المضاربة الحكومية
٩٩	.....	أسهم المشاركة في المؤسسات العامة
١٠٢	.....	القروض الحكومية
١٠٥	.....	شهادات القروض
١٠٨	.....	شهادات القروض الحكومية والنظام المصرفي
١٠٩	.....	أسهم الشراكة في المؤسسات الحكومية والنظام المصرفي

## الفصل الثامن

١١١	القروض المقدمة للمستهلكين
١١١	احتياجات المستهلكين
١١٢	مصادر القروض
١١٣	القروض المقدمة من البنوك الى المستهلكين
١١٣	حق السحب على المكتشوف
١١٥	شهادات البيع

## الفصل التاسع

١١٩	بعض الإيضاحات
١١٩	١ - تدفق المدخرات
١٢٣	٢ عرض الأموال في قطاع الأعمال
١٢٣	٣ توفير الأموال لقطاع العام
١٢٤	٤ الأرباح في الأعمال المصرفية
١٢٤	٥ السيولة
١٢٥	٦ النظام المالي الالاربوي والدولة

## ملحق

### كتابات في النظام المالي اللاربوي حتى عام ١٩٦٣ م

١٢٧	باللغة الأردية
١٣٠	باللغة الانجليزية
١٣٢	باللغة العربية

## « تقدیم »

الحمد لله وحده والصلوة والسلام على من لا نبي بعده :

لقد سرّ الجامعة أنْ منح أحد أساتذتها وهو الدكتور / محمد نجاة الله صديقي جائزة الملك فيصل العالمية للدراسات الإسلامية (في مجال الاقتصاد) عام ١٤٠٢ هـ .

وقد اهتم المركز العالمي لأبحاث الاقتصاد الإسلامي ، حيث يعمل د. صديقي ، بآن ينقال الى العربية بعض كتبه التي منح الجائزة على أساسها .

ويسعدني الآن أن أكتب هذا التقدیم للترجمة العربية لكتاب (النظام المصرفی غير الربوی) الذي مثل عند صدوره للمرة الأولى بالأردنية عام ١٩٦٩ م خطوة رائدة في مسيرة الفكر الإسلامي في موضوعه . وإن الجامعة ، بدعمها لجهود البحث والنشر في المركز العالمي لأبحاث الاقتصاد الإسلامي لترجو أن تُعزز رسالتها التعليمية تجاه الأجيال الصاعدة من طلابها بتقدیم علم الاقتصاد الحديث لهم من منطلقات إسلامية أصيلة . كما ترجو بذلك أن تساهم إيجابياً في مسيرة الفكر الاقتصادي العالمي .

مدير الجامعة

د. رضا محمد سعيد عبيد

## مقدمة المؤلف للطبعة الأردنية

لقد خلصنا الإسلام بتحريه الربا (الفائدة) من شكل كريه من أشكال الظلم والطغيان التي سادت المجتمع الإنساني ، ولاشك في أن إستمرار وجود مؤسسات تعامل بالربا في عصرنا هذا يشكل تحدياً كبيراً لأولئك الذين يحاولون - في هذه الأيام - إحياء نهج الإسلام في الحياة وإعادة بنائه . وفي النظام الاقتصادي المعاصر ، نجد أن الفائدة (الربا) تحتل مركزاً مهماً في المشروعات الاقتصادية ، ولاسيما أن النظام المصرفي بأسره يقوم عليها . فإذا أردنا صياغة الحياة الاقتصادية على منهج الإسلام ، فلا بد من إقامة نظام مصرفي غير ربوبي يعمل بكفاءة . وما لاشك فيه أن النظام المصرفي يقدم خدمات أساسية مفيدة ، لا يمكن بدونها إقامة إقتصاد حديث ومتقدم . وهناك بالمقابل إجماع بين علماء الاقتصاد وال المسلمين ، على أن النظام المصرفي يمكن تنظيمه على نحو يؤدي فيه وظائفه العادلة بدون اللجوء إلى الفائدة . ويتتحقق هؤلاء الخبراء .. أيضاً .. على أن إعادة تنظيم البنوك .. وفق النط普 الإسلامي .. يمكن أن .. يتحقق على أساس المباديء الإسلامية المتعلقة بالمشاركة في الربح .. مثل المضاربة .. أو ما شابه ذلك من المشاركات الأخرى . وحتى إعداد هذا الكتاب . لم يتم وضع تصور مفصل لكيفية إنشاء نظام مصرفي وفق المباديء الإسلامية ، وكذلك لم توضع إجابات مفصلة عن كيفية قيام البنوك غير الربوية بنفس أعمال البنوك الحديثة ..

وقد بذل المؤلف جهداً للإجابة عن هذه الأسئلة في هذا الكتاب «النظام المصرفي غير الربوي» .. وبالنظر إلى حجم المشكلات التي يمكن أن تواجه هذا النظام ، فإن هذا الكتاب ، يعرض - في الواقع - الملامح الرئيسية لهذه المشكلات ، وإن كان كل منها يحتاج إلى مناقشة مفصلة . كما قام المؤلف بعرض ملامح هذا النظام لكي يتدارسها القراء ويدعوا آراءهم فيها . وإن علماء الاقتصاد والشريعة ، يمكنهم - عن طريق دراسة هذا الموضوع الجديد - التوصل إلى نتائج صحيحة ، تتفق وجهة نظر المباديء الاقتصادية العامة . ومقبولة لدى المفكرين من الناحية الشرعية .

وقد سبق للمؤلف أن بين بعض مباديء الشريعة الإسلامية في المضاربة والمشاركة في بحث مستقل<sup>(١)</sup> ، وليس ثم ما يدعوه إلى إعادة ذكرها هنا . وستبني مناقشة هذه القضايا في هذا الكتاب على

١ - محمد نجاة الله صديقي «الأصول الشرعية للشركة والمضاربة» ، المنشورات الإسلامية ، لاهور ١٩٦٩ م ، (بالأردنية).

ما أجمع عليه علماء المسلمين ، من أن الفائدة ، وكل شكل من أشكالها – بما في ذلك الفوائد المصرفية والتجارية – محظمة في نظر الإسلام .

ويستطيع كل من يرغب في دراسة المبادئ الشرعية التي حرم الربا ، أو في بيان الأساس الفكري لهذا النظام ، أن يرجع إلى المراجع المختصة<sup>(٢)</sup> .

وليس من الضروري أن نناقش دور البنوك الحديثة وظائفها ، فمن يرغب في معرفة هذه المسائل ، فهناك العديد من الكتابات في هذا الموضوع . وهذا الكتاب – يناقش بالتفصيل – كيفية إنشاء البنوك

على أساس المشاركة والمصاربة ، وكيفية قيامها بوظائفها العادلة . ولاشك في أن المناقشة في هذا الإطار ، ستثير مشكلات عدّة ، تتعلق بالسياسة النقدية ، أو بسياسة الميزانية . غير أن مناقشة هذه القضايا – في هذا الكتاب – غير ممكنة ، وسوف يتعرض لها الكتاب . . بشكل عابر . . كلما دعت الحاجة إلى ذلك .

وفي العصر الحديث تتمتع المؤسسات المالية الوسيطة – مثل شركات التأمين ، والشركات التعاونية للإنشاء والتعمير ، وشركات الاستثمار ، إلى جانب البنوك التجارية – بأهمية متزايدة ، وتلعب دوراً كبيراً في تعبئة المدخرات وإستثمارها في بعض العمليات المتعلقة بالتكوين الرأسمالي . كما أن أنشطة هذه المؤسسات ، تؤدي إلى زيادة تدفق الأثمان ، ولا يمكن تجاهل تلك الأنشطة عند مناقشة السياسات النقدية . . مناقشة شاملة ، بل لا بد من دراسة طبيعة و مجال هذه المؤسسات . . دراسة مفصلة . . في إطار إقتصادي غير ربوبي . وسوف لن نتعرض لكل هذا في كتابنا ، وإنما سنناقش هذه المشكلة . في ضوء المفهوم المتعارف عليه لوظائف النقود والمصارف . وهو في منبع لا يمكن إغفاله في بداية النقاش لهذا الموضوع .

وعند دراسة النظام المصرفي غير الربوي . لا بد من أن يكون ماثلاً في الأذهان ، أنه لا يكتب النجاح مثل هذا النظام ، إلا في بلد يحرم الفائدة ، وبعد كل صفقة تقوم على الفائدة جريمة يعاقب عليها القانون . وعليه فإنه إذا لم يطبق هذا القانون تطبيقاً صارماً ، فإن بعض أرباب المال سيتمكنون من إلحاق الضرر بصالح الناس العامة ، من أجل تحقيق مصلحهم الشخصية ، كما أن صفات الفائدة ، أو المعاملات بالفائدة ، ستدخل السوق السوداء ، فتفسد بذلك نظام البنك غير الربوية . وعلاوة على هذا الشرط الضروري ، هناك متطلبات أخرى لقيام نظام مصرف لربيوي ناجح . كأن تكون هناك ترتيبات خاصة للضمان الاجتماعي . . لرعاية المستهلكين المحتاجين ، وأن يحارب الاكتناز عن طريق فرض الضرائب . هذه الشروط . . وامثالها ، إنما تتحقق وتتحقق ثمارها . . عندما يقوم المجتمع بتحريم الربا ، ويعمل على

٢ - أبو الأعلى المودودي «الربا» ، المنشورات الإسلامية ، لاهور ١٩٦١ م .

المفتي محمد شفيق «مسألة الربا» ، إدارة المعارف . كراتشي ١٣٨٠ هـ (بالأردية) .

محمد فضل الرحمن «الربا التجاري» . قسم أصول الدين . جامعة عليكة الإسلامية . ١٩٦٧ م .  
(بالأردية) .

تعزيز القوانين الإسلامية الأخرى . بشكل يؤدي إلى تحقيق وصيانته لأهداف الأفراد والجماعات . . ضمن إطار إسلامي للحياة . وإلى جانب هذه الإجراءات الجماعية ، يجب أن يتسم كل عضوف في المجتمع (أو الغالبية) بالأمانة . والتضحية ، والإحساس بالمسؤولية ، وهذا ما يدعو إليه الإسلام الحنيف . وعندما يتوافر كل ذلك ، يمكن للنظام المصرفي غير الربوي . . أن يعمل بصورة ملائمة ، وأن يؤدي إلى نتائج رائعة . وبالمقابل . . إذا لم تتوافر هذه الجوانب الأخلاقية لأفراد المجتمع ، وتبع الناس أهواءهم ، فإن ذلك يؤدي إلى وجوب إنخاذ مزيد من الإجراءات القانونية ، لضمان قدر أكبر من النجاح في إدارة النظام المصرفي غير الربوي ، وإلا فإنه سيسبب ضرراً بالغاً بفعالية النظام المصرفي المقترن . . وبجدواه .

٧ شوال ١٣٨٨ هـ  
٢٨ ديسمبر ١٩٦٨ م

محمد نجاة الله صديقى  
قسم الاقتصاد  
جامعة عليكة الإسلامية/الهند

## الفصل الأول

### «إنشاء البنك»

\*\*

يمكن أن يقوم البنك على أساس مباديء شركة العنان<sup>(١)</sup> . إذ يتولى عدد من الأشخاص ، وهم المساهمون ، تقديم رأس المال اللازم لتمويل المشروعات من أجل تقديم الخدمات والحصول على عوائد يتم إقسامها على أساس المشاركة أو المضاربة . والحد الأدنى لعدد المساهمين هو شخصان . . . وليس هناك حد أقصى من الناحية النظرية ، إلا أنه يستحسن – لتقديرات محلية ولأسباب أخرى – أن يكون هناك حد أقصى ، يختلف باختلاف الظروف الزمنية والمكانية ، فيمكن أن يكون عدد المساهمين كبيراً أو صغيراً ، وذلك حسب مقتضيات مصلحة العمل .

وربما يتساوى المبلغ الذي يدفعه كل واحد من حملة الأسهم أو يختلف ، لذلك من الأفضل تحديد قيمة السهم ببلغ معين ، على أن يسمح لكل شخص بالحصول على ما يريد من الأسهم . ويمكن تحديد الحد الأقصى والأدنى لرأس المال المكتتب به ، ومن ثم يصبح كل حامل سهم في النهاية مالكاً للبنك بمقدار ما يملك من أسهم رأس المال المستثمر .

وفيما يتعلق بأرباح البنك ، يحسن توزيعها حسب حصص رأس المال (قيمة الأسهم) . وهذا الغرض . . يمكن تقسيم إجمالي أرباح البنك على إجمالي الاستثمار . . من أجل تحديد النسبة المئوية للأرباح التي يمكن دفعها إلى كل واحد من حملة الأسهم . ويمكن أن يؤخذ في الاعتبار عند توزيع الأرباح ، أن بعض المساهمين ربما يكونون أقدر وأنشط من البعض الآخر . وربما يقوم بدور فعال في تعزيز نشاط البنك ، أو يكون أكثر تحملًا للمسؤوليات ، إلا أنه – من أجل سلامة العمل وسهولته في البنك –

---

١ – شركة العنان : هي أن يتفق شخصان أو أكثر على الاشتراك في مشروع معين . . . بمبلغ محدد من المال ، وقدر معلوم من العمل . ونسب معينة من الأرباح أو الحسأر . وليس من الضروري أن يشترك كل شريك في إدارة العمل فعلاً . كذلك لا يمكن أن يمنع من هذا الاشتراك . إذ من حيث المبدأ له الحق في إدارة ، سواء تمكّن من ممارسة حقه ممارسة فعلية أم لا .

أنظر : الأصول الشرعية للشركة والمضاربة (مراجع سابق ص ١٥ - ١٦) . يستطيع أي شخص أن يؤسس بنكاً ، برأس ماله الشخصي . كما تستطيع الدولة أن تؤسس بنكاً إلا أن إنشاء البنك يحتاج عادة إلى رأس مال كبير ، مما يستوجب إسهام أشخاص كثيرون . ولذلك لم أناقش الوسائل الأخرى لإنشاء البنك لأنها تثير مزيداً من النقاش . كما أن الأسس التي طرحتها هذا الكتاب - فيما يختص بتوزيع الأرباح بين المساهمين – تعد قابلة للتطبيق عموماً .

لابد من إيجاد نظام حيد للمحاسبة . وعلى مقتضاه يتم توزيع الأرباح على أساس عدد الأسهم التي إكتتبها كل مساهم . أما معالجة الخسائر في ضوء مباديء الشريعة المتعلقة بالمشاركة فتقتضي أن يتتحمل حملة الأسهم كل الخسائر التي تقع على البنك في أية سنة . ولا يكتنفهم التهرب من المسؤولية . وعليهم أن يشاركونا في الخسارة بما يتناسب مع عدد أسهمهم <sup>(٢)</sup> .

فإذا ما لجأ البنك إلى توسيع عمله بالحصول على أموال جديدة في شكل قروض أو مشاركات . إلتزم بهذا جميع المساهمين . وينبع البنك كل الصلاحيات الالزمة لتقديم القروض إلى الأفراد أو المنظمات أو القيام بإستثمارات . ومن صلاحياته أيضاً . أن يقوم بتوفير الخدمات الإدارية والتنفيذية الالزمة للموظفين . وكذلك تأمين المواصلات والمباني الالزمة لعمله . ولواجهة هذه الفوقات الالزمة لسير العمل ، لابد من السماح للبنك بأن يسحب من رأس ماله .

وفضلاً على ذلك ، فإن أي شريك يسمع له . بصفته الخاصة . بالإشتراك في أي عمل أو مشروع . وبأن يستثمر الأموال أو يقبل القروض على أساس المشاركة أو المضاربة . إلا أن أعمال هذه المشروعات الخاصة بهذا الشريك ، لا علاقة لها بعمل البنك .

وتتعدد جميع القرارات الرئيسية الخاصة بأعمال البنك . عن طريق التفاهم بين الشركاء . أما إذا كان عدد الشركاء كثيراً ، فيمكن تفويض سلطة إتخاذ القرارات إلى مجلس الممثلين . أما القرارات الخاصة بشؤون العمل اليومي العادي فترتكب للمديرين الذين يتم تعينهم وفصلهم بقرار من الشركاء أو من مجلس الممثلين .

إن عمل البنك عمل مستمر . فلابد لذلك من الأخذ بأسلوب مناسب لحساب الأرباح والخسائر بشكل يحقق مصلحة الشركاء ، ويتناسب مع طبيعة العمل . كما يجب أن يطبق هذا الأسلوب على البنك وشركائه . ومن المستحسن تدقيق حسابات البنك سنوياً . وأصدار بيان بالأرباح والخسائر . ويخسب نصيب كل شريك ، ويدفع له الربح الذي يستحقه . أما في حالة الخسارة ، فيجب إعلامه بأن حصته من الخسارة قد تم إقطاعها من رأس ماله ، وهذا يعني إنخفاض رأس ماله . ويجدد إتفاق المشاركة كل سنة ، كما ينبغي الاحتفاظ بحساب كل سنة مالية على حدة . ولا تسترد أرباح الأسهم التي وزعت . للتعويض عن الخسائر التي تظهر خلال السنة الجارية . ولاتسوى الأرباح المستحقة مع الخسائر التي تحفقت في السنة الماضية . وفي حالة الخسارة . يكون من حق الشريك أن يعوض العجز في استثماره الرأسمالي عن طريق تقديم أموال جديدة <sup>(٣)</sup> .

ويكون لكل شريك الحق في أن ينسحب من الشركة متى شاء . وعند إستلام إخطار الإنسحاب من الشريك . يقوم البنك بإستكمال الحساب الإجمالي ، وإعادة رأس مال الشريك . بالإضافة إلى

٢ - محمد نجاة الله صديقي «الأصول الشرعية للشركة والمضاربة» . ص ٢١ .

٣ - المرجع السابق ، ص ٣٨ - ٣٩ . ومن الناحية التطبيقية ، يمكن تبني مثل هذه المعايير . . بأن لا يطلب من حملة الأسهم رأس مال إضافي ، كما هو مبين في نهاية الفصل التالي .

الأرباح التي يستحقها . أما إذا كان من الضروري الانتظار بعض الوقت حتى يكتمل الحساب الختامي . . . مثلاً حتى نهاية ربع السنة الجاري . فلا بأس في ذلك . كما يمكن أن يسمح للشريك بموجب إتفاق المشاركة بالإنسحاب في نهاية السنة المالية فقط . أو عند تسوية الحسابات في نهاية كل ربع سنة . وبعد إنسحاب الشريك أو بعض الشركاء . تستمر المشاركة بين الشركاء الآخرين .<sup>(4)</sup> وتنتهي شركة الشريك كذلك بموته . وبعد إعداد الحسابات وفقاً لما سبق ذكره . يعاد نصييه في رأس المال . بالإضافة إلى أرباحه . أو بعد تزيل خسائره . . . إلى ورثته الشرعيين أو إلى الشخص أو الأشخاص الجددين في وصيته . إلا أن الورثة يمكن أن يتضمنوا إلى الشركة إذا رغبوا في ذلك . ولم يعارض الشركاء الآخرون<sup>(5)</sup> .

ولما كان البنك منحصراً له بأخذ القروض ومنحها ، فإن الإلتزام المالي للشريك لا يقتصر على رأس ماله المدفوع فقط ، بل يجب أن يكون هذا الإلتزام غير محدود . حيث لا يمكن – من الناحية النظرية – فرض حد معين على البنك في أخذه ومنحه هذه القروض . ومن ثم فإن الإلتزامات المالية لكل شريك سوف تكون غير محدودة . فإذا ما واجه البنك خسارة ضخمة في أعماله ، ولا تكفي مجموع أمواله سداد ديونه ، ترتب على الشركاء دفع العجز من أموالهم الخاصة<sup>(6)</sup> . ولكن إذا قام أحد الشركاء ببعض العمليات المالية بصفته الشخصية لا يترتب على الشركاء الآخرين مشاركته في التزاماته الناجمة من هذه العمليات . كما أن البنك ليس مسؤولاً عن الإلتزامات المالية للشريك . . فيما يتعلق بأعماله الخاصة<sup>(7)</sup> .

٤ - المرجع السابق . ص ١٣٠ .

٥ - المرجع السابق . ص ١٤٦ - ١٤٩ .

٦ - المرجع السابق . ص ١٢٠ - ١٢١ .

٧ إن الغرض من جعل مسؤولية حملة الأسهم غير محدودة . هو حماية مصالح المودعين . لكن التجربة العملية أوضحت أنه . في حالة إفلاس البنك . من النادر استرداد ما يكتفي من المال لمواجهة التزاماته تجاه المودعين . وقد أدى هذا إلى إجراءات أخرى تتخذ لحماية مصالح المودعين . وهذه الإجراءات تتعلق بالإشراف المستمر على عمل البنك . بواسطة البنك المركزي . وتأسيس البنك عادة على أساس شركات مساهمة ذات مسؤولية محدودة تقع تحت سيطرة وإشراف البنك المركزي . وليس من السهل الدخول في المسائل الفقهية المتعلقة بهذا الأمر . ولكن توسيع نشاطه النظام المصرفي يتطلب أن تنشأ البنك على أساس المسؤولية المحدودة لحملة الأسهم . وأن يقوم البنك المركزي بوضع الضوابط الفضورية لحماية مصالح المودعين .

## الفصل الثاني

### «الأعمال المصرفية»

يمكن تصنيف أعمال البنك في ثلاثة أصناف :

- أ - الخدمات التي يقوم بها البنك نظير أجرة أو عمولة أو أتعاب محددة .
- ب - إستئثار الأموال على أساس مباديء المشاركة أو المضاربة .
- ج - الخدمات المجانية .

وسوف نناقش في هذا الفصل النوعين : الأول والثاني ، أما النوع الثالث فسوف يبحث في الفصل الرابع .

#### الخدمات غير المجانية :

لما كان العائد المتوقع من هذه الخدمات أكبر من تكاليفها ، فإن هذه الخدمات تشكل مصدراً مهماً لأرباح البنك . كما تلبى إحتياجات المجتمع . ولاسيما إحتياجات قطاع التجارة . وهذه الخدمات تقدمها البنوك اليوم نظير أجرة أو عمولة أو أتعاب محددة ، ولا يوجد هناك ما يمنع من إستمرار البنوك الالاربوبية في القيام بها . ولمعرفة نوعية هذه الخدمات وكيف تقدم بالتفصيل ، يمكن للقاريء الرجوع إلى المراجع المختصة . وسوف تقتصر الدراسة في هذا المقام على بعض الخدمات المهمة التي تناولها الفقرات التالية :

##### (أ) الخزائن :

يحتفظ البنك بخزائن لإيداع المجوهرات والأوراق والوثائق المهمة والأشياء الثمينة ، ويتحمل البنك مسؤولية حفظ الأشياء مقابل أجر معقول .

##### (ب) تحويل النقود من مكان إلى آخر :

يقوم البنك بتحويل مبالغ كبيرة أو صغيرة من النقود من مكان إلى آخر ، عن طريق الشيكات السياحية أو الحالات المصرفية ، وإصدار خطابات الإعتماد ، وتحتفل أنواع الإيصالات النقدية . ويتقاضى مقابل ذلك نسبة مئوية محددة ، أو أجرًا محدداً . والبنوك الكبيرة لها فروع في أماكن كثيرة . أما البنوك التي ليس لديها مثل هذه الفروع ، فإنها تتعامل مع بنوك أخرى ، مما يقلل تكاليف هذه الخدمات ، ويسمح للبنوك بتقاضي أجور زهيدة تكون في مصلحة العملاء . وسوف يستمر تقديم هذه الخدمات في النظام المصرف الالاربوي ، وهي تمثل مصدراً للدخل هذه البنوك .

(ج) يتقاضى البنك أجوراً نظير أتعابه في تخلص البضائع التجارية والأصناف الأخرى الواردة بطريق الجو أو البحر أو البر ، نيابة عن عملائه . أو في إسلام وتسليم بضائعهم . وسوف تستمر مثل هذه الخدمات في البنوك الالاربوبية .

(د) شراء وبيع الأموال المنقوله نيابة عن عملاء البنك - وإتخاذ الإجراءات القانونية الضرورية في هذا الصدد .

(هـ) تقوم بعض البنوك بمساعدة رجال الأعمال . عن طريق تقديم خدمات إستثمارية . والبدء في أعمال جديدة . أو التوسع في أعمال قائمة . كما تساعدهم في توريد أو شراء المعدات والمواد الخام والأشياء الأخرى . والواقع أن البنك يعمل مستشاراً لهم في أعمالهم التجارية . ومسائلهم القانونية . وتستعين البنوك بخدمات الخبراء . حتى تستطيع تقديم هذه الخدمات . وتدفع لهم أجوراً نظير ذلك وتقاضى مقابل هذه الأتعاب مبالغ مناسبة من العملاء . وهذه المبالغ ليست فوائد . لذلك . فلاغراضها من إستمرار مثل هذه الخدمات في النظام المصرف الالاربوي .

(و) وبالإضافة إلى ذلك فإن البنك تقدم خدماتها إلى أصحاب الحسابات والعملاء . في مجال الأمور المالية ، مثل شراء الأسهم . أو إستثمار أموال العملاء في مختلف المؤسسات التجارية نيابة عنهم . فتقوم بتمثيل عملائها ، وتتلقى أرباح أسهمهم . وتحفظ بهذه الأسهم في خزائنه . وهذه خدمات تقاضى البنك عنها أجوراً وسوف تستمر في النظام المصرف المقترن .

وكما أوضحت آنفاً ، فإن قائمة الخدمات غير الجانحة لاتناسب ، كما أن البنك لا تزال تبتكر خدمات جديدة تلبي إحتياجات العملاء المتعددة ، وتقوم بجميع المعاملات التي من شأنها توسيع أعمالها ، وزيادة عدد عملائها ، وخبرتها ، ورفع سمعتها ، وتوسيع نشاطها على المستويين الوطني والعالمي ، مما يزيد من أرباحها . والبنوك إذ توفر مختلف أعمالها بسهولة ويسر ، إنما تتلقى إيرادات تزيد على تكاليف الخدمات التي تؤديها إلى عملائها ، أو إلى رجال الأعمال والشركات والمؤسسات الحكومية وغيرها . وقد تختلف أسعار الخدمات من بنك إلى آخر ، إلا أن المنافسة تجعل أسعار هذه الخدمات في الحدود المعقولة ، وإذا لزم الأمر . فإن البنك المركزي يمكن أن يتدخل لضمان إعتدال هذه الأسعار . إن المصدر الرئيس لأرباح البنك إنما يأتي من توفير رؤوس الأموال للراغبين في إنشاء مشروعات على أساس المضاربة<sup>(١)</sup> ، أو على أساس شركة العنان . ولما كان هذان النوعان من الإستثمار يختلفان في

١ - المضاربة هي أن يقوم أحد الشركاء بتقديم رأس المال . ويقوم الآخر بإدارة العمل طبقاً لاتفاق يتسلمه بمقتضاه نسبة مئوية محددة من إجمالي أرباح المشروع . ويمكن أن يقدم المال عدة أشخاص يقومون بإدارة اعمال . أي أن بعض الشركاء يقدمون المال ويدبرون العمل معاً . ويمكن أن يكون المال من شخص واحد . وبعض الشركاء يديرون العمل معاً . أو بعض الشركاء يقدمون المال ويقوم شريك واحد بإدارة العمل . وتعني الخسارة تقلص رأس المال الأصلي . وتوزع بنسبة رأس المال المستثمر . أما الطرف الذي لم يستثمر في المشروع أي مال فإنه لا يتحمل أية خسارة مالية . أنظر : الأصول الشرعية للشركة والمضاربة ص ١٧-١٨ .

طبيعتهما ، وينتظران كذلك من الوجهة الشرعية ، فإنه من الضروري أن يناقش كل نوع على حدة كما يلي :

### (أ) مشاركة البنك برأس المال :

تعد المشاركة عن طريق رأس مال البنك شكلاً من الأشكال المرجحة لرأس المال ، والتي يمكن أن يستخدمها البنك ، ويصبح بموجها شريكاً في العمل والإدارة مع أحد أصحاب المشروعات . ويقوم مثلاً البنك وخراوئه بالعمل مع صاحب المشروع . وينص عقد الشركة على طبيعة العمل ، وحدوده ، ومدة العقد ، ونسبة توزيع الأرباح ، أما الخسارة فيجري تحديدها حسب نسبة رأس المال المستثمر . وعند إستكمال العمل ، أو تصفيته ، أو إنتهاء المدة المحددة ، يتحدد الربح أو الخسارة . بعد إستكمال جميع القيد المحاسبية الخاصة بالمشروع ، وتوزع طبقاً للمبدأ الذي ذكر من قبل . ويعاد رأس المال إلى الشركاء مضافاً إليه الربح ، أو مطروحاً منه الخسارة .

وعندما يقوم البنك بتوقيع عقد شركة لابد من وجود نص على الاتزيد الإلتزامات المالية على رأس المال المساهم به للإستثمار على أساس شركة الضمان . ويجب أن تتسع أعمال البنك فتزيد على رأس مال الشركة . وعندما يقدم البنك قروضاً أو يحصل عليها . يجب عليه أن يضع حداً ، بحيث لا تزيد الإلتزامات المالية للمشروع في أي وقت على جملة ودائع هذا المشروع التقديمة وأصوله الأخرى .

ولقد شرح المؤلف مبدأ المسؤولية المحدودة عند شرحه لمبادئ الشريعة المتعلقة بالمشاركة والمضاربة<sup>(٢)</sup> . ولا بد من هذا التحديد وذلك لأن جزءاً كبيراً من رأس مال البنك هو من أموال المودعين على أساس المضاربة . وللإدارة النظام المصرفي بكفاءة ، لابد من تحديد مسؤولية أصحاب الودائع ، ولن يتم ذلك إلا بقيام البنك بابستثمار رأس ماله على أساس مسؤولية مالية محدودة .

وفي حالة تقديم رأس المال على أساس الشركة . يملك البنك الحرية في وضع شروطه للوصول إلى اتفاق على كيفية توزيع الأرباح بين الشركاء . كذلك من الضروري تحديد نصيب البنك وشركائه في الأرباح على أساس نسبة مئوية . لأن يخصص مقدار معين لأي طرف . وفي ضوء ذلك يكون البنك حرراً في أن يوافق على توزيع الأرباح بما يتناسب مع المبلغ المستثمر . أو بحسب أخرى متفق عليها . ويستطيع البنك أن يعقد اتفاقيات مختلفة على معدلات توزيع الأرباح مع مختلف الشركاء .

وعند إعادة رأس المال الذي استثمره البنك . في نهاية الشركة . يضاف الربح المتحقق إلى جملة أرباح البنك . وإذا خسرت بعض الشركات . غطت هذه الخسارة من الأرباح المتحققة سابقاً . ولاشك أن بعض المشكلات تبرز عند تحديد الربح والخسارة . مثل المشكلات المتعلقة بتحديد أرباح مشروع قائم . أو بطريقة الدخول في مشروع قائم . أو الانسحاب منه . أو كيفية تحديد الربح والخسارة

في حالة قيام البنك باستثمار رأس ماله على أساس المضاربة . وكذلك إذا قام شريك البنك بنفسه باستثمار رأس مال أشخاص آخرين على أساس شروط المشاركة أو المضاربة وما إلى ذلك .

هذه الأسئلة سوف تتعرض لها في الموضع الملائم من هذا البحث . لكن من الضروري أن أوضح أن القروض الطويلة الأجل . يجب لا تؤخذ على أساس النيابة عن الأعمال المشتركة . ذلك أن القروض تزيد من الإلتزامات المالية لهذه الأعمال . وكما ذكرت من قبل . فإن المشروعات التي يشارك فيها البنك يجب أن تبقى عملياتها ضمن حدود رأس المال الذي قدمه البنك لهذه المشروعات على أساس المشاركة والمضاربة .

أما القروض قصيرة الأجل ، فإنها تعد مشكلة مختلفة تماماً ، وسوف تعالج في الصفحات القادمة . ولاتوجد من الناحية الشرعية غضاضة . إذا قام البنك باستثمار معين على أساس المشاركة ، ولم يشارك في الوقت نفسه في إدارة العمل ، وإن كان من حقه أن يمارسها من حيث المبدأ ، إلا أنها وضع غير عملي وغير مرغوب فيه ، إذ أن الشركاء - في مثل هذه الحالة - يفضلون الحصول على المال على أساس المضاربة . وليس هناك فرق بين المضاربة والمشاركة إذا كانت هذه المشاركة بهدف الربح بحيث لا يشترك الشريك فيها في إدارة العمل . وإذا حدثت خسارة ، فإنها تقسم بنسبة الاستثمار في المشاركة أو المضاربة . أما الربح ، فيقسم حسب الاتفاق بين البنك والشركاء . وهناك دائماً إحتمال أن يتم توزيع الأرباح بحيث يكون نصيب البنك في حالة المضاربة مساوياً لنصيبه في الشكل المقترن هنا « أي الشركة أو المشاركة » . فإذا قرر البنك عدم المشاركة في إدارة العمل ، وإكتفى بتقديم رأس المال على أساس الشركة ، فإن نصيب البنك في أرباح رأس المال للمشاركون لن يكون بنسبة إستثماره بل يقل عنها ، ذلك أن المشاركون في إدارة العمل يكاففون في حالة الربح بما يتناسب مع مجهوداتهم . وإذا لم يكن البنك راغباً في مثل هذا الاتفاق ، فربما لا يجد من يرغب الدخول معه في مشاركة معه . وتكون المضاربة صورة مرغوبة ، إذا كانت نسبة الربح المتحقق من رأس المال الذي قدمه البنك محددة .

ويمكن توسيع هذا الأمر بمثال . نفرض أن أحد رجال الأعمال يريد أن يستثمر ١٠٠٠٠٠ روبيه . ويريد أن يحصل على المبلغ نفسه من البنك . فالصورة الأولى : هي أن يعقد البنك إتفاقية مشاركة بحيث يوفر رأس المال ، ويشترك في إدارة العمل . ولنفرض أنه في هذه الحالة تقرر توزيع الأرباح بالتساوي . فإذا افترضنا أن أرباح المشروع بلغت ٢٠٠٠٠ روبيه ، حصل البنك على ١٠٠٠٠ روبيه . وحصل الشركاء على مبلغ مماثل .

والصورة الثانية هي أن يدخل البنك في مضاربة . على أن يحصل على نصف الربح عن إستثماره . فإذا كان الربح في هذا المشروع ٢٠٠٠٠ روبيه فإن نصيب المصرف منها ٥٠٠٠ روبيه . ونصيب الشركاء ١٥٠٠٠ روبيه ، منها مبلغ ١٠٠٠٠ روبيه تمثل ربع رأس مالهم . ومبلغ ٥٠٠٠ روبيه مقابل إدارتهم الناجحة لرأس المال المقدم من البنك .

أما الصورة الثالثة فهي أن يستثمر البنك مبلغ ١٠٠٠٠٠ روبيه ، على أساس مبدأ شركة العنان . بدون أن يشارك في إدارة المشروع . في هذه الحالة : نفترض أن الشريك في المشروع وافق على توقيع عقد يتلقى البنك بموجبه ربع الأرباح . فيأخذ البنك في هذه الحالة مبلغ ٥٠٠٠ روبيه من الأرباح البالغة ٢٠٠٠٠ روبيه . أما الـ ١٥٠٠٠ روبيه الأخرى فتذهب إلى الشركاء في المشروع . ولو طلب البنك ثلث الأرباح لفضل الشركاء صورة المضاربة التي سبق ذكرها أعلاه .

ولو وجد البنك نسبة أخرى للربح ، كما أوضحت أعلاه في حالة عقد المضاربة . لأتمكن تعديل الصورة الثالثة . ولكن من الواضح أنه - في هذه الحالة - ليس هناك اختلاف فعليّ بين الصورتين « الثانية والثالثة » . ومن غير المجد مناقشة كل منها على إنفراد . ولو أراد البنك أن يشارك عملياً في إدارة المشروع . فإن عليه أن يستثمر أمواله طبقاً لمبادئ الشركة . أما في حالة عدم رغبته في المشاركة في إدارة المشروع ، فإن الصيغة المناسبة - تقديم أمواله في هذه الحالة - هي الصيغة القائمة على المضاربة . ويوضح تاريخ البنك الحديثة . أن معظم البنوك التجارية - في أغلب دول العالم - إمتنعت عن إستثمار أموالها في المشروعات الصناعية والزراعية . على أساس الشركة . برغم ظهور هذه الإتجاهات في بعض الفترات وفي بعض الدول <sup>(٣)</sup> .

والهدف من هذا الكتاب هو تقديم مخطط مقبول واضح وعملي لمصارف لاربوبية . ولذلك . . . سوف نبتعد عن المناقشة التفصيلية لبعض أنواع الأعمال المصرفية الخاصة . المشار إليها سابقاً . وفي الصفحات القادمة نناقش الاستثمار - على أساس المضاربة - مناقشة تفصيلية ذلك أن هذا الاستثمار - من وجهة نظر المؤلف - هو الشكل الذي يضمن الإستخدام المريح لرأس المال البنك التجاري التي لا تتعامل بالربا . إذ أن هذه البنك تعنى بتقديم رأس المال للأطراف المشاركة في المشروع بدون إشتراكها في إدارة المشروع . وكما أوضحت من قبل ، يستطيع البنك العادي أيضاً أن يأخذ بأساليب الاستثمار على أساس مبدأ الشركة . لكن من الضروري لا يتسع في العمل المشترك فيما وراء حدود معينة . ولا يقوم بإستثمار مبالغ كبيرة لفترات طويلة .

#### (ب) مضاربة البنك برأس المال :

أما في حالة تقديم رأس المال على أساس المضاربة . فإنه لا يرخص للبنك أن يتدخل في الأعمال الروتينية للمشروع . ويمكن وضع بعض الشروط - بالتشاور مع صاحب المشروع - عند تنفيذ عقود الإتفاقية الخاصة بحقوق وواجبات أصحاب المشروع . على أن يلتزم بها جميع الأطراف . فثلاً : لونصر

---

٣ - لقد كان لإدارة البنك المباشرة في المشروعات دور كبير في التنمية الصناعية لأوربا . وفي فرنسا تقوم بعض البنوك بذلك حتى الآن . وفي إسبانيا لا يزال هذا الأسلوب متبعاً ويشترك مثلاً البنك في إدارة المشروعات . . . أنظر :

في عقد الإنفاق بأن المال الذي يتم الحصول عليه من البنك سوف يستثمر في تجارة أو صناعة ما ، فليس من حق صاحب المشروع إستثمار المال نفسه ، في أي مشروع زراعي أو صناعي آخر . كما أنه لو ذكر في الإنفاق أن صاحب المشروع لن يرخص له بالدخول في إتفاق للحصول على رأس مال إضافي من أي شريك آخر للاستثمار عن طريق الدخول في إتفاق على أساس المضاربة أو المشاركة ، فإن هذا الشرط ملزم كذلك . ويمكن أن ينص - في الإنفاق أيضاً - على أنه لا يجوز لصاحب المشروع شراء أية بضائع عن طريق الائتمان . وعلى العكس كذلك ، فإن الإنفاقية يمكن أن تتضمن عدم فرض قيود على أصحاب المشروع ، وإعطاءهم الحرية في زيادة رأس المال للاستثمار ، على أن يؤخذ بعين الاعتبار حجم المشروع ، والتوسيع المرتقب . وكذلك يمكنهم تفويض عقود إتفاقات جديدة مع شركاء آخرين .

على الرغم من الشروط المذكورة أعلاه ، وال المتعلقة بعدم السماح للبنك بالتدخل في العمليات الروتينية للمشروع ، فإن للبنك الحق في أن يمنع صاحب المشروع من إتخاذ خطوات ، ربما تؤدي إلى الخسارة ، بسبب سوء التخطيط ، أو عن نتيجة إرتكاب مخالفات أخرى . ويجوز للبنك أن يقوم بمراجعة حسابات المشروع ، وأن يسعى للحصول على المعلومات الخاصة بالقرارات المهمة ذات الصلة بالمشروع . إلا أن من الضروري أن يحافظ البنك على أسرار المشروع ، وأن يمتنع عن إتخاذ أية خطوة تخلق آثاراً سلبية على المشروع . ويمكن أن تتضمن الإنفاقية ، بالإضافة إلى الشروط المذكورة أعلاه ، أية شروط أخرى تمنع أية تصرفات خاطئة أو الإهمال أو التراخي في الرقابة . ومن الملائم أن يقوم مسؤولون من البنك المركزي بمثل هذه الوظائف المتعلقة بتدقيق الحسابات ومراجعةها ، على أن ينصب إهتمامهم على تتبع أخطاء الإنفاقات المبرمة أو الأخطاء المتعلقة بسوء التخطيط . ويمكن هؤلاء أن يوصوا بانهاء عقد الإنفاق . وإذا رغب البنك في إنهاء الإنفاقية بعد فترة من الزمن ، وقبل إنتهاء الموعด المحدد ، بسبب أخطاء يرى أنها إرتكبت ، فعليه أن يعين بعض المسؤولين ممكين ، أو أن يلجأ إلى المحكمة ، ويقوم هؤلاء المحكمون (أو المحكمة) بالتحقيق في الأخطاء ، وتحتاج القرارات بعد الاستماع إلى وجهات نظر كل من الطرفين ، على أن يكون قرارهم ملزماً للجميع . ويجب أن تتوافق الحماية القانونية لرأس المال المقدم من البنك لصاحب المشروع كما يجب سداده مضافاً إليه الأرباح أو مطروحاً منه الخسارة في الوقت المحدد .

وأفضل إتفاقات المضاربة بين البنك وصاحب المشروع ، هي التي يكون فيها الأخير قادرًا على إستثمار رأس ماله في المشروع ، أو يمكنه فيها الحصول على أموال من الآخرين على أساس المضاربة .

ويمكن لصاحب المشروع أن يقوم بشراء أو بيع البضائع لأجل في حدود رأس ماله الإجمالي . وتوفير القروض قصيرة الأجل لاستثمارها في المشروع . ومن هنا نخلص إلى أنه يجب الإنفاق على المبادئ التي سوف يسير المشروع على نهجها ، على أن يعطي صاحب المشروع الحرية التامة لوضع تفاصيل صفقاته . أما إذا أراد صاحب المشروع أن يدخل في صفقة عمل بالمشاركة مع طرف آخر . فيجب أن توضح هذه الرغبة وقت عقد الإنفاق . ويجب الحصول على موافقة البنك عليها .

إن الاستثمار يحتاج دوماً إلى مبالغ كبيرة من المال في الأجل القصير ، فعمليات الإنتاج قبل أن تشرف على النهاية ويتم أخذمنتجاتها وبيعها في السوق ، ينبغي تغطية تكاليفها ، ولا سيما ما يتعلّق بها ، بدفع رواتب وأجور المستخدمين والعمال ، ونفقات المواد الخام مثل : نفقات شرائها ، وإنما على أساس الاحتياجات لا يمكن تلبّيّها عن طريق توفير المال على أساس الشركة أو المضاربة ، وإنما على أساس القروض القصيرة التي تسدّد عقب بيع البضائع مباشرة . وفي هذه الحالة تعدّ البضائع الجاهزة ضماناً لتسديد هذه القروض ، مما يجعل هذه القروض قروضاً سائلة ، والقروض قصيرة الأجل التي تقدمها البنوك الحديثة ، هي من هذا النوع في الغالب ، ومن الملائم أن تقدم المصارف لأصحاب المشروعات مثل هذه القروض قصيرة الأجل عند تنفيذ الاتفاques المذكورة أعلاه . وسوف يتناول الكتاب - في الصفحات التالية - لماذا ولن تقدم مثل هذه القروض في إطار النظام الاربوي .

وفي اتفاques المضاربة ، لن يسمح لأصحاب المشروعات بالحصول على القروض طويلة الأجل نيابة عن المشروع . ذلك أن هذه القروض تزيد الإلتزامات المالية للمشروع ، وتجعلها أكبر من رأس المال المشتركة بينه وبين البنك . فإذا ما حصل على مثل هذه القروض واستثمرها في المشروع ، كان مسؤولاً بصفة شخصية عن تسديدها وانتفّت مسؤولية المشروع عن سدادها ، على أن توفير القروض طويلة الأجل للقطاع الخاص في ظل نظام لاربوي ليس ملائماً من الناحية العملية ، لأنها لا توفر عائدًا معقولاً للمقرضين .

وفيما يتعلّق بمشتريات البضائع بالدّين ، فإن القروض يجب أن تكون في حدود رأس مال المشروع ، وألا تزيد على رأس المال . وعلى صاحب المشروع مراعاة ذلك وفقاً للإتفاق . ولقد شرح المؤلف - في موضع آخر - شراء البضائع بالأجل في حدود رأس المال <sup>(٤)</sup> ، ولما كانت مصلحة أصحاب المشروع أن يتحقق المشروع أرباحاً ، فالمفروض أن يقوموا بإتخاذ الخطوات التي تضمن حسن سير هذا المشروع ، ذلك أن أموالهم تتأثر بأي تصرّف خاطيء .

ويتّبع البنك نسبة محددة من أرباح الأموال التي قدمها إلى صاحب المشروع . ويتم تحديد هذه النسبة بموافقة الطرفين . ويجوز للبنك أن يحدد نسباً مختلفة من الربح باختلاف أصحاب المشاريع ، أو أن يحدد نسبة واحدة معهم . والامثلة التي نذكرها فيما يلي ، افترض فيها أن البنك حدد نسبة الربح على أساس المناصفة . لكن من الممكن عملياً تحديد أية نسبة أخرى يمكن أن تختلف باختلاف المشروع أو المواطن .

---

٤ - الأصول الشرعية للشركة والمضاربة ، ص ١١٢ - ١١٦ (بالأردية) .

عند دراسة أساس توزيع الأرباح ، بين البنك وأصحاب المشروعات ، لابد من الأخذ في التقدير اختلاف شروط الشركة ، وفيما يلي بعض الحالات :

(أولاً) : حالة قيام صاحب المشروع بإدارة مشروع حصل على رأس ماله من البنك فقط .  
(ثانياً) : حالة قيامه باستثمار رأس ماله في المشروع ، بالإضافة إلى رأس المال الذي حصل عليه من البنك .

(ثالثاً) : حالة قيامه باستثمار رأس مال آخر حصل عليه بطريق الاقتراض ، بالإضافة إلى رأس المال الذي حصل عليه من البنك .

(رابعاً) : حالة قيامه باستثمار رأس مال إضافي حصل عليه من شريك آخر على أساس المضاربة .

(خامساً) : حالة دخوله في شركة فعلية مع صاحب مشروع آخر يستثمر رأس ماله أيضاً في مشروع مماثل .

(سادساً) : حالة إجتماع كل الحالات المذكورة أعلاه في حالة واحدة : إستثمار رأس المال الشخصي لصاحب المشروع ، ورأس مال الشريك ، ورأس مال المشاركة أو المضاربة . وفي جميع الحالات المذكورة أعلاه يقدم البنك المال على أساس المضاربة ، وليس على أساس المشاركة ، وفي الحالات التي ذكرها المؤلف إفترض أن مبلغ ١٠٠,٠٠٠ روبيه تم الحصول عليها من البنك ، بشرط أن يعود نصف الربح إلى البنك ، والنصف الآخر إلى أصحاب المشروع .

### الحالة الأولى :

إذا تحقق ربح مقداره ١٠,٠٠٠ روبيه من المشروع ، دفع مبلغ ٥,٠٠٠ روبيه لأصحاب المشروع ، وأما الـ ٥٠٠ روبيه الباقية ، بالإضافة إلى رأس المال وقدره ١٠٠,٠٠٠ روبيه ، فتدفع إلى البنك . فإذا وقعت خسارة ، ولفترض أنها بمبلغ ١٠,٠٠٠ روبيه ، إنخفض رأس المال ، إلى ٩٠,٠٠٠ روبيه ، وهو المبلغ الذي يدفع إلى البنك ، أي أن البنك يتحمل الخسارة كاملة . أما صاحب المشروع فإنه لا يتحمل أية خسارة مالية . ويمكن تحديد نسبة أخرى لتوزيع الربح ، كأن تكون ٤٠ % للبنك ، و ٦٠ % لصاحب المشروع ، أو العكس . المهم أن الخسارة ، كما ذكرنا يتحملها البنك كاملاً ، ذلك أنها في المضاربة تقع على رأس المال فقط ، وهذا فإن رب المال هو الذي يتحملها . وهذا المبدأ لا يتأثر بنسبة الربح المتفق عليها بين صاحب المشروع والبنك .

### الحالة الثانية :

إذا قام صاحب المشروع بنفسه باستثمار مبلغ ١٠٠,٠٠٠ روبيه ، بالإضافة إلى رأس المال الذي حصل عليه من البنك وقدره ١٠٠,٠٠٠ روبيه ، أي أن المشروع يدار برأس مال قدره ٢٠٠,٠٠٠ روبيه ، وإذا

إفترضنا أن المشروع حقق ربحاً قدره ٢٠,٠٠٠ روبيه ، وُزع الربح على إجمالي رأس المال ، ودفع إلى البنك نصف الربح الذي حققه رأس المال المقدم منه ، ودفع إلى صاحب المشروع ١٥,٠٠٠ روبيه ، وبهذا يكون نصيب البنك ٥٠٠٠ روبيه ، ويسترجع صاحب المشروع رأس ماله ، بالإضافة إلى الربح البالغ ١٥,٠٠٠ روبيه ، فإن الم١٠,٠٠٠ روبيه هي أرباحه عن رأس ماله الشخصي ، أما الم٥٠٠٠ روبيه الأخرى فهي نصيحة في الربح نظير إدارته الناجحة للمشروع .

أما إذا ترتب على المشروع خسارة ، نفرض أنها بلغت ٢٠,٠٠٠ روبيه ، فالبنك يتحمل نصف الخسارة ، وصاحب المشروع النصف الآخر . ذلك أن الخسارة تعني إنخفاض رأس المال وتحملها كل من أصحاب رأس المال بنسبة إستماره في المشروع .

### الحالة الثالثة :

إذا قام صاحب المشروع باستئجار قرض ، قدره ١٠٠,٠٠٠ روبيه ، حصل عليه بطريقته الخاصة ، إلى جانب رأس مال إضافي قدره ١٠٠,٠٠٠ روبيه ، حصل عليها من البنك ، عُد المبلغ الذي إفترضه بوسائله الخاصة رأس ماله الشخصي ، وتم توزيع الربح والخسارة على النحو الذي ذكر في الحالة الثانية . فإذا نتج من المشروع ربح ٢٠,٠٠٠ روبيه ، دفع صاحب المشروع ١٠٥,٠٠٠ روبيه إلى البنك ، واحتفظ هو بمبلغ ١١٥,٠٠٠ روبيه ، منها ١٥,٠٠٠ روبيه نصيحة من الأرباح . أما إذا واجه المشروع خسارة ، بلغت ٢٠,٠٠٠ روبيه ، فإن البنك يتلقى ٩٠,٠٠٠ روبيه ، في حين أن صاحب المشروع يلزمها أن يضيف ١٠,٠٠٠ روبيه إلى رأس المال المتبقى وقدره ٩٠,٠٠٠ روبيه ليقوم بسداد ما إفترضه بوسائله الخاصة ، لأنه يتحمل مسؤوليته وحده في ذلك دون مشاركة البنك له .

### الحالة الرابعة :

إذا حصل صاحب المشروع من طرف آخر (المستثمر) على ١٠٠,٠٠٠ روبيه للمضاربة به ، بالإضافة إلى ١٠٠,٠٠٠ روبيه من البنك ، وقدم صاحب المشروع نفسه ١٠٠,٠٠٠ روبيه ، فبلغ رأس مال المشروع بذلك ٣٠٠,٠٠٠ روبيه . وإذا إفترضنا أنه إتفق مع الشريك الآخر على أن يدفع نصف الربح المتحقق من رأس المال إلى صاحب المشروع ، والنصف الآخر إلى المستثمر ، وكان مبلغ الربح ٣٠,٠٠٠ روبيه ، فإن ٢٠,٠٠٠ روبيه تدفع إلى صاحب المشروع ، و٥٠٠٠ روبيه إلى البنك ، والباقي ٥٠٠٠ روبيه إلى المستثمر ، ويسترد كل من البنك وصاحب المشروع والمستثمر رأس ماله . وبهذا يتحقق مبدأ التوزيع كما كان عليه ، إلا أن صاحب المشروع يتلقى في هذه الحالة أجر خدماته من الأرباح ، وفقاً للاتفاق بينه وبين البنك ثم بينه وبين الممولين الآخرين .

أما إذا تكبد المشروع خسارة بلغت ٣٠,٠٠٠ روبيه ، فتُوزع بالتساوي (أو بالنسبة نفسها) بين رؤوس الأموال الثلاثة ، ويتحمل كل من البنك وصاحب المشروع والممول الآخر خسارة ١٠,٠٠٠ روبيه .

روبية وهذا يُؤدي إلى كل منهم ٩٠,٠٠٠ روبية فقط . ولا يتحمل صاحب المشروع أية حصة من الخسارة التي أصابت البنك أو الممول الآخر .

#### الحالة الخامسة :

إذا حصل صاحب المشروع على ١٠٠,٠٠٠ روبية من البنك على أساس المضاربة ، ودخل بموقفة البنك في شركة بهذا المال مع صاحب مشروع آخر ، وقدم هو كذلك ١٠٠,٠٠٠ روبية ، فأصبح إجمالي رأس مال المشروع ٢٠٠,٠٠٠ روبية . وتم الاتفاق بين صاحبي المشروعين من جانب على أن يقتسما الربح بالتساوي ، وبين صاحب المشروع والبنك على أن يقتسما الربح الذي يحققه صاحب المشروع مناصفة أيضاً . فإذا تحقق ربح قدره ٢٠,٠٠٠ روبية ، فإن ١٠,٠٠٠ روبية تكون للشريك الثاني ، و ٥,٠٠٠ روبية للبنك . و ٥,٠٠٠ روبية لصاحب المشروع الذي بذل جميع المجهودات لإدارة المشروع بمال المشاركة . أما إذا نتجت من المشروع خسارة بلغت ٢٠,٠٠٠ روبية فالبنك يتحمل ١٠,٠٠٠ روبية ، وباقى الخسارة وقدرها ١٠,٠٠٠ روبية ، يتحملها الشريك الثاني الذي قدم المال للمشروع على أساس المشاركة ، أما صاحب المشروع الذي لم يقدم أي مال فلا يتحمل أية خسارة ، لكنه لا يتلقى أي أجر عن مجهوداته في المشروع .

على أنه يمكن الإنفاق على أن يتلقى صاحب المشروع والشريك الثاني نسبة من الربح ، تبلغ ٦٠٪ و ٤٠٪ على التوالي ، أو أن يتلقى صاحب المشروع الثلث وشريكه الثاني الثلثين . وفي ذلك كله ، يحصل البنك على نسبة محددة كنصيب له من الربح ، كما يحصل صاحب المشروع على نسبة محددة من شريكه وفقاً لشروط الإنفاق المبرم . كما يمكن الإنفاق على أن يأخذ الشريك الثاني ٥٠٪ . والبنك ٢٥٪ . أما النسبة المتبقية وقدرها ٢٥٪ فتذهب إلى صاحب المشروع الذي حصل على المال من البنك ، ويمكن أن تختلف هذه النسب المئوية عما ذكرنا آنفأ .

#### الحالة السادسة ( والأخيرة ) :

وهي تتضمن إحتمالات كثيرة ، وتضم عدداً من الأسس التي ذكرت سابقاً . لذلك نقتصر على توضيح الأساس الذي يستند إليه توزيع الأرباح في هذه الحالة . فإذا افترضنا أن صاحب المشروع يستثمر ١٠٠,٠٠٠ روبية في مشروع يديره شريكه الأول الذي يستثمر أيضاً ١٠٠,٠٠٠ روبية ، وحصل بالياباه عن المشروع المشترك على مبلغ ١٠٠,٠٠٠ روبية من البنك على أساس المضاربة ، بالإضافة إلى ١٠٠,٠٠٠ روبية تم الحصول عليها من شريك ثان (ب) ، على أن يأخذ البنك والشريك الثاني (ب) نصف الربح المتحقق من إجمالي رأس المال ، وينذهب النصف الآخر إلى صاحب المشروع والشريك الأول . وبالمثل يمكن أن يقتسم صاحب المشروع وشريكه الأول (أ) بالتساوي إجمالي الربح المتحقق من عملهما المشترك . وبذلك يكون إجمالى المبلغ المستثمر في المشروع ٤٠٠,٠٠٠ روبية . فلو أن ربحاً قدره ٤٠,٠٠٠ روبية قد تحقق ، فإن البنك يحصل على ٥,٠٠٠ روبية ، والشريك الثاني على ٥,٠٠٠ روبية ،

أما الشريك الأول وصاحب المشروع فإن كلاً منها يتلقى ١٥,٠٠٠ روبيه . ذلك أن مبدأ توزيع الربح هو أن يوزع إجمال الربح على إجمال رأس المال بحيث يكون العائد على كل ١٠٠,٠٠٠ روبيه ، هو ١٠,٠٠٠ روبيه . وطبقاً لاتفاقية المضاربة فإن الشريك الثاني والبنك يقتسمان نصف الربح بينهما بالتساوي ، فيحصل كل منهما على ٥,٠٠٠ روبيه . أما باقي الربح وقدره ٣٠,٠٠٠ روبيه ، فهو إجمال الربح المشروع ، الذي يتم توزيعه طبقاً لنصوص الإتفاق بين صاحب المشروع والشريك الأول . أما إذا تكبد المشروع خسارة بلغت ٤٠,٠٠٠ روبيه ، فتحمّل بالتساوي على البنك والشريك الأول والثاني وصاحب المشروع ، لتساوي رأس مالهم المستثمر .

ومن وجهة نظر البنك فإن العامل المشترك في كل هذه الأحوال التي ورد ذكرها ، أن يتحمل البنك خسائر المشروع بنسبة مساحتها في رأس مال المشروع . أما إذا كان ثم ربح ، فإن البنك يدفع لصاحب المشروع نسبة محددة من الربح الذي تحقق من رأس المال المستثمر . ولقد أعطينا هذه الأمثلة لتأكد أن أساس توزيع الربح لا يتأثر بطبيعة وحجم المشروع الذي يقدم البنك لصاحبه مالاً على أساس المضاربة .. أي أن مبدأ المشاركة في الربح والخسارة لا يتأثر ، سواءً استثمر شركاء آخرون أم لم يستثمروا أموالهم في المشروع .

وحتى الآن لم يعرض المؤلف لمسألة القروض قصيرة الأجل التي يحصل عليها صاحب المشروع ، وهي القروض التي تسدّد قبل إحتساب الربح والخسارة ، والتي لا تحسب ضمن رأس المال المستثمر في المشروع . وكما أوضح المؤلف من قبل فإن نسبة الربح والخسارة في المشروع تحدد على أساس رأس المال الذي يشتمل على القروض طويلة الأجل ، دون القروض قصيرة الأجل ، التي ليست إلا عمليات ائتمانية للمشروع . ومع ذلك فإن العمليات الائتمانية لا ريب في أنها توسيع العمل وتزيد من فرص الربح ، ويتم حساب الخسارة أو الربح على أساس نسبة رأس المال المستثمر الذي يشمل هذه القروض . وبالرغم من أن القروض قصيرة الأجل تؤدي إلى توسيع العمل وإلى فتح مجالات تحقق الربح ، إلا أنها لا تضاف إلى رأس المال عند حساب الربح والخسارة .

ويمكن للبنك أن يدخل في أشكال مختلفة من الإتفاقيات ، مع واحد أو أكثر من أصحاب المشاريع أو المؤسسات التجارية . ومن الممكن أيضاً إستثمار رأس مال آخر مقدم على أساس المضاربة ، أو على أساس الشركة مع الغير . وفي جميع هذه الصور يظل مبدأ المشاركة في الربح والخسارة كما هو . فنصيب المستثمرين على أساس المضاربة يجب أن يدفع من إجمالي ربح المشروع الذي استثمر فيه رأس المال وفق الأساس نفسه ، وقدم بعض المال منه عن طريق قروض ثمنت بموافقة الشركاء في المشروع . ويوزع باقي الربح بعد ذلك بين الشركاء طبقاً للنسبة المتفق عليها . أما في حالة الخسارة : فإن القروض التي تم الحصول عليها نيابة عن المشروع المشترك يجب أن تدفع بالكامل ، وتحمّل باقي الخسارة أصحاب المشروع والشركاء بنسبة رأس مالهم المستثمر . وعلى البنك في رأينا لا يقوم باستثمار في مشروع يستخدم رؤوس أموال طويلة الأجل . أما رؤوس الأموال التي يتم توفيرها على أساس المضاربة أو المشاركة الفعلية فيمكن للبنك تقديمها .

وتنطبق على توزيع الربح والخسارة في المثال السابق ، الخاص بالقروض قصيرة الأجل ، القواعد نفسها التي ذكرت في إتفاقات المضاربة .

### الاستئثار في المشروعات القائمة :

في حالة إنشاء مشروع جديد يتوافر فيه نظام للمراجعة دقيق ، فإن تحديد الربح أو الخسارة لا يمثل مشكلة من الناحية النظرية . وإذا تقدم صاحب مشروع « زراعي أو صناعي أو تجاري » إلى البنك من أجل الحصول على مال فيجب على البنك أن يتحقق من إجمالي أصول المشروع وإجمالي رأس المال المستثمر فعلاً قبل تقديميه أموالاً إلى المشروع . إذ أنه لا يمكن تحديد الربح أو الخسارة في المستقبل ، دون أن توافر هذه المعلومات . وأفضل طريقة لتقدير أصول المشروع هي تحديد القيمة السوقية لجميع ممتلكاته المدقولة ، مثل : الآلات ، والمباني ، والمواد الخام . ويجب أن تضم المبالغ التي سيتم تسديدها على الفور للمشروع .. إلى قيمة الأصول والممتلكات . ومجموع هذه المبالغ هو رأس المال الأصلي مقابل رأس المال الذي قدمه البنك . وتحسب أرباح وخسائر البنك - في أي صفة - على أساس هذه النسبة في المستقبل ، وهذه النسبة لا تتأثر سواء كان صاحب المشروع هو المستثمر أم أن هناك شركاء آخرين قدموه جزءاً من رأس المال على أساس المضاربة .. أي قبل توفير المال من البنك على أساس المضاربة . ولابد من أن يتم الإتفاق بين البنك وصاحب المشروع على طريقة تقدير القيمة المالية للمشروع . وفيما يتعلق بالبالغ المستحقة على المشروع عند إبرام الإتفاق .. فثم بديل آخر ، وهو أن صاحب المشروع يجب أن يتحمل بنفسه المسئولية كاملة ، ولا تتحسب هذه المبالغ عند تقويم أصول المشروع .

وقد تنشأ المشكلة نفسها عندما يقرر أحد أصحاب المشروع أن يحصل على رأس مال إضافي من البنك ، على أساس الشركة الفعلية في مشروع مشترك ، ويرى بعض الفقهاء إنه من الضروري أن يشترك الطرفان في المشروع برأس مال نقداً لتجنب التزاع وتفادي الأخطاء ، إلا أن الأخذ بهذه الطريقة يسبب متابعاً كثيرة ، فضلاً على أنها تؤدي إلى إعاقة المشروع ، وإلى تعطيل عملية التمويل الاقتصادي بالحد من إمكان تحويل المشروعات الصناعية القائمة .. إلى مشروعات مشتركة . والأصلح : الأخذ بالطريقة المذكورة أعلاه في حالة المشروعات الصناعية . ومن الأفضل تحديد رأس مال صاحب المشروع بتقدير إجمالي أصول المشروع القائم ، وأن يقدم البنك رأس ماله نقداً ، أما الحساب بين الطرفين في المستقبل .. فيتم على أساس رؤوس أموالهما ، على أن تكون طريقة التقسيم لأصول المشروع متفقاً عليها بين الطرفين ، مما يمنع حدوث نزاع أو سوء فهم في المراحل اللاحقة .

أما فيما يتعلق بمدة الاتفاقية ، فإذا كان المشروع من النوع الذي يمكن إستكماله بعد فترة محددة ، يمكن من إسترداد رأس المال المستثمر فيه ، ويرغب البنك في القيام بالاستئثار عن هذه الفترة ، فإنه لاتنشأ - في هذه الحالة - مشكلة حساب الربح والخسارة ، حيث أنه عند إستكمال المشروع ، سوف يتم تدقيق الحسابات ، وتم - في ضوء ذلك - تقسيم الأرباح والخسائر . وفي العصر الحديث .. فإن

المشروعات الصناعية تستمر إلى أجل غير مسمى ، لا يمكن تحديد وقت إستكمالها بيسر . وفي مثل هذه الظروف ، فإن البنك يمكن أن يأخذ بأحد البديلين التاليين : إما أن يقدم رأس المال لفترة محددة ، أو يقوم بالاستئجار لمدة غير محددة . وفي مثل هذه الحالة لابد أن يكون للبنك قدرة على سحب رأس المال المستأجر . متى رغب في ذلك . وفي كل الأحوال تستخدم طريقة تقويم أموال المشروع على النحو الذي تم شرحه من قبل ، فيما يتعلق بإعادة رأس المال ، وفي مراجعة الحسابات . ومن أسباب الاجراء المذكور هو أنه إذا استمر صاحب المشروع حتى بعد إعادة رأس المال إلى البنك . فقد لا يكون من الممكن تدقيق الحساب عند تحويل رأس المال المستأجر بأكمله إلى نقد ، إذ أنه لا يمكن إتخاذ قرارات ببيع البضائع والآلات والماد الخام من أجل تصفية الحساب فقط . ولعل من الخطير أن تحول المشروعات الصناعية كل أصولها إلى نقد من أجل تصفية الحساب . إذ أن ذلك سوف يكون تأثيره مدمراً . ليس فقط بالنسبة لصاحب المشروع ، إنما على الاقتصاد الكلي . وسوف يعني ذلك – من الناحية العملية – أن أصحاب المشروعات الصناعية . . لم يكونوا قادرين على الحصول على أموال من البنك . . في ضوء ما ذكر ، فإنه من الضروري أن يتم التوزيع النهائي للأرباح ، والخسائر ، ومراجعة الحسابات – طبقاً للطريقة المذكورة في تقويم الأصول ، وسوف يحصل البنك – في النهاية – على رأس ماله في شكل نقد ، وعلى أرباحه المستحقة في ضوء ما تكشفه حسابات المشروع ، وتقع مسؤولية الحصول على نقد لإعادة رأس المال الذي حصل عليه من البنك على صاحب المشروع الذي يرغب في الاستمرار في المشروع ، أما الالاليب التي سوف يتخذها لتحقيق هذه الغاية فليست لها أهمية في هذه المناقشة .

وشرح المؤلف المبادئ الإسلامية التي تحكم الشركة والمصاربة في موضع آخر ، وذكر أن بعض الفقهاء يرون أن يحول رأس مال المشروع إلى نقد من أجل ضمان محسنة دقة عند التوزيع النهائي للربح والخسارة .<sup>(٥)</sup> ويهدف هذا الرأي . إلى منع حدوث أي تلاعب في الحسابات عن سوء فهم أو سوء إستغلال حقوق أي من الشركاء . ولاشك أن تحويل الأصول إلى رأس مال يمكن أن يتحقق هذا الهدف ، وخاصة فيما يتعلق بالمشروعات الزراعية والتجارية . ولكن تطبيق هذا الأسلوب في المشروعات الصناعية . . في الوقت الحاضر ، ربما يتبع عنه كثيرون المساوي بالنسبة للأفراد والمجتمع . ويرى المؤلف أنه إذا ماتم تقويم الأصول المالية للمشروع بطرق يتفق عليها جميع الأطراف ، فإنه قد لاتنشأ مشكلات حادة عند حساب الربح والخسارة .

وحتى تسهل عملية مراجعة حسابات المشروع وسيره ، فلا بد من إلزام جميع الشركاء بإعداد بيان بعد فترة زمنية مناسبة ، يمكن أن تكون سنوية أو نصف سنوية . لتحديد جملة الأصول الحالية للمشروع . طبقاً للالاليب الحديثة في المحاسبة . ويجب أن ينتهي البنك الأسلوب نفسه ، وأن يحدد لهذا الغرض فترة تتراوح ما بين ربع سنة أو سنة أو عدة سنوات ، بعد إنتهاءها يتحقق لكل شريك إنهاء

٥ - المرجع السابق ، ص ٤١ - ٤٨ ( بالأرديه ) .

الاتفاق . وفي ظل هذه الظروف يجب أن يسترد البنك ماله . بعد تصفية حساب الربح والخسارة . أما إذا رغب الشركاء في إستمرار الاتفاق لربع عام آخر أو لعام آخر ، فإن توزيع الربح أو الخسارة السابق يكون نهائياً ولا علاقة له بتمديد الاتفاق . كما يجوز للشركاء الاستمرار في الاتفاق إلى أجل غير مسمى . ويجوز تأجيل توزيع الأرباح أو الخسارة لموعد لاحق - أو النظر في صورة مؤقتة لتصفية الحسابات . وفي حالة الاتفاق ذي الأجل المحدد . فإن تصفية الحسابات يمكن أن تتم قبل نهاية الإتفاق . أي عندما يرى الطرفان ضرورة لهذا الإجراء ، أو عند وفاة أحد الشركاء فيستدعي الأمر إنهاء الإتفاق .

وإذا رغب صاحب مشروع حصل على رأس مال من البنك زيادة إستثماره برأس مال إضافي من البنك ، أو من صاحب مشروع آخر . فلابد من تقويم المركب المالي للمشروع - عند طلب هذه القروض - وفقاً للطريقة المذكورة من قبل . وبعد أي شريك قام بتقديم رأس مال بموجب هذا الإتفاق الجديد . من حملة الأسهم . ومن الضروري تسوية حسابات المستثمرين السابقين . ومعرفة الأرباح التي حصلوا عليها ، أو الخسائر التي تكبدوها . ومن الناحية العملية . لا يلزم إعادة رأس المال . بل يكفي تحديد مالديهم من حقوق أو التزامات . وتحسب هؤلاء المستثمرون شركاء في المشروع .

تمت مناقشة الاستثمار فيما يلي من تحليل ، فالافتراض أن البنك سوف يستثمر على أساس الشركة أو المضاربة . أما فيما يلي من تحليل ، فالافتراض في النتائج المستخلصة ، .. كما يمكن بسهولة - عند تبين معالم النظام المصرفى - النظر في الدخول في نظام شركة العنان مع المضاربة ودراسة كيفية تأثيرها على النظام المصرفى والتعديلات المقترحة في ضوء التنفيذ الفعلى .

ومن المناسب في هذا المقام . . أن نستعرض النقاط التي أثيرت من قبل ، وأهم ما يتبيّن من هذه النقاط . . ما يلي :-

- ١ - أن البنك سوف يقوم بتمويل رجال الأعمال على أساس المضاربة .
- ٢ - أن البنك سوف يتحمل الخسارة جميعها .
- ٣ - لا تتعدي الإلتزامات المالية للبنك رأس ماله المستثمر ، «أى لاتتعدي الخسائر رأس ماله المستثمر» .
- ٤ - أن يتم توزيع الربح بعد تسوية الحسابات الختامية .
- ٥ - في نهاية المشروع يسترجع البنك رأس ماله المستثمر بالإضافة أى ربح أو تزيل أى خسارة .
- ٦ - لابد من تحديد رأس المال المستثمر في المشروع عند بدايته وكذلك تحديد رأس المال الإضافي الذي توفر من البنك من قبل .
- ٧ - عند الشروع في إستثمار جديد ، برأسم مال من مصدر آخر . أو مقدم من البنك نفسه في المشروع . لابد من عقد إتفاق جديد .

- ٨ - وفي الحالات التي تكون فترة الاستثمار محددة أو غير محددة ، يجوز للبنك أن يسحب رأس ماله بموافقة صاحب المشروع .. في أي وقت ، إلا أنه يجوز لصاحب المشروع أن يطلب من البنك مهلة لاستكمال إعداد الحسابات ربع السنوية .

### شراء أسهم المشروعات :

ومن الوسائل التي تبعها البنوك لتحقيق الربحية أن توزع أرصادتها على نحو يحقق ذلك ، مثل قيامها بشراء أسهم بعض المشروعات التجارية أو الصناعية من رأس مالها . وفي الوقت الحاضر .. فإن الكثير من المشروعات تقوم بتدبير الأموال عن طريق بيع الأسهم ، والمشتري لأسهم هذه المشروعات .. يصبح شريكاً فيها بما يتناسب وحجم الأسهم التي اشتراها . فثلاً .. لو أن شركة أُسْتَ برأْس مال قدره ( ١,٠٠٠,٠٠٠ ) مليون روبيه وقيمة كل سهم ١٠٠٠ روبيه فإن صاحب السهم الواحد يصبح مالكاً لـ ١/١٠٠٠ من المشروع المذكور ، وإذا حقق المشروع ربحاً .. فإنه يوزع بالتساوي بين حملة الأسهم . أما في السنة التي تحدث فيها خسارة .. فلا توزع أرباح ، ولا يطلب من حملة الأسهم أي تعويض عن هذه الخسارة . أما إذا تحقق ربح في مرحلة تالية ، أو كان قد تحقق ربح في الماضي وظل بلا توزيع ، فيمكن إستعمالها للتعويض عن الخسائر . فإنها سوف توزع على أصحاب الأسهم . وهذه صورة بسيطة وسهلة لإدارة نظام الأسهم ، وتوزيع الأرباح عليها ، يمكن جعلها أساساً للنظام الذي تقوم بدراسته . ويمكن أن يتم شراء وبيع الأسهم في سوق الأوراق المالية ، ولاشك أن أسعارها تتقلب إلى حد كبير حسب الربحية المتوقعة للمشروع . وسوف يستمر نظام بيع وشراء الأسهم في النظام المقترن وفق ضوابط الشريعة الإسلامية .

ولاشك في أن كثيراً من الأسئلة سوف تثور عما يتعلق بالإلتزامات المالية لحملة الأسهم وحقهم في التدخل في المشروعات الخاصة وبيع وشراء هذه الأسهم . ويمكن تقديم الإجابات المناسبة عن هذه الأسئلة ، بإجراء الإصلاحات المناسبة في نظام الشركات ، وإلغاء المضاربات ، والتحكم في توزيع الأرباح على أسهم المشروع ، وصياغة القوانين واللوائح الفضورية لتنظيم بيع وشراء الأسهم .. على نحو يجعلها متنسقة مع قواعد الشريعة الإسلامية ، وهذا المقام لا يتسع لمناقشته جنباً . . . . .

بالتفصيل ، إلا أنه يمكن الإفتراض أن عملية بيع وشراء الأسهم سوف تستمر .. بل وستزدهر .. في الإقتصاد الالاربوي . وفي الختام .. فإن جميع أشكال الأسهم التجارية المرتبطة بالفائدة ، وتلك التي تتضمن حدآً أدنى من الربح ، لاتدخل في إطار مناقشتنا الحالية . وستعرض - فقط - للأسهم العاديـة التي تعتمد أرباحها على نجاح الشركة ، ويمكن أن تقوم البنوك ب الاستثمار جزء من رأس مالها في شراء مثل هذه الأسهم التي تدر على البنك ربحاً سنوياً . كما يمكن للبنوك القيام بترتيبات تمكنها من أن تحقيق أرباح مستمرة على الأسهم المشتراء من مختلف المشروعات .

وَثُمَّ مِيزةٌ كَبِيرَةٌ فِي إِسْتِثَارَةِ رَأْسِ الْمَالِ فِي شَرَاءِ الْأَسْهَمِ ، هِيَ أَنَّ الْبَنْكَ يُمْكِنُ أَنْ يَبْيَعُهَا مَتَى إِحْتِاجٍ إِلَى ذَلِكَ . وَكَمَا سَرِىَ فِي الْمَنَاقِشَةِ الْقَادِمَةِ . . . . فَإِنَّهُ مِنَ الْفَرْضِ الْمُرْتَبِ أَنْ يَحْفَظَ الْبَنْكُ عَلَى سَيْولَتِهِ وَإِنْ مَلْكِيَّتِهِ لِلْأَسْهَمِ تَحْقِقَ هَذَا الْغَرْضَ إِلَى حَدٍّ كَبِيرٍ .

\*\*\* \*\*\* \*\*\*

## الفصل الثالث

### البنك وأصحاب رؤوس الأموال

ناقشت المؤلف في الفصل السابق : كيف يستطيع المصرف الحصول على عائدات عن طريق أجور الخدمات المصرفية المختلفة التي يقدمها ، أو عن طريق الأرباح الناتجة من الإستثمارات التي تتم على أساس المضاربة والمشاركة في المشروعات الصناعية والتجارية أو الإستثمارات في شراء الأسهم . وإنحصر التحليل السابق على ما يقدم من رأس المال الأساسي بواسطة حملة الأسهم المؤسسين للمصرف . وفي هذا الفصل سوف يتم تحليل بعض الأساليب التي يمكن للبنك استخدامها لتوفير المزيد من رأس المال .

الحصول على المزيد من رأس المال أو الودائع على أساس المضاربة :

في سبيل الحصول على مزيد من المال ، يسعى البنك إلى إقناع الجمهور والمدخرين بإيداع أموالهم فيه على أساس المضاربة . ويقوم البنك باستثمار هذه الأموال - كما سبق شرحه في الفصل الثاني - ويزع الربح المتتحقق من هذه الأعمال ، على أن يكون للبنك نسبة متفق عليها من الربح . . . ويدهبباقي للمودعين في حساب المضاربة . فيما يلي شرح لشروط العقد الذي يمكن إبرامه بين البنك والمودعين في حسابات المضاربة ، الذين سيطلق عليهم اسم « أصحاب حساب المضاربة » وإلى جانب هؤلاء ، فإن مودعين آخرين يستطيعون أن يودعوا أموالهم في البنك في حساب القروض . . . الذي سنشرح طبيعته والشروط الخاصة باستخدام المال المودع فيه . . . في أواخر هذا الفصل .

#### حساب المضاربة :

يبرم البنك عقداً مع أصحاب ودائع المضاربة . . . وذلك على النحو التالي : -

- 1 - يقوم البنك باستثمار أموال أصحاب الودائع مع أمواله ، ويتم توزيع الربح الذي يتحققه من إجمالي الأموال المستثمرة على أساس إعطائه نسبة من الربح متفقاً عليها مع الأطراف المعنية ، ويقسمباقي بين المودعين في ضوء تلك النسبة .
- 2 - وفي حالة تكبد البنك خسائر ، فستوزع الخسارة على أساس نسبة الأموال المودعة لنسبة رأس مال المشروع .

٣ - في حالة الخسارة : فإن التزام أصحاب الودائع لن يزيد على إجمالي الودائع ، فإذا قام البنك بالاستثمار في مشروع معين ، ووسع هذا المشروع إلى حدود تجاوزت أموال المضاربة ، وتکبد المشروع - نتيجة ذلك - خسارة كبيرة ، ضاعت معها كل الأموال المستثمرة بما فيها قروض أخرى مستحقة الدفع . في مثل هذه الحالة ، لن يطلب من أصحاب الودائع تقديم أموال تزيد على ما قاموا بإيداعه لمواجهة هذه الخسارة ، بل يتحمل حملة الأسهم باقي الخسارة .

٤ - أما في حالة رغبة صاحب الوديعة في أن يستمر العقد ، فإن الربع المتحقق خلال الشهور الثلاثة التالية ، سوف يستخدم أولاً لمواجهة هذه الخسارة ، ثم توزع الأرباح المتبقية - إن وجدت - بين الأطراف ، طبقاً للنسبة المتفق عليها . ويمكن لكل صاحب وديعة أن ينظر في الحسابات ربع السنوية والنهائية . وأن يسحب وديعته إلى جانب نصيبه من الربح أو الخسارة . كما يمكنه أيضاً أن يقوم مرة أخرى بإيداع وديعة جديدة .. على أساس المضاربة ، ولا يتشرط - في هذه الحالة - أن يتم سحب الوديعة بصورة عملية ، إذ يمكن أن يتم ذلك عن طريق تسوية حسابه ، ويكون - فقط - إخطار البنك بالرغبة في تجديد العقد . وفي مثل هذه العقود .. فإن الأرباح أو الخسائر التي تتحقق في المستقبل ، ليست لها علاقة بالأرباح أو الخسائر التي تحفظت في الماضي .. أي حدثت قبل تجديد العقد .

٥ - يقوم البنك في نهاية كل ربع سنة ، بإخطار أصحاب الودائع بمقدار ما تتحقق من ربح أو خسارة . ويكون لصاحب الوديعة الحق في أن ينهي عقد المضاربة ويسحب وديعته بعد تسوية أرباحه أو خسارته . ويمكن أن يتم توزيع مؤقت للربح ، يتلقى بموجبه صاحب الوديعة قسطاً من ربحه ، على أن تسوى الحسابات في المستقبل ، وإذا ما حدثت أية خسارة فيمكن أن تسوى من الأرباح التي وزعت له .

٦ - ويستطيع صاحب الوديعة أن يسترد وديعته متى شاء . أما إذا رغب في تسوية حساب الربع ، أو الخسارة ، فينبع عليه أن يتضمن حتى نهاية ربع السنة الجاري ، إلا إذا وافق البنك على أن تم التسوية على أساس الحسابات ربع السنوية المنتهية من قبل . ولا يمكن سحب أو تحويل حسابات المضاربة إلى أشخاص آخرين .. عن طريق الشيكات ، وفي حالة رغبة أصحاب الودائع سحب مبالغهم ، فإنه ينبغي إخطار البنك بذلك ، إلا إذا تنازل البنك عن هذا الحق ، ويمكن إيداع المبالغ في حسابات المضاربة لفترة زمنية محددة أو غير محددة . فعلى سبيل المثال يمكن أن تكون ربع سنوية أو نصف سنوية . . . . . إلخ .

٧ - ويقوم البنك بتسوية حسابات المضاربة في نهاية كل ربع سنة ، فيقوم بإعداد بيان عن جميع أنشطته ، ويقوم كذلك بتحديد إجمالي الربح أو الخسارة ، وفي صورتها .. يقوم البنك بتحديد قيمة حساب المضاربة .

٨ - وتقبل الودائع الجديدة في حساب المضاربة - عادة - عند بداية كل ربع سنة . أما الودائع التي تودع في منتصف ربع السنة ، فيمكن أن يقبلها البنك ، إلا أنه إذا لم يتمكن من إستثمار هذه الودائع خلال هذا الربع ، فإنه لا يقوم بتسوية حساب الأرباح والخسائر . وفي حالة تمكن البنك من استخدام

هذه الودائع في الاستثمار . . مثلاً . . في شراء الأسهم ، أو توفير أموال للمستثمرين على أساس المضاربة ، أو تقديم خدمات ، فينبعي عليه - في هذه الحالة - ضم تلك المبالغ عند تحديد الأرباح والخسائر الخاصة بربع السنة الجاري ، ويتم ذلك على أساس المدة الزمنية . ولاشك في أن التناقض بين البنك لاجتذاب المدخرات ورؤس الأموال ، سوف يضمن التدفق المستمر للودائع في حساب المضاربة ، وسوف يمارس البنك المركزي حقه في الإشراف المناسب - للتأكد من حفظ حقوق جميع الأطراف - بوضع القواعد والأحكام التي تضمن ذلك . ولحماية أصحاب الودائع : يجب أن تكون الأساليب الحاسية المستخدمة حديثة حتى تمنع بقدر المستطاع كل أنواع الغش والتحايل أو نقص أو خلل في المعلومات .

إن تجميع الودائع في حساب المضاربة على أساس المدة المقترحة ، يهدف إلى حماية الأطراف المعنية من حدوث أي غش أو تزوير ، أو أن يكون هناك نقص في المعلومات ، كما أنه يضمن تحقيق العدالة . وينبعي على كل طرف « في مثل هذه المشروعات التي قدم لها البنك رأس المال على أساس المضاربة » أن يسوى حساباته على أساس ربع سنوي . وأن يتبادل هذه المعلومات مع البنك ليتمكن بدوره من تقدير الربح أو الخسارة التي حدثت لكل طرف . ومن الواضح أن تحديد ربع أو خسارة أصحاب الودائع ، أو حاملي الأسهم . . ليس أمراً سهلاً . . مالم يتضمن الموقف النهائي للمشروع . ولذلك لا ينبغي تخمين ربع وخسارة المشروع قبل إنتهائه .

إن اختيار مدة ربع السنة ، ليست لها أهمية خاصة ، إذ يمكن إقتراح فترات أقصر . . أو أطول ، إلا أنه لا بد منأخذ بعض التحسبات عند تحديد المدة ، ذلك أن أي طرف في المشروع يحصل على أموال من البنك على أساس المضاربة ، يجب أن يقتنع بأنه عندما يستخدم المال في المشروع ، فإنه يستطيع الحصول على أرباح عند نهاية تلك الفترة . فصاحب المصنوع « مثلاً » ربما يرغب في شراء مواد خام بهذه الأموال ، إلا أن تحويلها إلى سلع جاهزة . . يتطلب عدة أشهر على الأقل ، تختلف باختلاف المصنوع أو المؤسسات التجارية ، ويجب أن يراعي البنك هذه الاختلافات ، وأن يحصل كل نوع من هذه المؤسسات أو المصنوع على المال بالأمد الذي يتفق مع إحتياجاتها ، أما أصحاب الودائع . . فإنهم لا يرغبون في ربط ودائعهم باستثمارات طويلة الأجل ، ويفضلون المشروعات ذات عائد سريع . وربما يؤثر طول فترة حساب الأرباح على تدفق المدخرات في حساب المضاربة . وعلى البنك أن يأخذ بعين التقدير مصلحة أصحاب الودائع والمستثمرين . ومدة ربع السنة ليست بالقصيرة ولا بالطويلة ، ولا تعني بالضرورة أن يطلب البنك إستداد رأس المال عند نهاية رأس المال . وللبنك حق تدقيق حسابات هذه المشاريع ، وإذا رغب في تقديم المال لها لمدة تزيد على ربع السنة ، فينبعي النظر في تقارير أداء المشروع ربع السنوي . كما يمكن أن يسحب كل من البنك ، أو صاحب المشروع ، رأس المال . . إذا رغب في إنتهاء العقد . ويمكن التصرف في الأموال التي يقدمها أصحاب ودائع المضاربة لمدة تزيد على ربع السنة - على نحو مذكر بأعلاه . إلا أنه - عند نهاية ربع السنة - لا بد من إعداد تسوية الحساب ، يمكن تحديد الأرباح والخسائر ، ومن ثم

توزيعها ، وتبقى معظم أموال العملاء مودعة في حساب المضاربة . ويمكن لصاحب وديعة المضاربة أن يسحب من حسابه وقت أن يشاء ، ليستمررها في أغراض أخرى مرغحة .. أو لاستهلاكه الشخصي . ولا تؤثر مثل هذه المسحوبات من حساب المضاربة على سيولة البنك كثيراً ، ومن ثم لا يؤثر على استثماراته ، إذ أن ودائع مضاربة جديدة سوف تودع ثانية لتعويض ما تم سحبه من ودائع في الربع الأول . وهذا يعني أن البنك نادرًا ما يواجه نقصاً في سيولته .. إلا في حالات استثنائية .. يمكن للبنك في مثل هذه الأحوال أن يسترد بعض أمواله من المشاريع التي قام بتمويلها لمواجهة المسحوبات من حساب المضاربة . والصفحات التالية تقدم شرحاً لسياسة البنك تجاه تقديم الأموال للمشاريع على أساس المضاربة ، ثم إسترداد هذه المبالغ ، وهي سياسة منتهى إلى حد كبير ، لاترتبط بما يجري في حساب المضاربة من تدفق أو سحب .

ومن المناسب .. الاحتفاظ بنسبة مثوية محددة من حساب المضاربة .. كاحتياطي لمواجهة السحب من هذا الحساب وحتى يتم السحب بشكل طبيعي لا يضطر البنك معه إلى إسترداد الأموال التي أقرضها إلى المشروعات . ويمكن الاحتفاظ بنسبة صغيرة مثل ٣ أو ٥٪ من جملة حساب المضاربة كاحتياطي .

وليس هناك إلزام بأن تبدأ أرباع السنة لجمعية البنوك وتنتهي في وقت واحد ، إذ أن كل بنك حرفي تحديد موعد بدء ربع السنة . فاختلاف فترات الإيداع والسحب في البنوك المختلفة يوفر مزيداً من الفرص للمودعين ، و يجعل من السهل على رجال الأعمال الحصول على أموال جديدة في أي وقت ، ولا سيما إذا تبين في ضوء التجربة أن فترات أخرى هي أقرب من أرباع السنة ، مثل أن تكون المدة أربعة أشهر أو ستة أشهر أو سنة . وهناك إحتمال كبير في أن تلجم البنوك « في البداية » إلى أساليب مختلفة لتسوية الحساب ، أي أنها سوف تستخدم فترات مختلفة لتسهيل الأمر على المدخرين وأصحاب رؤس الأموال ورجال الأعمال . وإذا ما قام أحد البنوك مثلاً ، بتسوية حساباته كل ربع سنة ، وآخر كل ستة أشهر ، وثالث كل سنة ، فهذا يمكن بعض البنوك في أن تخصص في توفير أموال للمضاربة لفترات طوال ، وتخصص أخرى في تقديم أموال لفترات قصيرة .. ومتعددة . وبهذه الطريقة .. فإن البنك الالاربوي يمكن أن تقابل جميع الاحتياجات التمويلية لقطاع الأعمال .

ولاشك أن التجربة العملية ، والمنافسة التي تم بين البنوك المختلفة ، والدور الذي يقوم به البنك المركزي واللوائح التي يطبقها لمقابلة الاحتياجات العامة وللحفاظ على مصالح الأفراد ، سوف تكون الدعامة الأساسية التي تمكن النظام المصرفى من أن يسير بصورة هادئة وفعالة .

#### تحديد الربع والخسارة لحساب المضاربة :

وبحسبنا في الفصل الثاني ، بمساعدة بعض الأمثلة ، كيف يقوم البنك بحساب أرباح وخسائر رأس المال المقدم إلى رجال الأعمال ، أما هنا فسوف يتم شرح كيفية توزيع الربع أو الخسارة بين حملة الأسهم

بوساطة البنك ، وسيفترض أن العائد الذي يتحقق من شراء الأسهم يتضمن الربح أو الخسارة في حساب المضاربة . وسوف يفترض كذلك أن العائد الذي يتحقق من أجور الخدمات التي يقدمها البنك يساوي إجمالي المصروفات الإدارية له . وبهذه الطريقة ، فإن صافي العائد - من الناحية العملية - سيكون الربح المتحقق من رأس المال المستخدم على أساس المضاربة .

إن مبدأ تحديد الربح وتوزيعه سيظل كما سبق شرحه من قبل . وسوف يستخدم البنك المبالغ الإجمالية المودعة<sup>(١)</sup> ، التي قدمها حملة الأسهم على أساس المضاربة ، أو لشراء الأسهم ، أو لتوفير مختلف الخدمات الأخرى للعملاء . وفي نهاية المدة (ربع السنة) أو (السنة) يسم إجمالي الربح المتحقق على إجمالي رأس المال ، وذلك للحصول على النسبة المئوية للربح . أما إجمالي الربح . . فيتم حسابه بعد إضافة الربح أو الخسارة التي حدثت نتيجة العمليات المختلفة مع رجال الأعمال ، وبعد ذلك تضاف النسبة المتفق عليها من الربح في حساب المضاربة ، وبعد توزيع الربح بين أصحاب حساب المضاربة . . يوزعباقي بين حملة الأسهم بالتناسب مع رؤس أموالهم . وإذا حدثت خسارة . . فإن النسبة المئوية الإجمالية لها سوف تستخرج ، ويعلن بعد ذلك عن تفاصيل يساوي هذه النسبة المئوية في رأس مال كل صاحب حساب مضاربة أو حامل سهم ، ويمكن شرح هذا المبدأ بالمثال التالي : لنفترض أن عشرة من حملة الأسهم أنشأوا بنكًا برأس مال قدره (١,٠٠٠,٠٠٠) مليون روبيه ، أي أن كلًا منهم إسثم بمبلغ قدره ١٠٠,٠٠٠ روبيه ، وأن ١٠,٠٠٠ مودع أودع كل منهم ٥٠٠ روبيه في حساب المضاربة ، بحيث يبلغ إجمالي الإيداع خمسة ملايين روبيه ، وإذا افترضنا أن الأرباح ستوزع على أن يحصل البنك على ربع إجمالي أرباح الودائع ، في حين يذهب ثلاثة أرباعها إلى أصحاب حساب المضاربة ، ولنفترض أن البنك سوف يقوم بتقديم رأس مال قدره ستة ملايين روبيه - إلى مختلف رجال الأعمال - لمدة سنة ، شريطة أن تقسم الأرباح المتحققة مناصفة بين البنك ورجال الأعمال ، وسوف تتم حسابات كل مشروع عند نهاية كل سنة ، وربما يتبين أن بعض المشروعات قد حققت أرباحاً ، وأخرى حققت خسائر ، مما يتبع عنه زيادة أو نقصان . أو ربما لا تحدث خسارة أوربح ويكون البنك في نقطة تعاون . وسوف تكون هناك ثلاثة حالات ، وهي -

(أولاً) : نفترض أن البنك تلقى مبلغ ٣٠٠,٠٠٠ روبيه كربح إجمالي للمشروعات التي قدم لها المال<sup>(٢)</sup> ، إذن الربح المقدر بـ ٣٠٠,٠٠٠ روبيه على رأس المال الذي قدره ستة ملايين روبيه ، يعني نسبة

١ - إذا وضعت نسبة محددة من حساب المضاربة . . كاحتياطي . . فيجب اعتبارها جزءاً من المشروع . . فيما عدا هذا الاحتياطي . فإن المبلغ بأكمله سيقدم إلى أصحاب المشروعات . ولكن الربح المتحقق على هذا المبلغ . . سوف يوزع على إجمالي عدد الحسابات . . بما في ذلك الاحتياطي . . لتحديد النسبة المئوية للربح .

٢ - مثلاً المشاريع التي تلقت أرباحاً بإجمالي قدره ٨٠٠,٠٠٠ روبيه . . ويكون هناك خسارة إجمالية قدرها ١٠٠,٠٠٠ روبيه يتلقى البنك في هذه الحالة مبلغاً قدره ٤٠٠,٠٠٠ روبيه نصبه من الأرباح . في حين يعاني خسارة قدرها ١٠٠,٠٠٠ روبيه . . فيكون صافي ربحه بذلك ٣٠٠,٠٠٠ روبيه .

الربح ٥٪ ، وطبقاً للعقد فإن المودعين يتلقون ٣٪ . أماباقي وقدره ١١٪ فسيكون نصيب البنك في الربح . وكل مودع أودع ٥٠٠ روبيه فإنه سوف يتلقى ١٨٪ روبيه كربح ، أما باقي الربح وقدره ١١٢,٥٠٠ روبيه سيكون أجمالي أرباح المشاركة ، ويفقس بالتساوي على حملة الأسهم ، ويتلقى كل حامل سهم ١١,٢٥٠ روبيه على رأسه البالغ ١٠٠,٠٠٠ روبيه .

(ثانياً) إذا افترضنا أن البنك تكبّد خسارة قدرها ٣٠٠,٠٠٠ روبيه ، أي أنه سيحصل فقط على ٥,٧ ملايين روبيه من مبلغ الستة ملايين روبيه التي قدمها على أساس المضاربة ، سوف تبلغ الخسارة التي سوف يتحملها أصحاب حساب المضاربة ٥٪ من أموالهم ، أي المودع . الذي أودع مبلغ ٥٠٠ روبيه «مثلاً» سوف يسترد الآن مبلغ ٤٧٥ روبيه . . . ويتكبّد خسارة قدرها ٥٪ . وكل صاحب سهم دفع مبلغ ١٠٠,٠٠٠ روبيه سوف يحصل على مبلغ ٩٥,٠٠٠ روبيه فقط .

(ثالثاً) في حالة عدم مواجهة البنك خسائر أو أرباح ، أي إذا كان في نقطة تعاون . . . نتيجة لأن خسائر بعض رجال الأعمال عوضتها أرباح البعض الآخر ، ومن ثم فإن أصحاب حساب المضاربة وحملة الأسهم لا يحقّون في هذه الحالة ربحاً أو خسارة .

ومن هذه الأمثلة نجد : أنه في حالة حدوث خسارة فإن أصحاب حساب المضاربة وحملة الأسهم يلحق بهم الضرر بنسبة متساوية ، أما في حالة الربح فإن أرباح حملة الأسهم تكون أكبر من نسبة أصحاب حساب المضاربة . وسبب هذا الاختلاف هو أن حملة الأسهم يحصلون على نسبة كاملة من الربح من أموالهم المستثمرة ، إلى جانب ما يحصلون عليه من نصيب في الربح المتحقق من أموال أصحاب حساب المضاربة . أما المودعين في حساب المضاربة ، يحصلون فقط على نصيب من الربح المتحقق من أموالهم ، يبلغ - في مثل هذه الحالة - نسبة ٤٪ أرباح المضاربة . ويعزى هذا الاختلاف في المعاملة إلى جملة الأسهم يقومون بإدارتها عمل البنك ويستخدمون قدراتهم وخبراتهم في ذلك لتحقيق الربح . فثلا . . . يتحمل المساهمون القرارات التي تتخذ بشأن شراء الأسهم أو إستثمار الأموال على أساس المضاربة ، أو يقومون بإستئجار أشخاص ليقوموا بإدارتها نيابة عنهم ، ويتعرض حملة الأسهم لمخاطر أكبر من المخاطر التي يتعرض لها أصحاب حساب المضاربة ، في حالة خسارة العمل المصرفي ، فإن أصحاب حساب المضاربة يخسرون جزءاً من رأس مالهم ، في حين أن حملة الأسهم يتحملون خسارة مزدوجة - على شكل خسارة رأس المال - وحرمانهم من الأرباح المتوقعة من المشروع . وبالرغم من أن الخسائر لا يمكن التأكّد من وقوعها ، فإن ما يبذله أصحاب الأسهم في إدارة البنك . . . يؤهّلهم للحصول على أرباح أكبر من أصحاب ودائع المضاربة .

---

٣ - والتي ترجع لعدة أسباب فلنفترض أن الشركاء الناجحين حققوا أرباحاً قدرها ٤٠٠,٠٠٠ روبيه والتي يحصل البنك منها على مبلغ ٢٠٠,٠٠٠ روبيه أي نصفها في حين يعاني شركاء آخرون من خسائر بلغت ٥٠٠,٠٠٠ روبيه وفي هذه الحالة فإن جملة خسائر البنك سوف تبلغ ٣٠٠,٠٠٠ روبيه .

## الأموال المقترضة وإستخدامها في أعمال البنك :

يمكن للبنك أن يلجأ إلى التمويل عن طريق القروض . . للتوسيع في أعماله ، وسيواجه البنك - في هذه الحالة - مشكلة تتعلق بكيفية تحديد وتوزيع الربح والخسارة . . إذا ماضيتم بالبالغ المقترضة إلى أموال الأسهم والمضاربة ، فإن المبدأ نفسه الذي ذكرناه من قبل . . سوف يطبق . فبعد حساب الربح لحساب المضاربة وحملة الأسهم ، فإن الأرباح الناتجة من استخدام هذه القروض ، سوف تقسم بين أصحاب الأسهم فقط ، لأن مسؤولية رد هذه القروض تقع على حملة الأسهم . أما المقرضون فليس لهم نصيب من الربح ، وإذا مني المشروع . بخسارة . فإنها توزع على المساهمين وأصحاب ودائع المضاربة ، وبعد إحتساب الخسارة في أموال المضاربة ، فإن باقي الخسارة يتحملها حملة الأسهم ، وتقع على حملة الأسهم وحدهم مسؤولية تسديد القرض . . في حالتي الربح والخسارة ، أي أن أصحاب حساب المضاربة . ليس لهم علاقة بهذه القروض ، كما أن أصحاب القروض لا علاقة لهم بالخسارة . ودعنا نفترض أن حساب المضاربة أربعة ملايين روبيه ، وأن رأس مال الأسهم مليون روبيه ، وأنه تم تدبير قرض يبلغ مليون روبيه ، وفترض أن إجمالي الربح الذي تحقق  $300,000$  روبيه ، وأن أصحاب حساب المضاربة سوف يحصلون على  $150,000$  روبيه أرباحاً على أموالهم البالغة أربعة ملايين روبيه ، يوزع الربح الباقى ( وقدره  $150,000$  روبيه ) على حملة الأسهم . ومن جملة رأس المال البالغ ستة ملايين روبيه الذي تتع بعد إكمال المشروع ، فإن أربعة ملايين روبيه سوف تدفع لأصحاب ودائع المضاربة ، ومليون روبيه سوف يوزع على حملة الأسهم ، ثم مليون آخر للمقرضين . وفي هذه الحالة . . فإن حملة الأسهم يحصلون على أرباح أكثر مما يجب أن يحصلون عليها . . إذا لم تضم أموال القرض إلى المشروع .

أما حملة الأسهم ، فإن من حقهم الحصول على جميع الأرباح التي تتحقق نتيجة أموال القرض . . وتقع مسؤولية إعادة هذه المبالغ على حملة الأسهم ، وليس لأصحاب حساب المضاربة نصيب في هذا الربح ، كما أنهم لا يتحملون أية مسؤولية تجاه هذه القروض .

أما إذا حللت بالمشروع خسارة بلغت  $300,000$  روبيه . . مثلاً . . من إجمالي رأس مال مستثمر يبلغ ستة ملايين روبيه ، بحيث يسترد البنك عند إنتهاء المشروع مبلغ  $5,700,000$  روبيه ، فإن أصحاب حساب المضاربة سوف يتذبذبون خسارة تبلغ  $5\%$  ، أي أنهم سوف يحصلون على مبلغ  $3,8$  مليون روبيه بدلاً من الأربعة ملايين روبيه من حساباتهم ، وأما المبلغ الباقى وقدره  $1,9$  مليون روبيه . . فيذهب مبلغ مليون روبيه إلى المقرضين ، وينخفض رأس مال المساهمين إلى  $9,0$  من المليون روبيه بدلاً من مبلغ مليون روبيه ، أي أنهم سوف يعانون خسارة تبلغ  $10\%$  من رأس مالهم ، وهذا يعني أن إستعمال القرض ضمن رأس مال المشروع قد زاد من خسارة أصحاب الأسهم . ذلك أن حملة الأسهم ، هم المسؤولون عن سداد هذا القرض . . خسر البنك أرباح هذه الخسارة تعتبر ذات نسبة أكبر من نسبة خسارة أصحاب الودائع ، لأنهم ليسوا مسئولين عن تسديد القرض . ويتبين - من الأمثلة السابقة الذكر أنه عندما تضم

أموال القرض في المشروع ، فإن البنك - في حالة الربح - سوف يحقق زحماً أكبر ، وفي حالة الخسارة .. فإن البنك - سيغطي خسارة أكبر ، وكلما أكبر مقدار القرض كبرت النسبة المئوية لخاطر الخسارة التي يتحملها البنك . ومن الطبيعي أن تظهر بعض الحالات التي يجد فيها حملة الأسهم أنفسهم مضررين إلى الحصول على مزيد من الأموال ، بالإضافة إلى نصيبيهم في رأس المال ، لمواجهة مسؤولياتهم تجاه المقرضين . وفي مقابل هذه الأخطار ، فإن الأرباح التي يمكن أن تعود على حملة الأسهم نتيجة الأموال المقروضة سوف تكون مرتفعة .

### حساب القروض :

يمكن للبنك أن يطلب من الجمهور تقديم قروض إليه ، ويكون على استعداد لتسديد هذه القروض عند الطلب . ويحق للأشخاص الذين يقومون بإيداع مبالغ في حساب القرض أن يسحبوا منها عن طريق الشيكات ، أو تحويلها لصالحة أصحاب حسابات آخرين في البنك أو غيرهم ، ولا يتضمن البنك أجوراً مقابل هذه التسهيلات . ويجري تشغيل حساب القرض .. على النحو الذي تدار به الحسابات الجارية ، وتكون لودائعه نفس التسهيلات ، وخاصة ضمان رد الأموال عند الطلب ، وهذا الضمان يكون بتعهد من البنك المركزي ، الذي يعمل على الحفاظ على سلامة المركز النقدي لهذه البنوك ، والتأمين على مختلف الحسابات .

وهذا يعني أنه إذا ظلت هذه المبالغ في حساب القروض ، فإن البنك سوف يقوم باستثمارها في بعض الأعمال المربحة ، وإذا عانى البنك من أية خسارة عند إستثماره هذه المبالغ ، فسوف يتحمل الخسارة ، ويكون من حق أصحاب ودائع القروض إسترداد مبالغهم بالكامل ، أما إذا حقق البنك أرباحاً من هذه الاستثمارات ، فإنها ستذهب إلى البنك فقط ، وليس لأصحاب القروض نصيب منها ، بل سيرد لهم المبلغ الذي أودعوه .

إن عادات الناس في الإنفاق تختلف ، فهم يتفاوتون من حيث سرعة وبطء الإنفاق ، فبعضهم قد ينفق ماله جملة واحدة ، وبعضهم يتدرج في ذلك ، ويقوم هؤلاء بإيداع الفائض في بعض الأحيان في الودائع الجارية في البنوك . أما النظام اللاربوي المقترن ، فإنه يستفيد من المبالغ بإدخالها في ودائع تشبه الودائع تحت الطلب في النظم المصرفية الربوية . فأصحاب هذه الودائع لا يرغبون في المخاطرة بإيداع في حساب المضاربة ، لذلك فإنهم يقومون بإدخالها في مثل هذه الودائع . واقتصر المؤلف « في الصفحات التالية » بأن يتلقى البنك هذه القروض اللاربوية .. مقابل .. أن يقدم قروضاً لاربوبية كذلك . وفي النظام المقترن فإن إعطاء قروض لاربوبية من البنك ، يعتمد على تدفق الودائع التي توضع في حساب القروض التي لا تأخذ فائدة .

إن هذه التبيجة المهمة ، النابعة من حساب القروض ، سوف تغري الأفراد ذوي الإحساس بالصلحة الاجتماعية ، أن يودعوا مدخاراتهم في البنك بدلاً من إكتنازها ، وينشأ سؤال : كيف يواجه البنك نفقات الاحتفاظ بحساب القروض وتوفير الامان لها ؟

لاشك في أن هذه النفقات سوف تواجه من الربح المتوقع من إستثمار جزء من حساب القروض في المشاريع الناجحة .

وتوضع تجربة البنك المعاصرة أن الحسابات الجارية ، أي الحسابات تحت الطلب .. أكبر بكثير من الحسابات لأجل وحساب الإدخار <sup>(٤)</sup> . ومن المتوقع أن يكون هناك وضع مماثل في حالة حساب القروض وحساب المضاربة . ويمكن أن تودع بعض الودائع طويلة الأجل في حساب القروض وليس في حساب المضاربة . وسوف نفترض أن النسبة بين الوديعتين هي نسبة ٣ : ٢ ويمكن للبنك التجاري أن يحتفظ بجزء من الحساب تحت الطلب كاحتياطي ويستعملباقي في مواجهة طلبات القروض ، وذلك لأن جميع أصحاب هذا الحساب لا يقومون بسحب مبالغهم في وقت واحد ، وسوف يدار حساب القروض المقترن على نحو توضح فيه نسبة من الودائع في الاحتياطي ويقوم البنك باستثمار الحساب الباقي .

إن نسبة الاحتياطيات التي توضع مقابل الحسابات تحت الطلب أكبر من النسبة التي توضع لمقابلة الحسابات طويلة الأجل ، والتي يتطلب السحب منها إعطاء إشعار قبل عدة أيام . إلا أن التجربة العملية أوضحت أنه لا يوجد اختلاف بين الحسابين ، كما هو الحال في بنوك إنجلترا وبعض البلدان الأخرى <sup>(٥)</sup> ، التي تحتفظ بنسبة إحتياطي نقدى محددة من إجمالي ودائعها في جميع الحسابات - ولقد افترضنا بغرض التبسيط أن البنك سوف تحتفظ بإحتياطي نقدى قدره ١٠٪ من الودائع في حساب القروض وحساب المصاربة . وافتراضنا الخاص بأن النسبة المئوية متساوية ل الاحتياطيات أمام الحسابين لا يؤثر في نتائج مناقشتنا ، إلا أن النسب المختلفة لاحتياطيات أمام الحسابين تؤدي إلى مزيد من التعقيدات وإلى نتائج غير مرغوبة في الأمثلة العديدة التي ضربناها سابقاً .

وعادة فإن البنك لا توزع كل الربح الذي حققه على حملة الأسهم .. وإنما تحتفظ بجزء من الإحتياطي ، كما أنها تنشئ صناديق ل الاحتياطي متعددة ، وأهم الأهداف التي تتحققها هذه الصناديق ، هي حماية المشروعات من الإنهيار .. وحماية حملة الأسهم . ومثل هذه الترتيبات ستكون متاحة في النظام اللاربوي ، إلا أن العدالة تقتضي أن يعطى حامل الأسهم مبلغاً مناسباً من الأرباح المحفوظة في الإحتياطي .. عند سحب أسهمه من البنك .

---

٤ - راجع تقرير لجنة راديكليف بشأن النظام النقدي - أغسطس ١٩٥٥ لندن ص ٤٣ - في عام ١٩٥٨ بلغ إجمالي الحسابات الجارية في البنك المملكة المتحدة ٦٠٪ . والحسابات لأجل ٤٠٪ ولا تدفع البنوك أية فائدة على الحساب الجاري . وحتى في الولايات المتحدة توجد النسبة نفسها بين هذين الحسابين .  
انظر ويني تشارلز وآخرون التقد والبنك ، ماكيلان ، نيويورك ١٩٦٣ ص ١٢٠ .

٥ - لودرسنا الوضع في جميع دول العالم سنجده أنه في نصف هذه الدول يتع إجراء الاحتياطي بنفس النسبة بين الحسابين وفي بقية الدول تختلف النسبة ولكن حالياً يوجد إتجاه لاحتفاظ بنسبي مئالية .. انظر كذلك ج. فوسك «البنك المركبة الأجنبية» البنك الاحتياطي الفدرالي نيويورك ١٩٥٦ ص ٤٧ .

ويثور هنا سؤال : هل يجوز القيام بترتيبات لتعويض الخسارة التي تحدث في حسابات المضاربة من الأرباح المحتجزة كاحتياطي حتى لا تنتقص رؤس أموال حساب المضاربة ؟ .

من الممكن القيام بمثل هذه الترتيبات إذا كانت خسارة (أ) سوف لانتعرض من أرباح (ب) ويجب أن يحدد بوضوح مقدار الربع الذي أخذ من كل صاحب حساب وأضيف إلى إحتياطي الأرباح ، وتعوض فقط الحسابات التي أخذت منها هذه الاحتياطيات ، وعند تصفية الحسابات يجب أن تدفع أرباح السنة الجارية . . بالإضافة إلى مقدار الربع الذي حققه حسابه في الإحتياطي ، على افتراض أن هذا الاحتياطي سوف يستعمل لتسديد بعض الخسائر . وهذه الطريقة تتميز بأنه في حالة حدوث خسارة من إحدى عمليات البنك ، لا يتلزم إحتساب الخسارة من حساب المضاربة ، باستثناء الودائع التي لا تكفي أرباحها الاحتياطية مواجهة هذه الخسائر .

إن العمل بالطريقة المذكورة أعلاه . . يحقق العدالة ، إلا أنه يجعل مهمة الاحتفاظ بالحسابات شاقة جداً ، وتترتب عليها نفقات كبيرة ، ويمكن تفاديتها بأن يطلب من كل صاحب وديعة أن يتنازل عن جزء من أرباحه لصلحة من يتذبذبون فيه خسائر . وفي هذه الحالة . . فإن صندوق الإحتياطي الذي ينشأ من الأرباح . سوف يكون تابعاً للبنك . وإذا ما قرر البنك أن ينهي العمل في أي وقت ، فإن المبالغ التي في صندوق الإحتياطي . . توزع على حملة الأسهم .

وبرغم مزايا هذا النظام العملية ، إلا أن الصفحات التالية تركز فقط على الاحتياطيات التي يتم الاحتفاظ بها على أساس نسبة محددة من حساب المضاربة وحساب القروض . . لمواجهة السحب من هذين الحسابين . أما صندوق الاحتياطي الذي ينشأ من الاحتفاظ بجزء من الأرباح المكتسبة للتعويض عن الخسارة ، فهو أمر لا يهمنا في هذه المناقشة ، وتجاهله لا يثير صعوبات في المناقشات القادمة .

### المنافسة بين البنوك :

إن كل بنك يهدف - بجانب الاحتفاظ بسمعة طيبة - إلى تحقيق الأرباح . ويعتمد نجاح البنك على إختياره للمشروعات الناجحة ، والأشخاص المناسبين الذين سوف يستثمر معهم لتحقيق المزيد من الأرباح من حساب المضاربة ، وتقليل إحتفالات الخسارة . ومن المهم - كذلك - أن يسعى البنك لتحقيق إيداع أكبر قدر من المال في حسابات المضاربة والقروض . إذ أن زيادة حجم هذه الحسابات تمكن البنك من إنتهاج سياسة تنويع الإستثمار ، وتمكنه كذلك من تنويع الأطراف التي يتعامل معها ، وكذلك الاستثمار في الصناعات وال المجالات المتنوعة خلال فترات زمنية متباعدة ، مما يقلل إحتفالات الخسارة ، ولا يتم ذلك إلا إذا تجمعت ، لدى البنك رؤس أموال ضخمة .

إن المدخرين ورجال المال سيراقبون معدل الربح الذي يقوم البنك بتوزيعه على أصحاب حساب المضاربة . وكلما إستطاع البنك حماية هذه الوداع من الخسائر ، وتقديم معدلات عالية من الربح ، أدى ذلك إلى إجتذاب أكبر عدد من المدخرين ، الأمر الذي يحقق المنافسة بين البنوك ، لأن كل بنك سوف

يبذل ما في وسعه لتجنب حدوث خسارة في أعماله ، وتحقيق أكبر قدر من الأرباح . وثم مجال آخر يمكن أن تتنافس فيه البنوك ، وهو تقديم الخدمات بأعلى كفاءة ممكنة وأقل أجر ، وإذا تحققت هذه المنافسة بين البنوك في النظام الالاربوي ، فإنها سوف تضمن كفاءة وفعالية النظام المصرفى . وتردد - في الاقتصاديات الحديثة - أهمية المؤسسات المالية الوسيطة ، التي تقوم بتوفير مختلف التسهيلات . . مقابل إستعمالها المدخرات المواطنين . مثال ذلك : صناديق الضمان الاجتماعي ، وشركات التأمين ، وجمعيات الإسكان . وستجد البنوك نفسها في منافسة أيضاً مع هذه المؤسسات ويعتمد نجاحها على التوسع في الخدمات التي تقوم بتوفيرها إما مجاناً أو بأقل الأسعار الممكنة .

## الفصل الرابع

### قرصون البنك

يقدم البنك - في النظام المصرفي الالاربوي - قروضاً قصيرة الأجل إلى رجال الأعمال ولا يتلقى تعويضاً مقابل قيامه بهذه الخدمة ، ويقدم نسبة معينة من الأموال المودعة في حسابات القروض ، على أن يعيد المقترض القرض في الموعد المحدد .

والبنوك . لاتقتاضى فائدة على مثل هذه القروض ، ولا تمنح تعويضاً للمقترضين ، وهي بتقديمها هذه القروض . تقوم بخدمة إجتماعية مهمة ، إلا أنها تحصل على أرباح عن طريق إستثمارها لما يتبقى من أموال في حسابات القروض ، إذ أنها لا تدفع مقابل إستعمالها هذه الودائع أرباحاً أو فوائد .

وللمودعين الحق في سحب أي مبلغ في أي وقت ، غير أن الواقع العملي في الأعمال المصرافية يبين أن الجزء الأكبر من الودائع الجارية . لا يتم سحبها في وقت واحد إذ لا يجوز سحب نسبة تتجاوز ١٠٪ خلال اليوم . أو الأسبوع . من جملة هذه الودائع ، وفي الوقت نفسه يجوز إيداع ودائع جارية جديدة . ويتبقى الجزء الأكبر من الودائع في النظام المصرفي <sup>(١)</sup> ، ويمكن أن يواجه البنك بمفرد المسوحيات اليومية من حساب القروض أو الودائع الجارية ، إذا احتفظ بنسبة رصيد نقدى تبلغ حوالي ١٠٪ أو ٥٪ من جملة هذه الودائع . ويمكن للبنك - في النظام المقترض - أن يستخدم المتبقى من حساب القروض . كما يقوم النظام المصرفي المعاصر باستخدام الجزء المتبقى من الودائع الجارية في منح قروض قصيرة الأجل بفائدة ، وهذا يمثل مصدراً للدخل في البنوك التجارية أما في النظام المصرفي الالاربوي فإن البنوك تستعمل جزءاً من هذه الودائع في تقديم قروض لاربوبية وتقوم باستثمار الجزء الآخر على أساس المضاربة لتحقيق الأرباح . ولا تقوم بتوزيع الربح إلى أصحاب الودائع . وربما تكون نسبة الربح من هذه العمليات ، أعلى مما تحصل عليه البنوك الحالية من فوائد على القروض التي تدفع عند الطلب ، أو أعلى أية قروض قصيرة الأجل . وإذا ما تم إيداع مزيد من الأموال في حساب القروض لدى البنك الالاربوبية <sup>(٢)</sup> ، فسوف لا يكون العائد من استخدامها أقل مما تكسبه البنوك الربوبية . وهذه النقطة ثانوية

١ - إن عدد الودائع ربما يتزايد أو يتناقص ، وربما يتغير أصحابها ، إلا أن جملة الأموال التي في الودائع الجارية . . تقلل ثابته (تقرير لجنة راد يكليف - ص ٤٣) .

٢ - كما سبق أن أوضح المؤلف : فإن بعض الأموال سوف تودع في حساب القروض في النظام المصرفي الالاربوي ، وربما تودع لفترة طويلة كما هو الحال في البنوك المعاصرة ، إذ أن هناك أشخاصاً لا يرغبون في استخدام

بالنسبة لما يتحقق من استخدام البنك لجزء من حساب القروض والودائع الجارية في مشروعات مربحة وإستعمال هذه الودائع في تقديم قروض لاربوية .

وكما سيتضح عند مناقشة البنك المركزي : فإنه يحق للبنك التجاريه « عند تقديم هذه القروض الاربوية » الاقتراض من البنك المركزي قروضاً لاربوية . . متى دعت الحاجة إلى ذلك ويقترح المؤلف : من البنك التجاريه قروضاً عن طريق البنك المركزي تعادل نسبة ثابته من قروضها التي منحتها . ويجب على البنك التجاريه تقديم مستندات أو شهادات ضمان مقابل الاربوية المحسوسة من البنك المركزي . وينبغي - بعد هذا العرض الموجز - أن نناقش هذا الموضوع . . بشيء من التفصيل . ولخدانة مثل هذا الموضوع - وبخاصة على طلاب علم الاقتصاد الحديث وخبراء النظام المصرفى - فإنه من الضروري أن يركزوا إهتمامهم على جميع جوانبه ، حتى يمكنهم الوقوف على صلاحية مثل هذا النظام نظرياً وعملياً . والفقرات الآتية ستناقش بعض القضايا التالية : -

( ١ ) أهمية القروض قصيرة الأجل لرجال الأعمال ، والوسائل الممكنة لتدبير هذه القروض في إقتصاد لاربوى .

(ب) كيفية الوفاء بهذه الاحتياجات من حساب القروض .

(ج) الحواجز التي تمنع للبنك لتقديم قروض لاربوية .

(د) وضع الحد الفاصل أو النسبة للقروض الاربوية من حساب القروض .

(هـ) ضمانات سداد القروض .

(و) أساس تحديد أجل القروض الممنوحة .

(ز) الضوابط الخاصة بالمستفيدن من هذه القروض .

(ح) نفقات إدارة تشغيل هذه القروض .

(١) أهمية القروض قصيرة الأجل :

لاشك في أن رجال الأعمال ، وكافة جميع أنواع المؤسسات ، سواء كانت صناعية أو تجارية أو زراعية . . تحتاج - في كثير من الأحيان - إلى مساعدة مالية قصيرة الأجل .

أما في حالة المؤسسات الصناعية : فإن هذه الحاجة تنشأ خلال عملية الإنتاج ، وتبرز الحاجة إلى تمويل إضافي لبضعة أيام ، أو بضعة أسابيع ، يمكن سدادها بعد بيع الإنتاج . وكذلك المستوردون . . كثيراً ما يحتاجون إلى تمويل في الفترة ما بين إستيراد السلع وبيعها في الأسواق ، وأيضاً حين تكون هناك حاجة لمقابلة مدفوعات ضرورية متعلقة بمقابلة نفقات نقل المنتجات إلى الأسواق وبيعها . . مثلاً ، فإن

---

- مدخلاتهم . . إلا بعد فترة طويلة ، ولكنهم لا يرغبون في تحمل الخاطرة بایداعها في حسابات المصاربة . وإذا كان هذا الاقتراض صحيحاً ، فإن أموالاً أكثر ما هو عليه في البنك المعاصرة . . ستودع في الحسابات الجارية .

هذه الاحتياجات في النظام الاقتصادي الحديث تمول بالقروض قصيرة الأجل التي تقدمها البنوك التجارية . . . والتي تسترد عند الطلب ، ويبلغ أجلها يوماً ، أو عدة أيام ، أو عدة أسابيع . . مقابل سعر فائدة محدد .

ولما يمكّن مواجهة التمويل قصيرة الأجل عن طريق المشاركة أو المضاربة . . وذلك للأسباب الآتية :

أولاً : لصعوبة الإحتفاظ بحساب ربح أو خسارة على رأس المال المستثمر لمدة قصيرة .

ثانياً : أن رجل الأعمال ربما لا يقبل مشاركة تجعله يستغى عن جزء من أرباحه في المرحلة النهائية .

وأخيراً : فإنه في حالة إحتفال حدوث خسارة في المرحلة النهائية من الإنتاج ربما لا يكون من السهل توفير التمويل اللازم على أساس المشاركة .

ولما يمكّن حل هذه المشكلة بالطلب من رجال الأعمال الإحتفاظ – منذ بداية عملية الانتاج – بعض أموالهم كاحتياطي لمواجهة الاحتياجات قصيرة الأجل . إذ أن إحتفاظهم بجزء من إجمالي رأس مالهم المستثمر في المشروع لمدة طويلة لمواجهة الاحتياجات عند نهاية المشروع ، تؤدي إلى تحفيض حجم مشروعاتهم . وتبنّي مثل هذا الحل . . في مجال الاقتصاد الكلي ، سوف يؤدي إلى تحفيض حجم المشروعات . ومن ثم تحفيض معدلات التنمية الاقتصادية . ولابد من إيجاد صيغة مناسبة لمواجهة الاحتياجات الطارئة للتمويل . إذا أردنا تحقيق تنمية اقتصادية سليمة . وإزدهاراً للمشروعات الاقتصادية . على ألا يؤدي ذلك إلى الحد من الاستثمارات طويلة الأجل ، ويمكن توفير الاحتياجات التمويلية لمواجهة الاحتياجات الطارئة عن طريق القروض المقدمة من البنك .

وعندما يحصل أي رجل أعمال على قرض من البنك . فإن البنك يستطيع أن يولد ودائع جديدة مساوية لقيمة هذا القرض المقدم له <sup>(٣)</sup> . وعند قيام رجال الأعمال بتسديد القرض للبنك بعد الانتاج والتصرف في المنتجات ، فإن ودائع البنك سوف تنخفض بقدر قيمة السداد نفسها ، أي . الائتمان الذي تم توفيره بصورة مؤقتة . . وقام بتقديم خدمات هامة جداً ، وخاصة تعويض العناصر التي أسهمت في الإنتاج قبل بيع المنتجات إلى المستهلك . وقبل أن تعود بفوائد إلى المتاج .

ويتم تقديم رأس المال قصيرة الأجل في الاقتصاديات المعاصرة القائمة على الفائدة ، بالطريقة المذكورة نفسها ، إلا أن البنك تتقاضى فوائد ربوية ، فهذه القروض وجدت بصورة مؤقتة وتتلاشى تلقائياً بسداد القروض المصرفية – وفي النظام المقترن : سيكون لهذه القروض نفس الطبيعة . وسوف لا يؤثّر على طبيعة التقدّم المصرفية أن يقوم النظام المصرف على أساس الربا ، أو على أساس المشاركة في الأرباح .

---

٣ - في هذه المرحلة من المفيد إستشارة مصدر مناسب لدراسة عملية توليد الائتمان بواسطة النظام المصرفي وفوائدها كخدمة إجتماعية . أظر : كتاب النقد د . ه . روبرتسون « الفصل الخامس » كمبردج ، ١٩٥٦ م .

## (ب) كيفية الوفاء بهذه الاحتياجات من حساب القروض :

كما سبق أن أشار المؤلف : فإنه إذا إحتفظت البنوك التجارية بنسبة ثابته ( مثلاً ١٠٪ ) من الودائع الجارية ، فإنها تستطيع مواجهة طلبات المشروعات من الرصيد النقدي ، ومن الإيداعات اليومية الجديدة . ويعتمد ذلك على العادة المصرفية لدى الجمهور ، في المجتمعات المعاصرة يفضل الناس الإحتفاظ بمدخراتهم في البنوك ، ويحتفظون بنسبة صغيرة من أموالهم - في شكل نقد - لمواجهة مدفوعاتهم اليومية المتنوعة . ويحفظباقي في الحسابات الجارية . وتسوى مدفوعاتهم الرئيسية عن طريق الشيكات لسهولة التعامل بها مع جميع الأطراف . وتتنوع هذه الشيكات في الحسابات الجارية ، وتستخدم الشيكات في تسوية المدفوعات ، ونظراً لتطور العادة المصرفية ، فإن جزءاً كبيراً من إجمالي الدخل في المجتمع ( ٩٠٪ فرضاً ) يظل أسيراً داخل البنوك التجارية ، في حين يبقى جزءاً ضئيلاً منه نقداً سائلاً ( ١٠٪ فرضاً ) .

والأفراد الذين يرغبون في الحصول على مبالغ نقدية لمواجهة مدفوعاتهم الصغيرة ، فإنهم يسحبونها بشيكات من ودائعهم الخاصة . وتشكل إستعمال الشيكات عادةً الأساس للأعمال المصرفية . ونتيجة لهذه العادة تمكن البنوك التجارية من زيادة وسائل الدفع بصورة أكبر من الودائع الأولية . إذ تبقى نسبة من هذه الودائع ، كرصيد نقدى تبلغ العشرين في المائة ، في حين تقوم البنوك بتقديم ائتمان جديد بالباقي . وعلى أساس هذه العادة ، إنبعثت البنوك التجارية طريقة تحفظ بمقتضهاها بجزء بسيط من المبالغ المودعة لديها من هذه الودائع كرصيد نقدى ( يبلغ ١٠٪ على سبيل المثال ) وتستخدم الجزء الأكبر المتبقى . ويتم توظيف النقود في النظام المصرفى المعاصر على شكل قروض مقدمة بسعر فائدة ، أما الاقتصاد الالاربوي : فإن جزءاً من هذه الأرصدة يجب أن يستثمر على أساس المضاربة في مشروعات مربحة ، على أن يستخدم جزء آخر في تقديم قروض قصيرة الأجل بدون فائدة .

ويقوم رجال الأعمال بإيداع الأموال - التي يقرضوها من البنوك التجارية - إما على أساس المضاربة ، أو كقرض قصيرة بدون فوائد ، والتي تودع ثانية لدى البنوك التجارية . ذلك لتغلب العادة المصرفية التي تفرض عليهم إيداع الأموال لدى البنوك التجارية ، وتسوية معظم المدفوعات ، مثل تكلفة المواد الخام ، والرواتب ، وإيجار المباني . . . عن طريق الشيكات . ويقوم رجال الأعمال بالإيداع في حسابات جارية أو في حسابات القروض ليستفيدوا من تسهيلات تسوية مدفوعاتهم عن طريق الشيكات .

وكذلك . . . فإن المتقفين للأموال من رجال الأعمال ، مثل : ملوك المباني ، والموظفين ، ومواردي المواد الأولية والسلع نصف المصنعة ، والحرفيين ، والعمال . . . سوف يودعون ما يتسلمون من مبالغ لدى البنوك .

وسوف لا يتعرض المؤلف - في هذا الفصل - إلى مناقشة عملية توليد الائتمان وإستمرارها في النظام المصرفى الالاربوي . إذ أن مناقشة ذلك ستتم في الفصل القادم ، وطبقاً للنظام المقترن . . . فإن البنك سوف يقوم بإستخدام الجزء الأكبر من هذه الودائع في تقديم قروض وإستثمارات على أساس المضاربة ،

ما يولد ودائع أخرى من هذه القروض والاستثمارات ، وتستمر هذه العملية بالطريقة نفسها التي تم بها في النظام المصرفي المعاصر .

### (ج) المخاوف لتقديم القروض الالاربوبية :

وتقديم القروض الالاربوبية : أسلوب عملي ، وخدمة إجتماعية جليلة . والأمر يستلزم إصدار لائحة من قبل البنك المركزي تلزم جميع البنوك التجارية بتخصيص ٥٠٪ مثلاً من حساب القروض ، لتقديم قروض حسنة . فإن فعلت البنوك حق لها أن تستثمر ٤٠٪ من هذه الودائع - مثلاً - في مشروعات مربحة ، وتحتفظ بـ ١٠٪ المتبقية كرصيد نفدي .

والبنوك التي لاتقدم مثل هذا النوع من القروض ، لا يسمح لها بالتمتع بميزة فتح حسابات بدون فوائد ، ومن ثم الحصول على المدخرات ورؤوس الأموال من الجمهور على هذا الأساس ، أي أن البنك التي تقدم قروضاً لاربوبية إلى الجمهور بنسبة ٥٠٪ ، هي التي يسمح لها بالاستفادة من ودائع الجمهور وفتح حسابات القروض .

وستكون مثل هذه اللائحة حافزاً قوياً لتقديم القروض الالاربوبية ، لأن البنك يمكن أن تستخدم ٤٪ من هذه الودائع في مشروعات مربحة ، مما يدفعها إلى تقديم قروض لاربوبية . توفر قروض لاربوبية للمحتاجين لا يسفر عن خسارة وسوف تسد هذه القروض إلى البنك ، لأن النظام المصرفي سوف ينظم على نحو يضمن للبنوك حقها في إستعادة القروض التي قدمتها ، وإمكان استخدامها - كجزء من الودائع - للاستثمار في مشروعات مربحة على أساس المضاربة .

وينطوي الاستثمار في مؤسسات لاربوبية على مخاطر ، أن البنك في مثل هذا النظام ملتزمة باعادة هذه الأموال لأصحاب الودائع عند الطلب ، ولا بد من أن تكون يقظة . ولا يعني هذا أن تتفادى البنوك المخاطر التي تؤدي إلى خسارة ، وألا تقوم باستخدام مواردها ، بل يمكن أن تستخدم البنوك هذه الودائع في المشروعات ذات مخاطر قليلة ربما تدر عائدًا أقل .

ومن المشاريع المربحة : تطوير خدمات بأجر . . يقوم بها البنك بنفسه ، ولا تواجه البنك صعوبات في اختيار المشروعات والمؤسسات التي تكون مخاطر الخسارة فيها أقل ، وذلك من خلال خبرته السابقة في التعامل مع هذه الأطراف عند تقديم الائتمان لها على أساس المضاربة .

ولقد بين المؤلف - في الفصل السابق - أن البنك سوف تحصل على أموال ضخمة من المودعين في حسابات المضاربة ، والمشاركين مع البنك . ومن حملة الأسهم ، وسوف تستخدم البنك جزءاً من الودائع في حسابات القرض بالإضافة إلى حسابات المضاربة . وذلك للمشاركة في الاستثمار في المشروعات ذات عائد كبير . وستصبح للبنوك خبرة في اختيار أفضل الأطراف الذين سوف تستثمر معهم على أساس المضاربة ، بحيث تبقى مخاطر الخسارة - في هذا العمل - مجرد حالة نادرة الحدوث ما أمكن . إن إستثمار أموال ضخمة - لا يعود جزء من عائدتها إلى أصحاب هذه الأموال - يكون حافزاً للبنوك لتقديم جزء من حساب المقروض لذوي الحاجات كائنان دون أن تأخذ عليه فائدة .

ويتعهد البنك المركزي مقابل منح البنوك القروض الlaribوية ، منحها قروضاً عند الحاجة وبدون فائدة . ويعتمد حجم الائتمان المقدم من البنك المركزي بدون فائدة على حجم الائتمان المقدم من هذه البنوك إلى الأفراد ، ويقتصر تقديم هذا النوع من الائتمان على البنوك التجارية التي منحت قروضاً بدون فائدة فقط . ويقدم البنك المركزي إلى البنوك التجارية نسبة ١٠٪ إلى ٢٠٪ من القروض الlaribوية التي قدمتها البنوك . و تستطيع البنوك التجارية كذلك إستخدام هذه القروض في مواجهة متطلبات السيولة ، وسداد المبالغ المطلوبة ، مما يدعم ثقة الجمهور في أن البنوك التجارية تستطيع مواجهة طلباتهم من السحب من حساب القروض عند الطلب . وهذه الثقة . مهمة لنجاح هذه البنوك . ويجب أن تتحفظ البنوك في الوقت نفسه بإحتياطي نفدي معقول ، وتسعى للوصول إلى إتفاقيات مع رجال الأعمال وغيرهم . . بشأن سداد القروض ، حتى لا تواجهها صعوبات في مقابلة إحتياجاتها النقدية . ومع تغير إتجاهات السوق . وتغير إحتياجات المواطنين النقدية ، ربما تواجه البنوك مواقف تعجز فيها عن الوفاء بإحتياجاتها النقدية . وفي هذه الحالة ، سيكون للتسهيلات التي يقدمها البنك المركزي للبنوك التجارية أثر طيب يعود عليها بالنماء ، يدفعها إلى تقديم قروض لاربوبية . وسوف يناقش الفصل القادم هذا الموضوع بمزيد من التفصيل وهو عن دور البنك المركزي في هذا الصدد .

والحافز الثالث لتقديم القروض الlaribوية ، هو الرغبة في الإحتفاظ بعلاقات طيبة مع العملاء . ورفع سمعة البنك ، وبخاصة بالنسبة للمودعين والجمهور . لأنها تؤدي خدمة إجتماعية مهمة بتقديمها قروضاً لاربوبية ، يحمل معنى أن هذه البنوك ليست مؤسسات تهدف إلى تحقيق الربح فقط . ولاشك في أن هذه النظرة من الجمهور . . لها أهمية كبيرة في تدعيم النظام المصرفي وفعاليته .  
ويجب على البنك أن تعمل على دعم هذه الثقة ، وأن تؤدي وظيفتها الإجتماعية بتقديم قروض لاربوبية ، وهي مطمئنة تماماً أنها لا تحمل مقابل هذه القروض أية خسائر .

ولاشك في أن المؤسسات والأشخاص الذين حصلوا على مثل هذه القروض ، سيحتفظون بعلاقات طيبة مع هذه البنوك ، وستزداد معاملاتهم معها ، مما يمكن هذه البنوك من تقديم المزيد من الخدمات .  
إذا لم يكن حصر الفوائد التي سوف تتوال إلى البنوك من تقديم مثل هذه القروض ، التي تقدم - في معظم الأحوال - إلى رجال الأعمال الذين أقاموا مشروعاتهم من رؤوس أموال مقدمة إليهم من البنك على أساس المضاربة . ومنع هذه القروض يساعد على نماء المشروعات ، ونجاحها ، وزيادة أرباحها .  
وسوف يستفيد البنك ، ومن ثم تزيد أرباحه ، بموجب إتفاقية مشاركة الأرباح على أساس المضاربة .  
وكما ذكر من قبل : فإن البنك ، عندما تقدم قروضاً قصيرة الأجل إلى المشروع ، ستحصل - بصورة غير مباشرة - على أرباح ، وسوف يكون لديها حافز لتقديم مزيد من القروض قصيرة الأجل بدون فائدة . وكذلك عندما يفكر رجال الأعمال في توسيع أعمالهم ، سيلجئون إلى هذا البنك لفتح حساباتهم والتعامل معه للحفاظ على هذه الصلة . ولا بد لكل شخص ، أو مؤسسة ، أن يحتفظ بودائع للسحب منها عند الطلب ، وفقاً لاحتياجات أعمالها ، ولإيداع الفوائض النقدية . وتقوم باستخدام الشيكات لمواجهة

احتياجاتها اليومية ، وسوف يتعامل هؤلاء مع البنك الذي ينحthem حق السحب على المكتشف . أو يقدم لهم قروضاً قصيرة الأجل عند الحاجة .

ويمكن أن يقدم البنك قروضاً لبعض الأشخاص أو المؤسسات الذين لا يتعاملون معه على أساس المضاربة أو المشاركة . ذلك أنهم ، وإن كانوا لا يتعاملون مع هذا البنك بالذات ، فلا يزيد من أنهم يتعاملون مع بنوك أخرى . وليس من المهم أن يتم التمويل على أساس المضاربة من بنك والحصول على القروض بدون فائدة من بنك آخر إذ أن تقديم القروض لرجال الأعمال سيطر المصالح المشتركة للبنوك . وسيكون حافزاً أساسياً للإقتراض بدون فائدة .

اما فيما يتعلق بتقديم المصادر التجارية قروضاً للمؤسسات الحكومية أو المستهلكين بجانب تقديم القروض إلى رجال الأعمال ، فهو موضوع يستحق اهتماماً خاصاً ، ويحتاج لمناقشة مفصلة . ومن المناسب الإشارة إلى أن البنوك تستطيع تقديم قروض بدون فائدة إلى المؤسسات والأشخاص الذين يحتفظون بحسابات جارية أو حسابات قروض . وسيكون لهذه القروض وضعية تشبه - إلى حد كبير - وضع السحب على المكتشف ، أو السحب مقابل هذه الحسابات . ويقدم البنك هذه التسهيلات لتشجيع الإيداع في حسابات القروض والتيسير على المتعاملين مع البنك بالسماح لهم - في بعض الأحيان - بسحب مبالغ إضافية . تزيد على الإيداعات الفعلية ، وتؤدي إلى كسب الثقة ، والسمعة الطيبة . للبنك .

ولتلخيص ما ذكر أعلاه : فإن هناك ثلاثة حواجز لنظام منح القروض الاربوبية بالنسبة للبنوك التجارية ؛ وهي :

أولاً : تخصيص جزء من هذه الودائع في مشروعات مربحة .

ثانياً : الحصول على قروض لاربوبية من البنك المركزي للمحافظة على موقف السيولة .

ثالثاً : السمعة الطيبة والثقة التي يستمتع بها البنك في مجتمع رجال الأعمال والجمهور .

(د) تحديد النسبة بين حساب القروض .. والقروض الواجب تقديمها :

لا يمكن تحديد نسبة دقيقة في هذا الصدد ، إلا في ضوء الخبرة العملية في ظل النظام المصرف الاربوبوي . ولا بد من الأخذ في الحسبان مصالح رجال الأعمال والبنوك ، وذلك التقديرات الأخرى المتعلقة بالاقتصاد ككل .

وتحديد هذه النسبة يضمن توازن سير الاقتصاد لتحقيق الازدهار . ويجب ألا تكون النسبة التي سيتم تحديدها صغيرة بدرجة لا تمكن رجال الأعمال من مواجهة احتياجاتهم الطارئة ويضطرهم إلى استخدام جزء من رؤوس أموالهم المرصودة لاستثمارات طويلة الأجل ، الأمر الذي تخشى معه أن يؤدي إلى تحفيض النشاط الاقتصادي . كما لا ينبغي أيضاً أن تكون النسبة كبيرة جداً بدرجة تبقى للبنك جزءاً صغيراً من هذه الودائع لاستثماره في مشروعات الذي يجعل البنك راغباً . عن الاحتفاظ بهذه الحسابات ، أو

راغباً عن تقديم القروض لذوى الحاجات . إذ أنه - لضمان نجاح النظام المقترن - لابد من أن تكون المعاوف لتقديم القروض الالاربوبية قوية يمكن الاعتماد عليها .

ويرى المؤلف : أنه للوصول بالإقتصاد القومي إلى الأهداف العليا ، لابد من تحديد نسبة - منذ البداية - بالتشاور مع رجال المصارف وممثل رجال الأعمال ، ويمكن تعديل هذه النسبة فيما بعد على ضوء التجارب العملية . متى دعت الحاجة إلى ذلك .

وسنعرض - فيما بعد - التفصيلات الخاصة بهذا الموضوع . ويمكن للبنك المركزي أن يعدل هذه النسبة . . . حسب ما يراه مناسباً . ويقترح المؤلف أن تكون هذه النسبة هي ٥٥٪ . ويطلق عليها فيما بعد «نسبة الأقراض» .

#### (ه) التوازن بين العرض والطلب على الائتمان :

يتوقف إجمالي الائتمان الالاربوبى على إجمالي الودائع بحسابات القروض . وطبقاً لسبة الاقتراض المقترنة ، فإن عرض الائتمان سيكون نصف هذه الودائع . ويستطيع البنك المركزي زيادة وخفض الائتمان المصرى عن طريق إجراء بعض التعديلات المناسبة في نسبة الاقتراض . ويعتمد الطلب على الائتمان - إلى حد كبير - على حجم الاستثمارات طويلة الأجل . والائتمان قصير الأجل هو لمواجهة الاحتياجات الطارئة لرجال الأعمال . وتعتمد هذه الاحتياجات كمية رأس المال المستثمر في المشروع . ويمكن للبنك المركزي إجراء الدراسات الاقتصادية الالازمة ، وعلى ضوء الخبرة العملية . . . يمكن تقدير إحتياجات الائتمان لرجال الأعمال في وقت معين . ويصبح هذا التقدير . دليلاً للبنك المركزي . . يمكن بموجبه إجراء بعض التعديلات في «نسبة الأقراض» إذا رغب في زيادة وتحفيض الائتمان لتحقيق التوازن بين عرض الائتمان والطلب عليه .

عند تقديم قروض - لاربوبية قصيرة الأجل - إلى رجال الأعمال ، لابد منأخذ المصلحة العليا للاقتصاد في الحسبان ، وأن تعطى الأولوية للاستثمارات المرجحة . وإذا كان الطلب على القروض أعلى من العرض ، فإن تحديد أولوية لتوزيع هذه القروض تصبح حاجة ماسة . ويمكن استخدام حجم رأس المال المستثمر في المشروع كمؤشر لتقييم إحتياجات أي مشروع من القروض . ولمعرفة نوعية القروض المطلوبة لكل صناعة ، لابد من إجراء الدراسات الاقتصادية والاحصائية . . ويمكن تحديد أجل القروض عن طريق هذه الدراسات . ومن الأفضل أن يتم تقييم الاحتياجات عن طريق فريق يتكون من ممثلين لرجال الأعمال والخبراء في المجالات الاقتصادية تحت إشراف البنك المركزي .

وعند دراسة كل حالة ، لابد من أن يكون للبنك التجارى الحق في النظر في التفاصيل الخاصة بمركز طالب الائتمان ، مثل كمية رأس المال طويل الأجل المستثمر فعلاً ، وكمية القروض التي تم تدبيرها من مصادر أخرى . وربما يقوم البنك بمزيد من البحث ليتبين مقدرة طالب الائتمان على التسديروإحتياجاته للقرض . وأحد المعايير لإعطاء الأولويات ربما تكون الضمانات التي يقدمها طالبو القروض . ولا بد من أن

يتحقق على حد أدنى للضمانات التي تقدم مقابل القروض المطلوبة ، بحيث يكون للبنك الحق في إعطاء أولوية لرجال الأعمال ذوي المراكز الأكثر ضماناً مقارنة مع الآخرين ، أو الذين دخل البنك معهم في مشاركة أو مضاربة . ولمنع سوء استخدام السلطة من قبل البنك والتغى بين رجال الأعمال ، لابد من وضع قواعد تحكم منع القروض في بعض الأحوال ، بشكل يمكن أن يعرف بموجتها الذين لم تقبل طلباتهم دعوى ضد مالروله من ترقية أو تغى ويمكن معاقبة البنك إذا ثبت أن هناك خرقاً للقواعد .

وإذا تلقى البنك عدداً من الطلبات مستوفية الشروط لا يستطيع تقديم القروض لها لقلة الموارد المالية لديه ، ينبغي أن تعطى الأولوية - في هذه الحالة - للطلبات حسب إسبقيتها .

وفي مثل هذه الحالات ، يمكن للبنك المركزي - عن طريق تعديل نسبة الإقراض - دعم البنك لمواجهة الطلب الزائد على الائتمان ، وبيفى أمر التوزيع الأمثل للقروض بدون فوائد . والتوفيق بين عرض وطلب هذه القروض بحاجة إلى نظر ثانية قبل الشروع في منع هذه القروض . ولا بد من عمل دراسات تهدف إلى صياغة النظم والضوابط والإجراءات ، وذلك في ضوء التجربة العملية ، وتتضمن تحقيق التوزيع الأمثل للقروض بدون فوائد والتوفيق بين عرض وطلب القروض . وربما تنبثق عنها طرق وإجراءات جديدة في هذا الصدد .

#### (و) أجل القروض بدون فوائد :

أشار المؤلف إلى أن تقديم القروض القصيرة الأجل المقدمة إلى رجال الأعمال على أساس المضاربة . . . أمر غير عملي . . . لما يصح ذلك من صعوبات محاسبية . ومن الضروري تحديد مدة قصوى تقدم فيها هذه القروض . ويمكن أن تكون المدة أقصر من تلك الممنوحة للتمويل على أساس المضاربة ، إذ يمكن أن تكون ربع سنوية ، أو لمدة ثلاثة عشر أسبوعاً كحد أقصى . أما من يحتاجون إلى قروض لمدة تزيد على ثلاثة أشهر ، فيمكنهم الحصول على تمويل على أساس المضاربة . وإذا كان من الممكن تلبية إحتياجاتهم على أساس المشاركة أو المضاربة ، فلا يوجد ما يدعوه لتقديم قروض لاربوية لهم من وداع عامة الناس .

وإذا كانت أقل فترة لتوفير قروض على أساس المضاربة هي ثلاثة عشر أسبوعاً ، فإن أقصى مدة لسداد القروض بدون فوائد يجب أن تحدد بعشرين أسبوعاً ، وفي الوقت نفسه يجب التأكيد على أنه لن يحصل أي فرد أو مؤسسة على قروض لأغراض يمكن تمويلها على أساس المضاربة . ويجب كذلك وضع الضوابط التي تمنع إستعمال هذه القروض لتلبية إحتياجات تزيد مدها على ثلاثة أشهر ، وذلك بطلب قرض جديد أو طلب تأجيل سداد القرض الأول . وعلى البنك المركزي أن يقوم بالتدقيق والرقابة والإشراف على أنشطة البنوك التجارية في هذا المجال . وأن يضع قواعد مناسبة ولوائح في هذا الخصوص .

وبالنسبة لمسألة تحديد أقل مدة لسداد هذه القروض . فإنه لا يمكن تحديد مدة معينة . بعض الاحتياجات يمكن تلبيتها خلال ساعات أو يوم واحد ، وبخاصة في بعض الحالات . أي عند تقديم

القروض إلى بنك آخر . فإن القروض لمدة ٢٤ ساعة تكون لها أهمية كبيرة . ومثل هذه القروض لا تتحمل فائدة ، وطول فترة السداد لا يعني مزيداً من الفوائد : ولذلك . . فإنه قد تنشأ مشكلة التباطؤ ومحاولة إطالة فترة السداد دون عذر . وللحفاظ على مصلحة المجتمع . لابد من التأكيد من عدم حدوث مثل هذه الممارسات . وينبغي التأكيد من أن هذه القروض تقدم في فترة يكون طالبوها في حاجة فعلية إليها . وأن تسدد هذه القروض فوراً بعد ذلك . وينبغي تربية هذا الاتجاه وأن توجد صحوة إجتماعية في مجتمع رجال الأعمال . حتى لا يعرضوا المصلحة العامة للمخطر من خلال تزواتهم الخاصة . وذلك باللمماطلة في سداد هذه القروض .

وينبغي كذلك أن تتأكد البنوك من الحاجة لهذه القروض حتى تتمكن من تحديد مدتها . وعند إنتهاءها يجوز للبنوك إلزام المقرضين على سدادها . ويمكن كذلك فرض بعض العقوبات في حالة تأخير سداد القروض . مثل حرمانهم من الحصول على قروض جديدة لمدة معينة . أو نشر أسمائهم في الصحف بقصد التشهير . إلى آخر ما يشكل تهديداً لمركزهم .

ويمكن فرض بعض الغرامات عليهم . على الأأخذ بالبنك هذه الغرامات دخلاً له . ولكن يجب تحويلها إلى البنك المركزي للاتفاق منها على بعض الجوانب الاجتماعية .  
ونأمل أن يحول تعاون رجال الأعمال المدركون للمصلحة العمومية وغيرهم من أفراد الجمهور دون فرض مثل هذه العقوبات . لأن وجود مثل هذه العقوبات في حد ذاته يكون رادعاً يمنع إرتكاب مثل هذه الممارسة . بل من شأنه أن يشجع رجال الأعمال على سلوك الطريق القويم .

#### (ز) الضمانات مقابل القروض :

والضمانات التي ينبغي تقديمها مقابل هذه القروض في النظام المصرفي المقترن . هي الضمانات نفسها التي في النظام المصرفي الحالي . إذ يمكن إستعمال البضائع المصنعة . أو شبه المصنعة . أو البضائع التي في طور الإنتاج . أو التي في المخازن . أو المهمة للنقل . والحاصلين الجاهزة . والأسهم التجارية . وشهادات الملكية . والصناع . والأصول الثابتة . والسنادات المودعة لدى البنوك . ورأس المال الذي تم تدبيره على أساس المضاربة . . إلخ . . كضمان لهذه القروض .

ويجب أن تكون للبنك سلطة تقديم القروض بضمانات شخصية . فالبنوك المعاصرة تقدم عدداً من القروض دون ضمان . لأنها تثق في موقف بعض الأشخاص أو المؤسسات . وفي النظام المقترن ستكون البنوك قادرة على تقديم قروض للأشخاص أو المؤسسات الذين دخل معهم البنك في إتفاق مشاركة أو مضاربة . أو الذين يتمتعون بثقة كاملة من البنك . وبصفة عامة . . يجب أن تطلب البنوك ضمانات كبيرة تكيل النشاط التجاري والإقتصادي وتنميه من التحرك بحرية .

إن تسديد القروض التي تقدمها البنوك أمر لابد منه . إذ أنها مسؤولة عن إعادة جميع الودائع في حسابات القروض . وحتى لو فشل البعض في سداد هذه القروض . . فإن البنك ستظل مسؤولة عن سدادها أمام أصحاب حساب القروض . لذا . . يجب أن تعطى البنوك سلطة إستعادتها وفقاً للقانون .

ولو أدى ذلك إلى أن تلجأ إلى بيع الممتلكات المقدمة كضمان من لم يسددوا القروض ، بالقدر الذي تسترد به هذه القروض . وتتضمن قوانين البلاد الغربية الإجراءات الواجب إتخاذها لسداد القروض . فإذا أعلن المفترض إفلاسه . فإن المفترض – في هذه الحالة – لا يستطيع ممارسة هذه الإجراءات . ويمكن أن ينشأ مثل هذا الموقف في النظام المقترن . ويمكن أن نتساءل : ماذا يجب إتخاذه بواسطة البنك في مثل هذه الحالة ؟

ولابد للبنك من أن يسترد جميع القروض المقدمة ، ليتمكن من توفير قروض بدون فوائد للجمهور . إذ أنه مما ينافي العدالة أن يكون البنك مسؤولاً عن إعادة جميع التقدّم المودعة في حساب القروض ويتحمل خسارة لعدم تمكنه من استرداد القروض المقدمة من حساب القروض ! وإذا رغب المجتمع في أن تقدم البنك قروضاً لاربوية . فعليه أن يوفر الحماية لسداد هذه القروض .

وفي الحالات التي يعجز بعض الأفراد عن السداد ، فعلى المجتمع أن يتحمل مسؤولية سداد هذه القروض . أو جزء منها . ويقترح المؤلف في هذا الصدد سداد هذه القروض من أموال الزكاة ضمن مصاريفها الخصصة شرعاً وأن تتحمل الدولة سدادها . ويمكن أن تلجأ البنك إلى البنك المركزي لاسترداد القروض التي أعلنت أصحابها إفلاسهم . ويقوم البنك المركزي بسداد هذه القروض بعد التحقيق والتأكد والاقتناع الكامل . ويمكن أن يسترد البنك المركزي ما دفعه من أموال . . سداداً لمثل هذه القروض . . من الدولة . . أي من بيت مال الزكاة .

وهذا الكتاب . . لايتناول موضوع الزكاة أو استخداماتها بالتفصيل . إذ يمكن الرجوع إلى مصادر أخرى في هذا الحال . والدولة الإسلامية تحملت مسؤولية سداد القروض للمعسرين في العصور الماضية . والمساعدة في سداد القروض تحقق العدالة الاجتماعية . وتمكن نظام التكافل أن يلعب دوره . وقد ورد ذلك في القرآن الكريم . ضمن مصاريف الزكاة الثانية . وهي المبالغ التي يتم إنفاقها لمساعدة الغارمين الذين عجزوا عن سداد قروضهم لاعسارهم وهم بذلك يستحقون المساعدة شرعاً من الزكاة .

#### (ح) النفقات الخاصة بالإحتفاظ بحساب القروض :

لاشك في أن فحص الطلبات . وأنجذب قرارات بشأنها . والاحتفاظ بحسابات القروض . . يستلزم أن يقوم البنك بتعيين عدد من الموظفين برواتب . وأن يتحمل كذلك بعض النفقات الأخرى . ومن الطبيعي أن ينشأ سؤال : كيف نواجه هذه النفقات ؟ وهناك إجابتان عن هذا السؤال :

أولاً : يمكن أن يواجه البنك هذه النفقات عن طريق سحب جزء من أرباحه الناتجة من استخدام جزء من هذه القروض . ويمكن إتباع هذه الطريقة خاصة عندما تكون نسبة الإقراض منخفضة . ويكون الجزء الأكبر من حسابات القروض مستخدماً في مشروعات مربحة ، إلا أنه ليس من المؤكد أن تستخدم القروض في مشروعات مربحة ، وكذلك الحصول على هذه الارباح لا يخضع لجدول زمني محدد ، في حين أن نفقات هذه الحسابات مؤكدة ولها جدول زمني محدد .

ثانياً : يمكن أن تتقاضى البنوك رسوماً من المقرضين ، وأن يقوم المقرضون بدفع مبلغ محدد على كل طلب بغض النظر عن قيمة القرض المطلوب ومدته ، وعند قبول الطلب : على الشخص أن يدفع رسماً إضافياً محدداً إلى البنك ، نظير الإجراءات الإدارية التي تتبع . والمعيار الخامس لتحديد الرسوم .. يكون المصروفات الفعلية التي تحملها البنك في دراسة الطلبات وإنخاذ القرارات بشأنها والاحتفاظ بحساباتها حتى موعد سداد القروض . ويجب أن لا تكون هذه الرسوم مصدر دخل للبنك ، لأنها لمقابلة تكاليف الاحتفاظ بالحسابات المتعلقة بتقديم هذه القروض وإدارتها . ولكي تظل الرسوم في الحدود المعقولة لمقابلة المصروفات الإدارية . فإن على البنك المركزي أن يتأكد من أن البنك لم يجعل أجور هذه المصروفات الإدارية وسيلة للربح .

ولأغمار في ترك البنك حرمة في إتباع الأسلوب الأول ، ولابد أن تتمتع البنك بالاستقلال الكامل في إنخاذ أي إجراءات لفرض الرسوم . على الأقل تكون مصدرأً للربح . وسوف يؤدي هذا إلى زيادة المنافسة بين البنك ، و يجعلها تتقاضى رسوماً أقل ، ومن ثم يزداد عدد عملائها .

ومما سبق ذكره : يتضح أن النظام المالي الالاربوي يمكن أن يسير بصورة عملية ومناسبة ، وفي ظله يمكن مواجهة معظم احتياجات رجال الأعمال على أساس المشاركة أو المضاربة ، بالإضافة إلى مواجهة الاحتياجات قصيرة الأجل . عن طريق توفير قروض بدون فائدة لأجل قصير .

#### مشكلة السندات ( الكبالة ) :

السند ( الكبالة ) هو الوثيقة التي يعلن فيها أحد الأطراف للطرف الآخر أنه سيتعهد بدفع قيمة السلع والخدمات المشتراة في موعد معين . ويتم استخدامه داخل البلاد وخارجها بالنسبة لل الصادرات والواردات . ويتعرض المؤلف هنا فقط للسندات التي تجري داخل البلاد .

ونفترض أن رجل أعمال أعطى سندأً لصاحب مصنع أو لتاجر . ويمكن للتاجر أن يستعيد المبلغ المذكور في التاريخ المحدد . وفي أحيان كثيرة يكون منفذ السند على تفاهم مع أحد البنك بأن يتم الدفع في تاريخ محدد ، أو أن يتحمل البنك نفسه مسؤولية السداد . وفي هذه الحالة . فإن التاجر يقدم السند البنك في زمن مناسب للتحصيل . لكنه نادراً ما يحتفظ البائع بالسند حتى تاريخ الإستحقاق ، بل يحاول أن يحصله على الفور . فإذا ما تمكن من توفير ضمانات جديدة ، فإنه يحصل على التقد من أحد البنك مقابل خصم هذا السند وهو يمكن إجراء خصم من السند في وقت التنفيذ ، وبنسبة محددة ، وهذه النسبة عادة تساوي سعر الفائدة الساري أو ما يسمى بسعر الخصم . وعند إنقضاء مدة السند فإن المبلغ المذكور يدفع بالكامل للبنك ، في حين أن البنك كان قد دفع من قبل مبلغأً أقل ، ويساوي الفرق الفائدة التي حصل عليها البنك لنفترض أن البنك قد دفع مبلغ ٩٧٠ روبيه مقابل سند قيمته ١٠٠٠ روبيه مستحقة السداد بعد ثلاثة أشهر ، من الواضح أن البنك في هذه الحالة قد حصل على فائدة قدرها ١٢,٥٪ من مقدم السند وهذه إحدى الوسائل لتقديم قروض قصيرة الأجل ، وتقضي مصلحة رجال الأعمال

إمكان التمتع بخصم السندات حتى لا تتأثر أعمالهم بصورة عكسية ، لعدم توافر الآئمان قصير الأجل . وفي المثال السابق : فإن ساحب السند سوف يقوم بدفع المبلغ المستحق عليه عند تحصيل السندات أو ربما يقوم بعمل ترتيبات أخرى ليتمكن من الاستمرار في أعماله .

وأصبحت السندات غير شائعة في الأونة الأخيرة ، إذ استبدلت بالقروض قصيرة الأجل <sup>(٤)</sup> . ويفضل رجال الأعمال في ظل النظام المصرفي الالاربوي اللجوء إلى القروض . بدلاً من التعامل بالسندات وبدلاً من سحب السندات فيقوم البائع بدفع تكلفة بضاعته نقداً ، وذلك بالحصول على تمويل قصير الأجل . على أساس المضاربة ، ويقوم برد المبلغ للبنك ، عندما يتم بيع البضاعة ، مع نسبة الربح المتفق عليها . ولما كانت هذه الأموال مطلوبة لفترة قصيرة جداً تبلغ بضعة أسابيع على سبيل المثال ، فالمتوقع أن تقبل البنوك نصياً أصغر من الربح بالمقارنة مع التسهيلات ذات الأجل الطويل . وإذا ما واجه رجال الأعمال خسارة عند بيع البضاعة ، فإن البنك سوف يتتحمل هذه الخسارة أما إذا كانت الخاطر عالية ، فالبنوك لا ترغب في تقديم مثل هذه التسهيلات ، وسوف تقدم هذه التسهيلات عندما تكون توقعات الربح عالية . وإذا نظرنا إلى هذه المشكلة . من هذه الزاوية ، فربما لا يكون من الممكن تلبية الاحتياجات التمويلية لبعض رجال الأعمال عن طريق المضاربة ، ويمكن اللجوء إلى طريقة أخرى تبع مع الإجراء السابق ، وهي الحصول على قرض من البنك . ومن ثم يكون لدينا أسلوبان لمواجهة هذه الاحتياجات في الوقت نفسه . يؤدي إلى زيادة النشاط الاقتصادي . وستتم نفس الإجراءات المتبعة في تحصيل القروض في النظام المقترن . فسوف يقدم الشخص المسحوب له السند إلى البنك ليتحصل على نقد مقابله ، وينظر في هذه الطلبات مع طلبات القروض ، إذا رغب البنك دفع قيمة السند فعليه دفع كامل قيمته دون إستقطاعات ، وستكون طبيعة هذا المبلغ ، هي نفس طبيعة القرض المقدم . ويقوم البنك بتحصيل قيمة السند عند إنتهاء الفترة المحددة من ساحب السند ، سواء أكان رجل أعمال أم صاحب مصنع أم سواهما ، وتنتهي عندئذ مسؤولية الشخص المسحوب له السند المذكور بصفة نهائية ، وإذا لم يحصل البنك على المبلغ المذكور من ساحب السند عند إنتهاء المدة المذكورة ، فإن الشخص المسحوب له السند يكون مسؤولاً عن دفعه ، حتى يقوم ساحب السند بدفع المبلغ المذكور بالكامل . وفي النظام المصرفي المعاصر ، فإن المسئولية المالية للشخص المسحوب له السند مستمرة حتى يقوم ساحب السند بدفع المبلغ المذكور كاملاً .

ثور أسللة كثيرة عن أنواع المشروعات التي ينبغي للبنك أن يعطيها أولية على غيرها ، أو غيرها من الأسللة ، وستكون مسؤولية البنك المركزي وضع القواعد المناسبة . فإذا رغب البنك المركزي في إحداث توسيع في أي من المجالات الاقتصادية . ورغبة في تقديم مزيد من التسهيلات لأصحاب المشروعات

في هذا المجال ، فيمكن أن يعطي تفضيلاً للسندات الخاصة بهذه المشروعات . وسوف يتعرض الفصل الخاص بالبنك المركزي لهذه المسألة .

وتحتفل السندات المتعلقة بالإستيراد والتتصدير بعض الشيء عن تلك الخاصة بالتجارة الداخلية . وهدفنا من هذا الكتاب ، هو تقديم صورة للعمل المصرفي الالاربوي في إطار إقتصاد لاربوي مغلق . لذلك . . فإن هذا الموضوع يقع خارج اهتمامات هذا الكتاب . وباختصار : إذا كان كل من البلدين لا يتعامل بالربا ، فلن تكون هنالك مشكلة . إنما تنشأ المشكلة في حالة ما إذا تمت السندات في بلدين : أحدهما يعمل بنظام ربوبي ، والآخر يتبع نظام لاربوي ، وهذه مشكلة جديدة ينبغي حلها على ضوء السياسات التي تبعها ، وعلى ضوء علاقتنا المالية مع الدول ذات الاقتصاديات التقليدية ، وهذا الموضوع خارج عن إطار هذا الكتاب .

## الفصل الخامس

### عملية توليد الائتمان

ناقش الكاتب إلى هذا الحد الخصائص الرئيسية المتعلقة بعمل النظام المصرفي الالريبيه : أن يقوم قلة من الناس بإنشاء البنك على أساس المشاركة ، ويودع الجمهور مدخراهم لدى البنك على أساس المضاربة ، أو في حسابات جارية أو حساب قروض مما يوفر أموالاً كبيرة للبنك يمكن استئجارها ، وسوف تخصص نسبة ١٠٪ من إجمالي هذه الودائع . كاحتياطي نفدي ، ويستمر باقي حساب القروض مع حساب القروض التي سوف تخصص لتقديم القروض الحسنة ، ويستمر باقي حساب القروض مع حساب المضاربة لتقديم قروض إلى رجال الأعمال أو لشراء الأسهم التجارية أو لمقابلة تكاليف خدمات يحتاج إليها البنك . ويوزع الربع الناتج من استخدام الأموال بهذه الطريقة . على أصحاب ودائع المضاربة بنسبة محددة . ثم يوزع صافي الربع بين حملة أسهم المصرف كل حسب نسبة استهامة في رأس المال المستثمر . وبالإضافة إلى الربع الناتج من استخدام رأس المال ، فإن البنك يقدم للجمهور الحماية لمدخراهه وسهولة التعامل عن طريق الحسابات الجارية ، ويوفر البنك التمويل لرجال الأعمال ، على أساس المشاركة ، أو يقدم لهم قروضاً قصيرة الأجل . وهذه القروض - بجانب تحقيقها ربحاً لحملة أسهم البنك - تحقق في الوقت ذاته منافع أخرى ذكرت من قبل .

#### طبيعة الائتمان المصرفى :

ويلعب النظام المصرفى دوراً هاماً في عملية تقديم الائتمان ، إذ يترتب عليها توليد نقود جديدة نتيجة نشاطه . ويمكن شرح هذه العملية على النحو التالي :

تقع مسئولية السيطرة على النظام النقدي في الاقتصاد الإسلامي المعاصر على الدولة ، إذ أن الدولة هي المسئولة عن إصدار العملات المعدنية والورقية ، ويجب أن تنشيء لهذا الغرض مؤسسة خاصة ، ولا ينزع عنها في ذلك أي شخص آخر أو مؤسسة أخرى ، وسوف لاتعرض هذه الدراسة إلى تفصيلات النظام النقدي في إقتصاد إسلامي ، إلا أنه يمكن القول أن هذا النظام لا يختلف كثيراً عن النظام النقدي الحالي . فالدولة الإسلامية المعاصرة . يمكن أن تقوم بوضع القواعد واللوائح المتعلقة برأس المال والتقدود مع الأخذ في الحسبان الوضع الاقتصادي للبلاد ، والظروف العملية ، وتقديرات أخرى في ضوء التجارب المعاصرة .

في الإقتصاديات التي يسمح فيها للبنوك التجارية بمتلازمة أعمالها ، فإنه بجانب النقود التي تصدرها الدولة ، وهي العملات المعدنية والورقية ، فإن نشاط البنوك التجارية يولد نوعاً آخر من النقود تعرف بالنقود المصرفية ، ويعتمد هذه النقود على ميل الناس إلى الإدخار ، وإيداع جزء كبير من دخولهم ومدخراتهم لدى البنوك ، وسحب جزء قليل في شكل نقد . وزيادة على ذلك : فإن تسوية الحسابات بين أصحاب الودائع في البنك تم عن طريق الشيكات ولا يتم في الغالب نقداً . فالمدفوعات النقدية تم فقط بالنسبة للنفقات الصغيرة ، أما المبالغ الكبيرة فتم تسويتها عن طريق الشيكات . والشيك مستند يأمر بوجبه صاحب الحساب البنك بدفع مبلغ محدد لشخص آخر . وغالباً لا يطلب هذا الشخص المبلغ المذكور من البنك نقداً ، لكنه يودع الشيك في حسابه في البنك . ويتحقق عن هذا إخفاض في حساب ساحب الشيك بقيمة المبلغ المسحوب ، وزيادة حساب الشخص المسحوب له الشيك بالقدر نفسه . وتم معظم التسويات النقدية بهذه الطريقة .

ويعود الجزء الأكبر من المبالغ المسحوبة نقداً . إلى البنك مرة ثانية . ذلك أن من تدفع لهم هذه المبالغ يقومون بإيداعها في حسابات جارية (أي حساب القروض) أو في حساب الإدخار (حساب المضاربة) .

وعندما يتعود الناس سحب جزء بسيط من ودائعهم من البنك نقداً ، فإن البنك تستطيع أن تستخدم جزءاً كبيراً من الودائع . على أساس المضاربة ، أو في إقراض قصير الأجل . وعندما يستخدم البنك الودائع في أي من البديلين المذكورين ، فإن نقوداً مصرفية جديدة تولد ، وهي النقود التي قدمت كقرض قصيرة الأجل ، أو أموال على أساس المضاربة . إلى رجال الأعمال . وهذا التعامل . . . ليس له أثر على حقوق الملكية لأصحاب الودائع الأولية أو حقوقهم المتعلقة بتحويلها من شخص لآخر ، لأن هذه الحقوق آلت إليهم نتيجة إتفاق بينهم وبين البنك<sup>(1)</sup> . وفي الوقت نفسه ، فإن من يمنع قرضاً أو مالاً على أساس المضاربة ، فقد منح حق تملك هذه الأموال ، إذ يمكن للذين منحوا مثل هذه القروض استخدامها في دفع رواتب الموظفين أو شراء تكاليف المواد الأولية أو سداد الإيجارات . كما يمكنهم دفع هذه المبالغ نقداً . أو عن طريق شيكات . لأنهم قاموا بإيداع القرض كله لدى البنك . ويرجع تفضيلهم إيداع هذه المبالغ لدى البنك ، للعادة المصرفية التي تختتم الاحتفاظ بجزء صغير - في شكل نقد - لمقابلة المصارف اليومية ، والجزء الأكبر . . . في شكل ودائع بالبنك . وبعضهم يرغب في إتفاق هذه النقود بسرعة ويقوم بإيداعها في حسابات جارية .

أما الذين يرغبون في إدخارها لأجل مسمى ، فيودعونها في حساب المضاربة ، ونوجز القول فنقول : إن جزءاً كبيراً من الائتمان الذي توفره البنوك للمنشآت على شكل قروض ، أو على أساس

١ - هذا صحيح بالنسبة لكل من الودائع الجارية وودائع المضاربة أما بالنسبة لودائع المضاربة فقد تعهد مودعوها بـالإيسحاب وإدخارهم إلا بعد مدة معينة . وكما ذكر من قبل . فإنه يمكنهم - في بعض الأحيان - أن يسحبوا نقودهم قبل إنتهاء المدة المتفق عليها .

المضاربة ، يعود مرة أخرى إلى البنك ، وأن تداولته أيدٍ كثيرة<sup>(2)</sup> . ويرجع ذلك إلى ميل الأفراد إلى إيداع الدخول والمدخرات في البنك ، بدلاً من الاحتفاظ بها في شكل نقد ، وذلك لسهولة تسوية المدفوعات عن طريق الشيكات .

وتولد هذه النقود المصرفية زيادة في الحسابات الجارية وحسابات المضاربة بالبنك . وتصبح لدى البنك مقدرة أكبر في تقديم قروض جديدة إلى رجال الأعمال ، إما كقرض لاربوية ، أو على أساس المضاربة . ولاشك أن عملية توليد النقود عملية طويلة ومستمرة لمقابلة الاحتياجات النقدية لأصحاب الودائع إذ لا بد من أن تحفظ البنك برصيد نقدى ، ويترب على ذلك أن تنتهي عملية توليد النقود عند نقطة معينة . والنقد المصرفية الجديدة تقدم كقرض أو أموال على أساس المضاربة . وتكون أقل من الودائع التي أودعت من قبل ، وذلك لما أحافظ به البنك من رصيد نقدى ، نتيجة لذلك : فإن عملية توليد النقود تتناقض تدريجياً حتى توقف في النهاية ، وقبل نهايتها تحدث زيادة كبيرة في عرض النقود ، اعتماداً على نسبة الأرصدة النقدية التي ترغب البنك في الاحتفاظ بها مقارنة بحجم الودائع الأولية ، وكلما أحافظت البنك بأرصدة نقدية كبيرة أدى ذلك إلى تقلص هذه الزيادة . أما إذا قامت البنك بتقديم جزء كبير من الودائع إلى رجال الأعمال ، فإن معظم هذه المبالغ سوف تعود مرة أخرى إلى ودائع البنك ، وتصبح لدى البنك مقدرة أخرى في منع ائتمان جديد في شكل قروض لاربوية أو تمويل على أساس المضاربة .

ويم في كل دولة تداول جزء معين من النقود المصدرة في شكل عملات معدنية أو ورقية بين الناس . ويحفظ الجزء الآخر من هذه النقود في خزائن البنك في شكل أرصدة نقدية ، ويحفظ الجمهور كذلك بكية من النقود لمواجهة النفقات اليومية الصغيرة ، كما تحفظ البنك بعض الأرصدة النقدية لمواجهة الطواريء ، أو لمواجهة طلبات النقد لأصحاب الودائع العادية ، ومع أن جزءاً كبيراً من الدخول والمدخرات يحفظ به لدى البنك ، فإن كل هذه المبالغ . . لا تبقى نقداً ، أنها تقييد ( ضمن الاموال المودعة ) في دفاتر الأستاذ الخاصة بالبنك .

---

٢ - ونظام البنك الحالي لتقديم قروض إلى صاحب المشروع هو أن يحول القرض لحسابه ، وإذا لم يكن لديه حساب فإنه يقوم بفتح حساب ويودع مبلغ القرض فيه . وفي بعض الأحيان تم هذه العملية ، بحيث تسمح للمقترض سحب أقصى مبلغ ممكن ، غير أنه يحفظ بنسبة بسيطة من الحساب ويقوم المفترض بسحب أي مبلغ يحتاجه ومن وقت إلى آخر عن طريق الشيكات لتسوية مدفوعاته . ومن هذه الزاوية . . فإن عملية فتح هذا الحساب الجديد تمايل عملية توليد نقود جديدة . ويمكن أن يجري نفس ما تم من قبل في المبالغ المقدمة على أساس المضاربة ، وقد ذكرت هذه الأمثلة لتوضيح أن المبالغ التي تدفع بوساطة البنك كائنان عن طريق القروض أو المضاربة ، تعود إلى البنك مرة أخرى نتيجة قيام من أنفقوها . . إيداعها مرة أخرى وتبقى النتيجة في كلتا الحالتين ثابتة ، وهي أن الائتمان المقدم من البنك يبيأسير النظام المغربي .

ولما كان البنك على أتم استعداد لمقابلة طلبات العملاء من النقد دون أدنى تأخير<sup>(٣)</sup> ، فإن القيد في هذه الدفاتر ، تقوم بعمل القيد ، وهذا يعني أن نسبة صغيرة فقط من وسائل النقد ، سوف تتداول في شكل عملات معدنية وورقية ، وببقى الجزء الأكبر كودائع أو قيودات في دفاتر البنوك التجارية ، إلى جانب الأرصدة الثانوية الأخرى ، التي يمكن أن تلجمًا إليها البنوك التجارية عند الطوارئ . ولذلك فإن حجم الائتمان المصرف يعتمد على حجم الأرصدة النقدية التي ترغب البنوك التجارية في الاحتفاظ بها . وبما أن حجم الأرصدة النقدية لدى البنوك تتغير ، فإن حجم الودائع الثانوية تتسع وتتقلص ، وبانخفاض طلب الجمهور على النقد يمكن أن تأتي ودائع إضافية أخرى ، وعندها .. يمكن للبنوك التجارية أن تقوم بتوسيع نقود جديدة تزيد عددة مرات على حجم الودائع الأولية .

عندما يزيد طلب الجمهور على النقد .. فإن العكس يحدث ، ويضطر البنك لمقابلة ذلك بزيادة أرصدته النقدية ، وينتزع عن ذلك تحفيض كبير في حجم الائتمان ، ومن ثم في حجم النقود المولدة عن طريق البنك . وهناك سبب آخر يمكن أن يؤدي إلى زيادة أو نقصان في كمية الأرصدة النقدية لدى البنوك التجارية ، وهو خاص بسياسات البنك المركزي .. كما هو سيبين في الفصل القادم .

ودراسة وظائف البنك المركزي ، ستكشف لنا أن التوسيع أو الانكماش في الائتمان الناتج من التغيرات في الطلب على النقود ، يمكن السيطرة عليهما .. إلى حد كبير .. عن طريق سياسات البنك المركزي . فإذا رغب البنك المركزي في الحد من هذه القبلات ، فإنه يقوم بإتخاذ الخطوات المناسبة التي تمكنه من السيطرة على كمية النقود .

وتبذل البنوك المركزية في الاقتصاد المعاصر جهودها للسيطرة على كمية النقود ، حتى لا تتغير وفق التغيرات المفاجئة لرغبات الجمهور . ومن المناسب : تأجيل دراسة هذه النقطة ، حتى تم بعد دراسة وضع البنك المركزي في النظام المصرف ، وينظر إلى عملية توليد النقود في هذه المرحلة بافتراض أن القبلات في هذه العملية تنتزع من التدفقات النقدية من وإلى البنوك التجارية .. نتيجة لرغبات الجمهور .

وتقوم البنوك التجارية حاليا - بجانب إحتفاظها بنسبة رصيد نقد ثابت - بالاحتفاظ بإرصدة ثانوية يمكن تحويلها إلى نقد دون تأخير ، وتمثل هذه الأصول .. في القروض القابلة للدفع عند الطلب والشهادات المتازة ، وهي بجانب ماتدره من أرباح .. تفي كذلك بمتطلبات السيولة ، عندما تدعو الحاجة إلى ذلك .

وتعرضنا في الجزء السابق إلى مناقشة موضوع الرصيد النقدي ، أما في الجزء التالي .. فسوف نشرح الأصول التي يمكن للبنوك التجارية أن تتحذّرها إحتياطًا ثانويًا في ظل إقتصاد<sup>(٤)</sup> لا يقوم على الفائدة . وبما

٣ - طلما أن البنك يعمل في إطار القواعد واللوائح المذكورة أعلاه ، فيما يتعلق بسحب الأموال من ودائع المصاربة .

٤ - يرجى الرجوع إلى الفصل السادس الذي يناقش البنك المركزي والفصل السابع الذي يناقش النظام المصرفي والمالية العامة .

أن طبيعة هذه الأصول لم تتحدد بعد ، فإن مناقشة هذا الموضوع ستم على تقدير أن الرصيد النقدي ، يكفي لمواجهة طلب الجمهور على التقدود من البنوك التجارية .

### عملية توليد التقدود :

لتوضيح عملية توليد التقدود في النظام المصرفى الالاربوي فن المقيد أن نقدم بعض الأمثلة الحسابية التى تقوم على أساس الافتراضات التالية : -

١ - سوف تحفظ البنوك بنسبة ١٠٪ من أجمالي حسابي المضاربة والقروض .. رصيداً نقدياً .. لمواجهة طلبات الجمهور على النقد . وهذه النسبة كافية لمواجهة هذه الطلبات .

٢ - سوف تودع المبالغ المسحوبة من البنك على أساس المضاربة مرة أخرى ، إما فى حساب القرض أو فى حساب المضاربة .

لقد سبق أن شرحنا المبررات لهذه الافتراضات ، إلا أن المبالغ المسحوبة من البنك - في الواقع - لا تعود كاملاً مرة أخرى في خزانةنا ، وسيتم تداول جزء صغير من هذه المبالغ بين الناس على شكل نقد ، إلا أننا لغرض التبسيط سنفترض أن كل المبالغ المسحوبة ستودع ثانية في النظام المصرفى . فإذا إفترضنا أن ٢٠٪ سوف تبقى في أيدي الناس على شكل نقد وأن ٨٠٪ سوف تعود ثانية إلى الودائع بالبنوك ، فإن هذا الإفتراض يعَد الأمثلة الحسابية . ولا يؤدي تجاهله إلى تأثير على النتيجة النهائية .

٣ - لذلك فإننا سنفترض أن المبالغ المسحوبة ستعود كاملاً إلى البنوك التجارية ، وأن النسبة بين حسابي القروض والمضاربة التي حددت من قبل وهي ٦٠٪ من إجمالي الودائع ستكون في حساب القروض و ٤٠٪ ستودع في حساب المضاربة<sup>(٥)</sup> - ستظل ثابته .. سواء زادت الودائع أم نقصت . وسيكون تدفق الودائع الجديدة - حسب هذا الافتراض - بنفس النسبة ، وعندما تقوم البنوك بتقديم القروض إلى رجال الأعمال ، فإن الودائع الثانوية الناتجة من هذه القروض ستودع بالنسبة نفسها بين حسابي القروض والمضاربة . وكذلك المبالغ المسحوبة من البنك ستكون بالنسبة نفسها في كل من الحسابين . وإفترضنا هذه النسبة بين حسابي القروض والمضاربة على أساس أنها تعكس عادات الجمهور وإتجاهاته ، فإذا لم تتغير هذه العادات والاتجاهات ، فإن هذه النسبة لا تتغير ، ولا ينفي هذا أن ثم تغيرات مؤقة ستحدث في هذه النسبة ، ولكنها سوف تعود تلقائياً إلى الحالة المتردحة ، وتعتمد النسبة على رغبات الجمهور في الإستهلاك والإدخار ، وتعكس النسبة كذلك الحاجة إلى تحقيق الربح وتوفير الحماية .

٥ - كما سبق أن شرحنا : فإن رأس المال الذي قدمه المساهمون في إنشاء البنك ، ضم أيضاً إلى حساب المضاربة لتفادي التعقيدات في إعداد حسابات البنك وتبسيط الأمثلة العددية . وإضافة رأس مال المساهمين في جانب المخصص تقتضي كذلك إضافة تكالفة مباني البنك وأثاثاته المعمرة الأخرى إلى جانب الأصول . إلا أننا لتفادي التعقيد لم نطرح هذا الموضوع بشكل منفصل ، ولذلك .. فإننا نتجاهل رأس المال المقدم من قبل الشركاء والأصول الخاصة بالبنك .

ونسبة الـ ٦٠٪ والـ ٤٪ تجعل الأمثلة الحسابية أقل تعقيداً . إذ كان من الممكن أن نفترض نسبة أخرى لاستعمالها لحساب عملية توليد النقود ، إلا أنها خشينا أن تصبح الصورة أكثر تعقيداً ولا تؤدي إلى توضيح ما هو مبين في هذه الأمثلة .

٤ - وكما سبق أن أفترضنا : فإن البنك يستخدم ٥٥٪ من الودائع لتقديم قروض لاربوية ، وبعد إستخراج نسبة الرصيد النقدي . يستخدم بقية المبالغ المودعة للاستثمار على أساس المضاربة أو في شراء الأسهم ، أو في توفير بعض الخدمات المهمة . وإفترض المؤلف . من أجل التوضيح . أن الاستثمار الوحيد الذي يمكن أن يتم في هذا النظام ، يكون على أساس المضاربة ، أو شراء الأسهم ، أو توفير الخدمات . وغير ذلك من الأعمال المرجحة المدرجة في الاستثمارات على أساس المضاربة .

٥ - ويفترض كذلك أن تكون هناك بنوك متعددة في البلاد ، وأن ما تم تدبيره على أساس القروض أو المضاربة من قبل أحد البنوك . لا يعود كله إلى نفس البنك ، ولكن أجزاء منه تعود إلى بنوك متعددة ، ونتيجة لذلك . فإن البنوك تتلقى جزءاً من المبالغ التي قدمتها بالإضافة إلى جزء مقدم من بنوك أخرى . ومن ثم فإن الافتراض الثاني ، والمتعلق بأن المبالغ التي تم توفيرها بواسطة البنك - إما على أساس القرض أو المضاربة - سيتم إيداعها في النهاية بحساب البنك . وهنا يمكن أن يكون صحيحاً إذا كان متعلقاً بالنظام المصرفي ككل ، وليس إذا أخذنا بنكًا واحداً بمنفرد . ولتفادي هذا التعقيد فسوف يفترض بأن هناك بنكًا واحداً فقط في البلاد يتعامل مع جميع الأشخاص والهيئات ، والواقع يحتم وجود عدد كبير من البنوك . ويأخذ البنك الواحد مقام النظام المصرفي ككل في الأمثلة أدناه .

### الأمثلة :-

سنبدأ - أولاً - بإعداد ميزانيات جميع البنوك في البلاد في وقت محدد ، وتقيد المبالغ المودعة في حسابي القروض والمضاربة في جانب الأيسر . لأنها تمثل جانباً من خصوم البنك الذي يظل مسؤولاً عن إعادة هذه المبالغ إلى أصحابها .

أما أصول البنك . فهي موضحة في الجانب الأيمن وهي : الرصيد النقدي والقروض الاربوية المقدمة ، وكذلك التمويل المقدم على أساس المضاربة ، ويجب أن تتساوى الخصوم والأصول في الميزانية <sup>(٦)</sup> .

٦ - إنه ليس من مسؤولية البنك أن يعيد جميع المبالغ التي أودعت في حساب المضاربة ، وبالمثل : فإنه من الممكن أيضاً لا يتم استعادة جميع المبالغ التي تم توفيرها على أساس المضاربة إلى البنك . بل إنها تعود ناقصة أحياناً ، وإذا حدث إنخفاض في أصول البنك نتيجة لآية خسارة ، فإن نفس الإنخفاض سيتم أيضاً في خصوم البنك ، مما يحدث توازناً في الأصول والخصوم . وكما سبق أن شرحنا : إذ حدثت خسارة من جراء تقديم مبالغ على أساس المضاربة من حساب المضاربة ، فإن الخسارة ستحتملها جميع أصحاب حساب المضاربة . أما إذا قدمت البنك تمويلاً على أساس المضاربة من حساب القروض ، فإن مسؤولية الخسارة - في هذه الحالة - ستقع على حملة الأسهم بالبنك . وعلى العكس . إذا حقق البنك أرباحاً من الأموال المقدمة على أساس المضاربة ، فإن هذه الأرباح ستضاف في جانب الخصوم بعد أضافتها إلى عائدات حملة الأسهم .

وفي الميزانية المبينة أدناه في الجدول رقم ( ٥ - ١ ) فإننا لم نوضح ما استلمته البنوك من نقود متداولة بيد الجمهور بغرض تبسيط هذه الأمثلة ، وسوف نفترض في هذه المناقشة أن إجمالي عرض النقود يساوي إجمالي النقود ودائع البنك . أي أن النقود في ودائع البنوك هي جملة النقود المعروفة . وستتجاهل في هذه المناقشة النقود المتداولة في يد الجمهور ، علماً بأن تداول جزء من النقود على شكل نقد في أيدي الجمهور لا يؤثر على النتائج التي ستتوصل إليها . أما إذا كانت هناك تقلبات في الطلب على النقود عندما يرغب الجمهور الاحتفاظ بأرصدة نقدية كبيرة أو صغيرة – فسيكون هناك بعض الأثر على عرض النقود . وسنوضح هذه المشكلة في الفقرات التالية : -

جدول رقم ٥ - ١  
ميزانية البنك الالاربوي بالروبيات

الخصوم		الأصول		
ودائع	ودائع	احتياطي	قروض لاربوبية	استثمارات على
قروض	مضاربة	نقد	مقدمة	أساس المضاربة
٪٦٠	٪٤٠	٪١٠	٪٣٠	٪٦٠
٦٠٠٠٠	٤٠٠٠٠	١٠٠٠	٣٠٠٠	٦٠٠٠٠

يوضح لنا الجدول ( ١ ) ميزانية البنك الالاربوي ، في جانب الخصوم نرى أن مبلغ ١٠٠,٠٠٠ روبيه قد أودعت لدى البنك في بداية المدة المذكورة ؛ وتفاصيلها كالتالي : أن مبلغ ٦٠,٠٠٠ روبيه أودع في حساب القروض ومبلغ ٤٠,٠٠٠ روبيه في حساب المضاربة وإحتفظ البنك بمبلغ ١٠,٠٠٠ روبيه كاحتياطي نقد . ويدفع مبلغ ٣٠,٠٠٠ روبيه كقروض . والمبلغ البالى وقدره ٦٠,٠٠٠ روبيه قدمها البنك لرجال الأعمال كتمويل على أساس المضاربة . وهكذا نرى توازن جانبي الأصول والخصوم – في ميزانية البنك .

وإذا قام الجمهور بإيداع المزيد من النقد لدى البنك فإن ذلك سيخل التوازن في جانبي الخصوم والأصول ، وتتغير معه ميزانية البنك . وإذا افترضنا أن الجمهور أودع مبلغ ١,٠٠٠ روبيه أي أن ٦٠٠ روبيه ستودع في حساب القروض وأن مبلغ ٤٠٠ روبيه ستودع في حساب المضاربة ، فإن البنك سيقوم بإضافة مبلغ ١٠٠ روبيه إلى رصيده النقدي مقابل هذه الوريعة الجديدة لمواجهة الطلبات النقدية لاصحاب الوديعة الجديدة .

وربما يرغبهما في استخدام باقي المبلغ وهو ٩٠٠ روبيه ، على نحو يعطي فيه ٣٠٠ روبيه للراغبين في قروض نتيجة الزيادة في ودائع القروض البالغة ٦٠٠ روبيه ، ويرغب البنك في تقديم الباقي وهو ٦٠٠ روبيه إلى رجال الأعمال ، على أساس المضاربة ، ليتمكن من تحقيق بعض الأرباح . على افتراض أن هناك طلباً على أموال المضاربة ، ويستطيع البنك تقديم مبلغ ٦٠٠ روبيه وسوف تكون ميزانية البنك على النحو المبين في جدول رقم (٢) .

ويبين السطر الأول من الجدول ، أثر تدفق الودائع الجديدة البالغة ١٠٠٠ روبيه على جانب الأصول في البنك ، ويبين لنا أن كل الودائع الجديدة قد أضيفت باديء ذي بدء إلى الرصيد النقدي . ويبين السطر الثاني – في الميزانية – استخدام البنك فائض الرصيد النقدي لديه ، وفي السطر الثاني تركت خانة الخصوم خالية ، لأن ماتم قيده في السطر الأول سوف لا يقيد مرة أخرى في السطر الثاني .

جدول رقم ٥ -

المرحلة الأولى : تدفق ودائع جديدة إلى البنك « بالروبيات »

الخصوم		الأصول		
ودائع	ودائع	رصيد	قروض مقدمة	استثمارات على
القروض	المضاربة	نقدي	للمجهور	أساس المضاربة
٦٠٦٠٠٠٠	٤٠٤٠٠٠٠	١١٠٠٠٠٠	٣٠٠٠٠٠٠	٦٠٠٠٠٠٠
-	-	١٠١٠٠٠٠	٣٠٣٠٠٠٠	٦٠٦٠٠٠٠

وكما سبق أن ذكر : فإن مبلغ الـ ٩٠٠ روبيه التي تلقاها رجال الأعمال من البنك كقرض أو على أساس المضاربة سيعود في النهاية إلى حساب البنك مرة أخرى وستنبع ٦٠٪ من هذا المبلغ ( أي ٥٤٠ روبيه ) في حساب القروض و ٤٠٪ منه ( أي ٣٦٠ روبيه ) في حساب المضاربة . وهذا يعني أن مبلغ الـ ٩٠٠ روبيه قد أضيف إلى خصوم البنك . ولابد للبنك من الاحتفاظ برصيد نقدي مقابل هذه الودائع ، لذلك ستكون هناك زيادة في الأرصدة النقدية للبنك تبلغ ٩٠ روبيه فقط لمقابلة هذه المسئولية الجديدة . وسوف يستخدم البنك مبلغ ٨١٠ روبيات في الإقراض . وبما أن هناك زيادة قدرها ٥٤٠ روبيه في حساب القروض ، فإذا افترضنا أن هناك طلباً على القروض من الجمهور فإن مبلغ ٢٧٠ روبيه سيقدم كقروض وسيقوم البنك بتقديم مبلغ قدره ٥٤٠ روبيه كذلك على أساس المضاربة للراغبين لاستثمارها . ويمكن إيضاح هذه الخطوات على النحو المبين في الجدول رقم (٣) .

٣ - جدول رقم ٥  
المرحلة الثانية : الزيادة في عروض النقود

الخصوم		الأصول		
ودائع المضاربة	ودائع القروض	استثمارات على أساس المضاربة	القروض المقدمة	الرصيد القدي
٤٠٧٦٠٠٠	٦١١٤٠٠٠	٦٠٦٠٠٠ ٦١١٤٠٠٠	٣٠٣٠٠٠٠ ٣٠٥٧٠٠٠	١١٠٠٠٠٠ ١٠١٩٠٠٠

وكالعتاد يشير السطر الاول في جانب الخصوم والأصول إلى تدفق الودائع الجديدة . ويشير السطر الثاني في جانب الأصول إلى الموقف بعد الاستعمال . غير أن هذا يمثل مرحلة مؤقتة ، لأن هذه العملية التي سبق شرحها ستسمر ، تستمر معها كذلك زيادة حجم الحسابات المودعة في البنك . وبعبارة أخرى : فإن عملية توليد النقود . . ستسمر وتصل في النهاية إلى مرحلة يبلغ فيها إجمالي الزيادة في حجم ودائع البنك ١٠٠٠٠ روبيه ، وسوف توقف عملية التوسيع في عرض النقود وفي الميزانية الموحدة ، لأن موقف البنك سيكون على النحو الموضح في الجدول رقم (٤) .

٤ - جدول رقم ٤  
المرحلة الأخيرة : رصيد الزيادة في عرض النقود « بالروبيات »

الخصوم		الأصول		
ودائع المضاربة	ودائع القروض	الاستثمارات على أساس المضاربة	القروض المقدمة للجمهور	الرصيد القدي
٤٤٠٠٠٠٠ (٤٠٠٠٠٠)	٦٦٠٠٠٠٠ (٦٠٠٠٠٠)	٦٦٠٠٠٠٠ (٦٠٠٠٠٠)	٣٣٠٠٠٠٠ (٣٠٠٠٠٠)	١١٠٠٠٠٠ (١٠٠٠٠٠)

الأرقام الموضحة بين الأقواس في السطر الثاني ، توضح الزيادة التي تمت في جميع أنواع الودائع والأصول المختلفة ، مقارنة بما كانت عليه في بداية العملية . والآن .. نرى أنه قد تمت موازنة الميزانية ، ولا توجد ودائع فائضة يمكن استخدامها لتوليد ائمان مصرفي جديد . وفي المراحل المتعددة التي مرت بها هذه العملية ، توصلنا إلى الميزانية الأخيرة الموضحة (في جدول رقم (٤) فقد شرحنا بالتفصيل مرحلتين فقط من الجدول السابق . أما جدول رقم (٥) فإنه يوضح بعض المراحل التي يمكن أن توضح للقاريء كيف تمت الزيادة في كمية النقد .

جدول رقم ٥ -  
مراحل بيان الزيادة في عرض القود « بالروبيات »

القروض المقدمة والاستثمارات على أساس المضاربة	الزيادة في الرصيد النقدي	الزيادة في ودائع البنك	المراحل
وصول الودائع الجديدة :			
٩٠٠٠٠٠	١٠٠٠٠٠	١٠٠٠٠٠	المراحل الأولى
٨١٠٠٠	٩٠٠٠	٩٠٠٠	« الثانية »
٧٢٩٠٠	٨١٠٠	٨١٠٠	« الثالثة »
٦٥٦٠٠	٧٣٠٠	٧٢٠٠	« الرابعة »
٥٩٠٠٠	٦٦٠٠	٦٥٦٠٠	« الخامسة »
٥٣١٠٠	٥٩٠٠	٥٩٠٠	« السادسة »
٤٧٨٠٠	٥٣٠٠	٣٥١٠٠	« السابعة »
٤٣٠٠٠	٤٨٠٠	٤٧٨٠٠	« الثامنة »
٣٨٧٠٠	٤٣٠٠	٤٣٠٠	« التاسعة »
٣٤٧٠٠	٣٩٠٠	٣٨٧٠٠	« العاشرة »
إجمالي جميع المراحل			
٩٠٠٠٠٠	١٠٠٠٠٠	١٠٠٠٠٠	

ويبين كل سطر من جدول رقم (٥) أعلاه أنه نتيجة لزيادة ودائع البنك ، فإن البنك يحتفظ فقط بـ ١٠٪ هذه الودائع كرصيد نقدي ويستخدم تسعه الأعشاز الباقية على النحو الذي شرحناه من قبل .

ونتيجة لاستخدام البنك الودائع في المرحلة الأولى يزيد كل من حسابي المضاربة والقروض ثم يزيد الرصيد النقدي - تبعاً لذلك - بصورة مستمرة وتبين الأعمدة المختلفة في الجدول (رقم ٥) أن كل زيادة جديدة هي أقل من سابقتها ، أي أن كمية الزيادة تتناقص قيمتها من مرحلة إلى أخرى . ففي المرحلة الأولى كانت الزيادة تساوي ١,٠٠٠ روبيه في حين أنها بلغت مبلغاً قدره ٣٧٨ روبيه فقط في المرحلة العاشرة .

ولذلك . . . فلا بد من أن نصل إلى مرحلة يكون حجم الزيادة فيها صفرأ ، وأن إجمالي الزيادة في المراحل العشر هو مبلغ ٦,٥٠٠ روبيه ، إلا أنه عند إستكمال جميع المراحل يصبح إجمالي الزيادة مبلغ ١٠,٠٠٠ روبيه<sup>(٧)</sup> .

ويستحق العمود الخاص بـ (الزيادة في الرصيد النقدي) في جدول رقم (٥) اهتماماً خاصاً ، فإن العرف المصرفي يقتضي أن يحتفظ البنك بنسبة ١٠٪ من جسم خصوماته كاحتياطي نقدي مقابل الزيادة في ودائعه .

ولذلك . . كل قيد جديد في هذا العمود ، سيكون أقل بعده عشر ١٪ الحساب الذي قبله ، وبما أن جملة المبلغ في هذا العمود هي تسعة عشر ٩٪ المرحلة السابقة ، فإن الزيادة في الرصيد النقدي سوف تستمر في التناقص لتصل إلى مرحلة تصبح فيها صفرأ ، وفي هذا العمود يبلغ إجمالي الرصيد النقدي حتى المرحلة العاشرة ٦٥٢ روبيه في حين يبلغ إجمالي الرصيد النقدي لجميع المراحل ١,٠٠٠ روبيه . وبين العمود الأخير في الجدول رقم (٥) كمية الزيادة في القروض المقدمة من البنك كقروض لاربوية أو على أساس المضاربة ، وذلك نتيجة لتدفق الودائع الجديدة . وحجم الزيادة في كل مرحلة أقل من سابقتها ، إلى أن تصل الزيادة صفرأ ، حيث تبلغ حجم القروض التي تولدت - نتيجة هذه العملية - مبلغ ٩,٠٠٠ روبيه ، وهذه هي نفس المرحلة التي تصل فيها الزيادة في الرصيد النقدي مقابل الودائع الجديدة صفرأ . وفي هذه المرحلة يتوقف التوسيع في عرض النقود - لأن هذا التوسيع يعتمد على تدفق الودائع الجديدة إلى البنك ، أي أنه في المرحلة الأخيرة . عندما يستخدم البنك كل الفوائض النقدية لديه ، وعندما لا يكون لديه فائض فإنه لا يستطيع توليد نقود . وتبين لنا دراسة فقرة إجمالي جميع المراحل أن مبلغ الـ ١,٠٠٠ روبيه الذي أودعه الجمهور في البنك ، قد ضم بالكامل في الرصيد النقدي ، وتسبب في زيادة عرض النقود بما قيمته ٩,٠٠٠ روبيه . . أودعنا في حسابي القروض والمضاربة بأسماء الكثرين من أصحاب هذه الودائع ، وهؤلاء يستطيعون ممارسة حقوقهم في الملكية بإجراء مسوحات من هذه الودائع ، وهذا المبلغ (٩٠٠٠ روبيه) وهو نقود مصرفيه لم تكن موجودة من قبل ، فقد ظهرت إلى الوجود نتيجة العمليات المصرفية التي نشأت من وصول ودائع جديدة في وقت توافرت فيه الرغبة لدى قطاع الأعمال إلى الائتمان .

٧ - طبقاً للمتوالية الهندسية فإن  $1 + \frac{9}{10} + \left(\frac{9}{10}\right)^2 + \left(\frac{9}{10}\right)^3 + \dots = 10$

لقد كان إجمالي عرض النقود ١٠٠,٠٠٠ روبيه قبل بداية هذه العملية ، ثم أصبح الآن ١١٠,٠٠٠ روبيه . ومن هذا المبلغ .. فإن مبلغ ١٠٠ روبيه .. أودعها الجمهور نقداً . أما مبلغ ٩,٠٠٠ روبيه فتولدت من أعمال البنك .

وهذه النقود الجديدة تأخذ شكل ودائع مصرفية . فالودائع المصرفية هي نقود ، ويستطيع كل صاحب حساب أن يسحب نقوداً من حسابه ويلتزم البنك بدفع ما طلبه . وكذلك يمكن لصاحب الحساب أن يأمر بتحويل هذه المبالغ بشيك إلى الآخرين .. ويلزم البنك بالوفاء بذلك <sup>(٨)</sup> ، وكل وديعة جديدة .. هي نقود جديدة . وكل زيادة قدرها ١٠,٠٠٠ روبيه في الواقع لدى البنك تعني كذلك زيادة مماثلة في عرض النقود قدرها ١٠,٠٠٠ روبيه .

لقد شرحنا فيما سبق : كيف تم عملية توليد النقود المصرفية . وأن توليد الاتنان يتم عندما يتلقى البنك ودائع جديدة . ولما كان المدف الأأساسي للبنك تحقيق الربح .. فإنه بعد أن يضع نسبة كرصيد نقدى لمواجهة طلب الجمهور على النقد . يقوم باستئجار بقية الودائع وتوفيرها إلى رجال الأعمال ، ونتيجة لهذا الاستئجار .. تم عملية توليد النقود التي شرحناها من قبل .

ومن المناسب أن تؤكد هنا أنه إذا أجرينا تعديلاً على الإفتراءات . فلن يكون هناك أثر على النتائج التي توصلنا إليها لتبسيط الأمثلة الحسابية ، فقد كان إفتراءتنا أولاًً هو وجود نسبة ١٠٪ كرصيد نقدى لكل وديعة بالبنك ، فإذا إفترضنا وجود نسبة واحد إلى خمسة ( ١ : ٥ ) بين الرصيد النقدي والودائع التي في البنوك ، أو واحد إلى عشرين ( ١ : ٢٠ ) ، فإن ذلك سيغير فقط الأرقام المقيدة في الأعمدة المختلفة التي بالجدول السابق ، غير أنه لا يؤثر على أصل العملية ، ولا على طريقة إحتسابها . فإذا كان الرصيد النقدي هو ٥٪ فقط من إجمالي ودائع البنك ، فإن عرض النقود سيزيد ليلغ ٢٠,٠٠٠ روبيه نتيجة لتدفق وديعة أولية قدرها ١٠٠ روبيه ، وإذا كان الرصيد النقدي ٢٠٪ من إجمالي ودائع البنك فإن عرض النقود سيزيد ليلغ ٥٠٠٠ روبيه فقط أي أن العملية ستظل مستمرة وستتولد نقود جديدة ويزيد تبعاً لذلك عرض النقود .

وإذا إفترضنا أن البنك سوف يحفظ برصيد نقدى مختلف لودائع القروض وودائع المضاربة ، فإن ذلك لا يؤثر على النتائج التي توصلنا إليها . ولنفترض أن ١٠٪ هي نسبة الرصيد النقدي لحساب القروض ، وأن ٥٪ وضعت كنسبة رصيد نقدى مقابل حساب المضاربة ، فإن الرصيد النقدي الابتدائى

---

٨ - لا يسمح بالسحب فوراً من حسابات المضاربة عن طريق الشيكات . ومن ثم فلا بد من إعطاء إعلان عند إجراء هذه المسحوبات ، ولذلك .. فإننا نعد فقط حساب القروض جزءاً من النقود ، وفي مثل هذه الحالات .. فإن عملية توليد النقود التي سبق شرحها في الأمثلة السابقة .. سوف لا تغير . ويمكن أن نقول : إن إجمالي عرض النقود قد يتسع من ٦٠,٠٠٠ روبيه إلى ٦٦,٠٠٠ روبيه . والطريقة الأخرى : هي أن تنظم البنك أعمالها على نحو يسمح فيه بأن يدفع للأصحاب حساب المضاربة كذلك عند الطلب .. ولذلك فإنه يمكن تجاوز الفرق بين حسابي القروض والمضاربة . وإتيعنا هذا الأسلوب في التحليل السابق . وربما الأفضل نظرياً أن تأخذ حساب القروض فقط كنفود .

لدى البنك سيكون ٨,٠٠٠ روبيه ودائع جديدة تبلغ ١,٠٠٠ روبيه سيسفر عنه زيادة في عرض النقود تبلغ ١٢,٥٠٠ روبيه . وفيما عدا هذا التغير الكي في عرض النقود ، فإنه لن يكون هناك آثار على طبيعة عملية توليد النقود ، ولا على عرض النقود . والافتراض الآخر : هو أن القروض المقدمة على سبيل القرض أو المضاربة ، ستعود بكمالها إلى ودائع البنك . والآن . . إذا استبعدنا هذا الافتراض وإفترضنا أن ١/٩ من المبالغ المقدمة تظل في إيدي الناس ، حيث أن ٨/٩ فقط تودع في البنك ، فإن كل زيادة في إجمالي ودائع البنك في المراحل المختلفة التي شرحتها ستكون ٥/٤ الزيادة التي قبلها ، وستبلغ الزيادة في عرض النقود ٥,٠٠٠ روبيه فقط ، وبالإضافة إلى ذلك : ستكون هناك زيادة قدرها ٥٠٠ روبيه فقط في الرصيد النقدي . ومن الودائع الجديدة البالغة ١,٠٠٠ روبيه ستبقى في التداول مبلغ ٥٠٠ روبيه فقط . وجدول رقم (٦) يوضح تفاصيل هذه العملية ، والتي تشرح الموقف في بعض المراحل على ضوء الافتراضات الجديدة .

جدول رقم ٥ - ٦

بعض المراحل لعملية توليد النقود على ضوء الافتراضات الجديدة « بالروبيات »

المراحل	الزيادة في ودائع البنك	الزيادة في الرصيد النقدي	الزيادة في المبالغ المقدمة للقروض أو المضاربة	الزيادة في النقد المتداول في يد الجمهور
الأولى تدفق ودائع جديدة :	١٠٠	٩٠٠	٩٠٠	-
الثانية	٨٠٠	٧٢٠	٧٢٠	١٠٠
الثالثة	٦٤٠	٥١	٥٧٠	٦١
الرابعة	٥١٢	٤١	٤٦١	٤٨
الخامسة	٤١٠	٠٠	٣٦٩	٠٠
إجمالي المراحل	٥٠٠٠	٥٠٠	٤٠٠٠	٥٠٠

ومن دراسة الجدول السابق ، تاكد أن عملية توليد النقود لا تقوم فقط على إفتراض أن جميع المبالغ سوف تودع مرة أخرى ، إذ يكفي أن يعود جزء من الودائع إلى البنك . ويمكن الافتراض في ظل تطور العادة المصرفية ، أن الجزء الأكبر من المبالغ المقترضة سوف تعود مرة أخرى كودائع إلى البنك في النهاية . كما أن الاحتفاظ بجزء من هذه المبالغ في يد الجمهور يؤثر على نسبة الزيادة في عرض النقود ، وفي تدفق

ودائع جديدة . أما الافتراض الثالث والرابع فليس لهما علاقة مباشرة بالعملية المذكورة ، لأن هذه العملية تعتمد على التغير في إجمالي حجم الودائع . وليس على النسبة بين حسابي القروض والمصاربة . فإذا إختلفت نسبة الاحتياطي في مقابل كل من الحسابين ، وتغيرت النسبة بين هذين الحسابين في المراحل المتوسطة ، فستتغير التتابع في الجدول رقم ( ٦ ) بصورة كبيرة . وحتى بعد هذا التغير ، فإن عملية الزيادة في كمية التقدّم ستستمر ، وستكون كمّاً سبق شرحه ، فإذا افترضنا أن ثلث حساب القروض . . . قد أقرضت بدلاً من النصف ، فسيتّبع عن ذلك زيادة في الأموال التي يتم توفيرها على أساس المصاربة ، وستستمر عملية التوسيع في عرض النقود ، وكذلك عملية توليد النقود المصرفية ، دون تأثير .

نخلص من المناقشات السابقة . . . بأن عملية توليد النقود المصرفية في ظل النظام المصرفي الالريوي ، سوف تخضع لنفس الأسباب والعوامل التي تحكم سلوكها في النظام المصرفي المعاصر . غالباً ما يقوم الجمهور بإيداع نقودهم لدى البنك ، وسحب جزء صغير منها . نقداً ، لأن تسوية معظم المسحوبات تتم عن طريق الشيكات ، وتقوم البنوك باستخدام كل المبالغ المودعة . . . سوى الرصيد النقدي الذي تحفظه لمواجهة طلب الجمهور على النقد . وعملية توليد النقود لا تعتمد بالضرورة على تقاضي الفائدة أو على المشاركة في الأرباح أو دفع نسبة محدودة من الأرباح لأصحاب الودائع ، وهي خلاصة هامة انتهت إليها هذه المناقشة . ومع أنها حقيقة بسيطة ، إلا أن إبرازها ضروري ، حتى يعلم الجميع بأنه لا صحة للرأي القائل : إذا منعت الفائدة فلا يمكن للنظام المصرفي أن يعيشه ، وأن الائتمان المصرفي سيتوقف ، وسيصبح النظام الاقتصادي كله ضحية للقيود والاختنافات غير العادلة .

#### إلغاء الائتمان المصرفي وتخفيف عرض النقود :

إن التوسيع في الأعمال المصرفية يحدث نتيجة تدفق الودائع الجديدة التي تولد نقوداً جديدة . كذلك تقلص الأعمال المصرفية إذا قام أصحاب الودائع بسحب مبالغ من ودائعهم ، أي إذا زاد طلبهم على النقود . وإذا بقيت المبالغ المسحوبة في يد الجمهور ولم تودع في حسابات البنك فإن ذلك يؤدي إلى تقلص العمل المصرفي ، ويسفر عن إنكماش في عرض النقود ، وإنخفاض في الائتمان المصرفي . . . نتيجة إنخفاض الودائع لدى البنك .

وإفترضنا من قبل ، أن نسبة الرصيد النقدي هي واحد إلى عشرة ( ١/١٠ ) من جملة ودائع البنك . ونفترض أنه عندما يستعيد البنك المبالغ المقدمة منه قروضاً أو على أساس المصاربة من رجال الأعمال ، فإن ذلك يؤدي إلى تقلص الودائع بنفس النسبة ، إذ عندما يتوقف هؤلاء عن العمل ، أو عندما يجرؤون تخفيفاً في حجم أعمالهم ، فسوف ينبع عن ذلك تخفيف في دخل بعض أفراد المجتمع . أما الأفراد الذين ستتخفّض دخولهم أو سيتوقفون عن العمل ؛ أمثال ( العمال ، وأصحاب المحلات التجارية ، والموظفون ، وملّاك المنازل ) سيضطرون بدورهم إلى سحب ودائعهم من البنوك لمواجهة عجوزاتهم المالية ، أي أن الدورة - في النهاية - ستُصيب رجال الأعمال ، ومن ثم ودائعهم في البنوك .

والافتراض هنا : أن الانكماش في ودائع البنك سيتساوى مع النقود التي تم سحبها ، وهو لتفادي التعقيدات في الأمثلة الحسابية . ومن المحتمل أن يكون النقص في ودائع البنك أقل من المبالغ المسحوبة . إلا أن هذا لا يؤثر على عرض النقود .

وسبق أن أشرنا إلى نسبة بين حسابي القروض والمصاربة ، وسوف تستمر هذه النسبة في حالة انخفاض الودائع المصرفية . فعندما يقوم البنك بسحب الأموال التي قدمها إلى رجال الأعمال ، فإن رجال الأعمال إما أن يقوموا بتعطيل أعمالهم ، أو بخفيض حجمها وهذا يحدث إنخفاضاً في دخول كثير من الأفراد ويضطرهم إلى الانفاق من مدخلاتهم . وسوف تتأثر ودائع رجال الأعمال بالبنك نتيجة لانخفاض العائد من مشروعاتهم . . . وفترض «بغرض التبسيط» أن إجمالي الإنخفاض في جملة حسابات البنك سيتمثل في شكل انخفاض في حساب القروض بنسبة ٦٠٪ وحساب المصاربة بنسبة ٤٪ . ويمكن تجاهل النسبة فيما بعد أنها لا تؤثر على كل من الحسابين بالرصيد النقدي .

لفرض أنه تم سحب مبلغ ١,٠٠٠ روبيه من حسابي القروض والمصاربة بالبنك ، وقام البنك بدفع هذا المبلغ نقداً نتيجة لزيادة طلب الجمهور على النقد ، وسوف لا يعود هذا المبلغ إلى البنك مرة أخرى ، وسينخفض - نتيجة لذلك - الرصيد النقدي للبنك بما قيمته ١,٠٠٠ روبيه ، وستنخفض - تبعاً لذلك - ودائع البنك أيضاً بما قيمته ١,٠٠٠ روبيه ، ويرغب البنك في تخفيف الرصيد النقدي لديه بما قيمته ١٠٠ روبيه فقط في مقابل إنخفاض ١,٠٠٠ روبيه من ودائع البنك ، إلا أن الانخفاض غير المقصود الذي بلغ ٩٠٠ روبيه سيدفع البنك إلى إتخاذ إجراءات تؤدي إلى الحصول على سيولة نقدية . وسوف يضطر البنك إلى إستدعاء بعض من أصوله المستخدمة في قروض ، أو تلك التي قدمها على أساس المصاربة ، (أو في شراء الأسهم) . وبما أن الانخفاض في حساب القروض بلغت قيمته ٦٠٠ روبيه ، فإن البنك سيستعيد قروضاً بلغ قيمتها ٣٠٠ روبيه فقط ، أما الباقى الذي يحتاجه (وقدرها ٦٠٠ روبيه) فيمكن للبنك الحصول عليه باستعادة الأموال المقدمة على أساس المصاربة (أو عن طريق بيع الأسهم) ، ومهما كانت الطريقة التي ستتع لسحب الأموال فإنه لابد من أن تأتي في النهاية من رجال الأعمال .

وعندما يقوم رجال الأعمال بسداد مبلغ ٩٠٠ روبية إلى البنك ، ويتم سحب مبلغ ٩٠٠ روبيه إضافية من ودائع البنك ، فإن إنخفاضاً غير مرغوب فيه قدره ٨١٠ روبيات ، سيتم في ودائع البنك . ولمواجهة هذا العجز : فإن البنك سيقوم بسحب مبلغ وقدره ٨١٠ روبيات من رجال الأعمال . وستستمر عملية سحب الودائع من البنك في كل مرحلة ، وسيكون هناك إنخفاض يعادل تسعه أعين المراحل التي قبلها ، وتأخذ الودائع في الانخفاض تدريجياً حتى تصل إلى صفر في نهاية المطاف ، وعندما سيبلغ إجمالي الإنخفاض ١٠,٠٠٠ روبيه في ودائع البنك ، أما الرصيد النقدي لدى البنك . والذي انخفض إلى ٩٠٠ روبيه بعد دفع ١,٠٠٠ روبيه إلى الجمهور ، فإنه سيكون كافياً لمواجهة مجموع الودائع المصرفية ، وهكذا سيكون هناك - مرة أخرى - توازن في حساب البنك . وفيما يلى جدول رقم (٧) وهو بيان مقتصب لميزانية البنك توضح موقفه في الفترتين موضوع الدراسة : -

## جدول رقم (٧)

### ميزانية البنك في الفترتين قبل وبعد السحب لودائع — بالروبيات

الخصوم		الأصول		
ودائع المضاربة	ودائع القروض	استئارات مقدمة على أساس المضاربة	قرض مقدمة لجمهور	احتياطي نقدi
٤٠٠٠٠	٦٠٠٠٠	٦٠٠٠٠	٣٠٠٠٠	١٠٠٠٠
٣٦٠٠٠	٥٤٠٠٠	٥٤٠٠٠	٢٧٠٠٠	٩٠٠٠

ولتجنب الإطالة ، لم نقدم تفاصيل عن كل مرحلة ويمكن بسهولة إستخراج مراحل الانخفاض المرحلي كما شرحنا في جدول رقم (٥) وهي في هذه الحالة تسير في إتجاه عكسي لما كانت عليه في طريقة التوسيع المرحلية في ودائع البنك ، ويعني ذلك — باختصار — أنه إذا وجد البنك أن رصيده النقدي أقل مما يجب ، فإنه يقوم بسحب بعض المبالغ من القروض الlarبوبية والأموال التي قدمها على أساس المضاربة وهذه المبالغ المسحوبة تسبب نقصاً في ودائع البنك ، ونتيجة لذلك : فإن البنك لا يتلقى ودائع جديدة . ويؤدي النقص في ودائعه إلى أن يجري تعديلاً في أرصاده النقدية بنسبة واحد إلى عشرة ( ١٠ : ١ ) من ودائعه الجديدة . وفي المثال السابق .. فإن انخفاض ودائع البنك بـ ١٠،٠٠٠ روبية تتضمن كذلك مبلغ الـ ١،٠٠٠ روبية التي تم تحويلها إلى أيدي الجمهور من ودائع البنك إلى نقد . وقد تلاشت كل الودائع التي تولدت عن هذه الودائع ، وقام المصرف بسحب مبلغ مبلغ ٩،٠٠٠ روبية من رجال الأعمال . ويعني هذا أن تلاشي الودائع مماثل لتلاشي النقود المصرفية . أما الزيادة في الأرصدة النقدية لدى عملاء البنك ، فإنها ستكون موجودة في مكان ما ، في شكل عمله ورقية ، أو غير ذلك . إلا أن مبلغ الـ ٩،٠٠٠ روبية ، التي ولدها البنك من خلال التوسيع في أعماله ، إنها نتيجة لانكاش أعماله هذه المرة .

وعندما يقوم البنك بسحب مبالغ مقدمة كقرض .. أو على أساس المضاربة ، فإذا كانت المبالغ المسحوبة من الودائع أقل من المبالغ التي سحبها البنك ، فإن الانخفاض المرحلي سوف يكون أقل من المبلغ المبين في الأمثلة السابقة أعلاه . وكذلك إجمالي الانخفاض .. سيكون أقل نسبياً . وعلى سبيل المثال : إذا كانت المبالغ المسحوبة من الودائع هي ٩٪ من الأموال التي قام البنك بسحبها ، فإن إجمالي

النقد في عرض النقود سوف يكون ٥٠٠٠ روبيه ، ويمكن شرح تفاصيل هذه النتيجة بتطبيق القواعد التي سبق ذكرها عند الحديث عن عملية التوسيع في عرض النقود .  
ويترتب على ذلك . . أن عملية إنكماش عرض الائتمان لاتقوم على أساس أن الانخفاض في ودائع البنك يجب أن يطابق المبالغ التي قام البنك باستدعائهما . وبالمثل . . فإن تغيير أي من الافتراضات لا يؤدي إلى تغيير النتيجة التي ذكرناها ، والتي هي أن تخفيف الودائع النقدية يسبب تلاشي أو خفض الائتمان المصرفى وأن النسب المختلفة بين الرصيد النقدى وجملة الودائع بالبنك أو بين حسابي القروض والمصاربة أو حساب القروض المقدمة ، لا تؤثر على النتيجة النهائية .

لقد بين الآن كيف تم عملية توليد النقد وإختفائها نتيجة للزيادة أو النقصان في النشاط المصرفى . وعرفنا أن التوسيع أو الإنكماش في النشاط المصرفى يعتمد إعتماداً كبيراً على طلب الجمهور للتنفيذ ، وكذلك على سياسة البنك المركبى . وأن توليد النقد أو إلغاءها ليس من سلطة البنوك التجارية وحدها . وهناك أسباب حقيقة تحد من مقدرة البنك في توسيع الائتمان . . وهي تقع خارج نطاق هذه الدراسة ، إلا أن الذي لا شك فيه : أن البنوك التجارية يمكنها أن تلعب دوراً نشطاً في توليد وإزالة النقد المصرفية في حدود القيود والضوابط التي يفرضها البنك المركبى . ويزيد هذا الدور نشاطاً عندما يحتفظ البنك بأرصدة نقدية أكبر مما تملية الحاجة الفعلية . فن الناحية النظرية والعملية فإن وجود إحتياطات نقدية ثانية - يمكن تحويلها إلى تقدوراً - تحد من التقليبات في النشاط المصرفى . ولا يقتصر البنك إلى سحب المبالغ المقدمة إلى عملائه فيؤثر بالتالي على عملية إنكماش النقد المصرفية . ويمكنه - في هذه الحالة - استخدام الودائع الجديدة لتقوية الاحتياطات النقدية لديه .

### **الربح والخسارة في العمل المصرفى وعملية توليد النقد :**

إن عملية التوسيع في الائتمان ، بسبب زيادة الودائع لدى البنك ، أو إنكماش الائتمان بسبب زيادة طلب الجمهور على النقد ، لا يتأثر بالإفتراض السائد . . وهو أن البنك إنما تهدف لتحقيق الربح - وتحقق البنوك أرباحاً في النظام المصرفى المقترن ، عندما يحقق رجال الأعمال أرباحاً من إستماراتهم ، ويتقاضون بطلب الائتمان لتحقيق مزيد من الأرباح . ونتيجة لتحقيق مزيد من الأرباح . . فإن البنك تتلقى ودائع جديدة ، يترتب عليها زيادة النشاط المصرفى ، ومن ثم . . زيادة عرض النقد المصرفية .

وعندما تكون هناك زيادة في طلب على الائتمان ، نتيجة زيادة عائد رأس المال في الاقتصاد ، فإن على البنك المركبى - في هذه الحالة - أن يعمل على زيادة عرض النقد ، حتى يكون هناك زيادة مماثلة في عرض النقد مع عرض السلع ، وذلك لمنع هبوط أسعار السلع والخدمات . وإذا إستمر انخفاض الأسعار لمدة طويلة ، فإن ذلك سوف يؤدي إلى انخفاض وتلاشي نشاط رجال الأعمال في النهاية ، أو ربما يؤدي إلى تفاف رجال الأعمال . . ومن ثم انخفاض مستوى العمالة والدخل والإنتاج .

أما إذا استفادت البنوك من بعض الخطوات التي اتخذها البنك المركزي . . . وحققت ربحاً ، فإن صاحبت ذلك زيادة في طلب الجمهور على النقد ، وإضطرت هذه البنوك إلى زيادة رصيدها النقدي لمواجهة هذا الطلب ، فلما تستطيع - في هذه الحالة - توسيع نشاطها ، على الرغم من زيادة الطلب على الائتمان . وستضطر البنوك - في هذه الحالة - إلى سحب المبالغ المقدمة إلى رجال الأعمال ، وهذا يؤدي في النهاية . . . إلى نقص في عرض النقود . وإنخاذ البنوك مثل هذا الإجراء سيؤدي إلى انخفاض عرض النقود . وإذا استمر ذلك لمدة طويلة ، فإن النشاط الاقتصادي سينخفض لدرجة تسبب البطالة ، وإنخفاضاً في الدخول ، ونقصاً في الطلب الفعال ، كما يسبب أيضاً خسائر رجال الأعمال مما يسفر عنه خسارة للبنوك . ولتحقيق الربح للجهاز المركزي . فإن من الضروري أن تواكب الزيادة في الانتاجية ، والتوسيع في نشاط القطاع الخاص . . . زيادة كذلك في عرض النقود . وإنخاذ مثل هذه التدابير . . . هو من صميم إختصاصات البنك المركزي . وليس من المقبول أن يتخذ البنك المركزي - في أي بلد من البلدان - سياسات خاطئة تسفر عن مثل هذا الموقف الذي سبق شرحه . وهذا ليس مقام مناقشة هذا الأمر ، إذ أنه يقع خارج نطاق هذه الدراسة . وهدفنا من هذه الدراسة هو تبيان أثر الزيادة أو النقصان في الودائع النقدية . فالأولى : ستسفر عن توسيع في عرض النقود . والثانية : ستسفر عن نقص في عرض النقود . أما أن تتحقق البنوك أرباحاً من ذلك أم لا . . . فهو أمر لا يهمنا هنا . فالحالة ، التي تعاني منها جميع البنوك خسارة ، يمكن أن تحدث - فقط - عندما يخسر جميع رجال الأعمال . ومن الممكن أن يعاني بعض رجال الأعمال خسارة ، نتيجة بعض القرارات الخاطئة . أن خسارة جميع رجال الأعمال . . . لا تحدث إلا في ظل كساد اقتصادي حاد ، وتقع مسؤولية علاجه على السياسات المالية والنقدية التي سوف ت تعرض لها في فصل تالٍ . ويمكن للبنك المركزي - في هذه الحالة - أن يقوم باتخاذ سياسات تهدف إلى توسيع الائتمان المركزي ، أو أن تتخذ الحكومة سياسات « عن طريق الميزانية العامة » لمنع حدوث كساد ، وذلك بالتجوء إلى التمويل بالعجز .

وعندما يعاني رجال الأعمال خسائر ، فإن الطلب على الائتمان سينخفض ، وفي مثل هذه الحالة : إذا قام البنك بتلقي ودائع جديدة ، فلن يتمكن من توليد نقود جديدة ، وذلك لغياب الطلب على الائتمان . أما إذا حدث نقص في تدفق الودائع الجديدة ، بدرجة كبيرة ، فسيحدث انخفاض بمعدل كبير كذلك في عرض النقود ، ويمكن أن يحدث ذلك نتيجة فشل البنك المركزي في إتخاذ السياسات الصحيحة .

وفي حالة مواجهة رجال الأعمال خسائر ، فإن هذه الخسائر ستمنع البنوك من توسيع الائتمان ، أي تحدّ من إمكان توليد نقود مصرفية جديدة ، وهذا لا ينافي مع ما إنتهت إليه مناقشتنا السابقة ، لأن عملية توليد النقود تعتمد على طلب رجال الأعمال للائتمان ، ونقص الطلب على الائتمان هنا هو نتيجة الخسائر التي واجهها رجال الأعمال .

## «الفصل السادس»

### البنك المركزي

#### دور البنك المركزي ووظائفه :

لابد من أن يكون البنك المركزي تحت إشراف الدولة ، ليتمكن من إدارة النشاط الاقتصادي ، والإشراف على البنوك التجارية . . وتجيئها . . وفق السياسات النقدية والتجارية والمالية للدولة . . ويهدف إلى تحقيق الربح ، بل عليه أن يسعى للحفاظ على المصلحة العامة .

وستكون وظائف البنك المركزي - في ظل نظام لاربوي - هي الوظائف نفسها التي يؤدّيها في ظل مذهب الاقتصاد الربوي ، إذ سيقوم بوظيفة إصدار النقود <sup>(١)</sup> ، وسيكون البنك المركزي هو بنك الدولة ، وتقوم مؤسسات الدولة بفتح حساباتها فيه <sup>(٢)</sup> ، ويقوم كذلك بعقد الصفقات مع الدول الأجنبية <sup>(٣)</sup> ، وبكل الأمور النقدية الناتجة عن المعاملات مع هذه الدول . وسيقوم البنك المركزي بوظيفة بنك البنوك التجارية ، كما تقوم البنوك التجارية أيضاً بهذه الوظيفة للأفراد ورجال الأعمال ، والتي ستقوم بفتح حسابات مع البنك المركزي للإفراض منه عند الضرورة .

---

١ - هذه ليست وظيفة أساسية للبنك المركزي - ويمكن للحكومة أن تقوم بهذه الوظيفة مباشرة ، إلا أنه في الأقتصاد المعاصر أوكلت هذه الوظيفة للبنك المركزي لسهولة قيامه . وسلطات البنك المركزي في إصدار النقود تكون وفق القوانين واللوائح التي يصدرها الجهاز التشريعي . ولم تتعرض الصفحات القادمة لهذه الوظيفة ، ولم تناقش كذلك اللوائح والقوانين التي تحكم هذا الإصدار . لعدم أهمية ذلك في دراسة العلاقة بين البنوك التجارية والبنك المركزي ، ولأن مناقشة هذا الأمر ستجرنا إلى مناقشة موضوع النقود والمالية العامة التي تقع خارج نطاق الدراسة .

٢ - ليس من المهم أن تختفي ممؤسسات الدولة بحساباتها فقط في البنك المركزي ، ويمكن أن تختفي بها في البنوك التجارية . . كما هو الحال في الولايات المتحدة الأمريكية . إلا أن الافتراض بأن الدولة يجب أن تودع حساباتها في البنك المركزي ، وأن تفترض منه عند اللزوم ، سيؤثر كثيراً على دور ووظائف البنك المركزي ، وبخاصة وظيفة إصدار النقود . ولقد افترضنا أن يكون لدى الحكومة حساب في البنك المركزي . . كما هو الحال في بريطانيا . وقد تفادينا هنا نقاش الفرق بين الأسلوبين «الأمريكي والبريطاني » لأن الفرق ليس له أثراً يحاجي في العلاقة بين البنك المركزي والبنوك التجارية ، وهذه العلاقة هي موضوع دراستنا .

٣ - إن هذه الوظيفة للبنك المركزي لم توضح هنا . وستفترض هنا أننا نتعامل مع اقتصاد مغلق ، وأنه لا توجد علاقات مالية مع دول أخرى ، وذلك لسهولة التحليل . أما التجارة الدولية ومعاملاتها في ظل المصاريف الالاربوبية ، فيمكن دراستها على نحو مستقل .

ويراقب البنك المركزي الاتجاه العام للنشاط التجاري والعملة ومستويات الدخول والاسعار . ويتحذ الخطوات الالزام للمحافظة على استقرارها في المستوى المطلوب . كما يتخذ التدابير المناسبة لتوجيه الإستثمار إلى أوجه الصناعة والتنمية الاقتصادية ، حيث ينبغي توجيه المزيد من الاستثمارات ، متوجهاً المصالح العليا للمواطنين . على أن يبذل البنك المركزي جهوداً للتوفيق بين طلب وعرض الائتمان وأن يتونجي في التخطيط طلب الجمهور وحاجة البنوك التجارية للنقد . وأن يجري دائماً التعديلات المناسبة في عرض التقد . وأن يكون على إستعداد لمد البنوك التجارية بالنقد عند الحاجة وتنظيم أنشطتها وفقاً لاحتياجات الجمهور . ويعمل على مواجهة الاحتياجات المالية للدولة كما هو محدد في سلطاته وإختصاصاته ، التي تشمل - على سبيل المثال - توفير القروض الطارئة للدولة ، وتقديم القروض للجمهور ورجال الأعمال والبنوك . . . نيابة عن الدولة - إما على أساس القرض أو المشاركة أو المضاربة - وذلك بتوفير المال اللازم . وأن يعمل على المحافظة على إستقرار أسعار أسهم الدولة من الزيادة الحادة أو الانخفاض الحاد الذي يمكن أن يسود في أسواقها<sup>(٤)</sup> ، وأن يراقب سعر العملة في الداخل وسعر تعادلها في الخارج ، ويعافظ على إستقرارها ومنع حدوث التقلبات التي تضر بمصالح الدولة .

إن نصائح وتوجيهات البنك المركزي . . هي العامل الرئيسي في تشجيع البنوك التجارية لصياغة سياساتها حسب المصالح العليا للمجتمع وفقاً لمبادئ البنك المعلن . وسيكون البنك المركزي مسؤولاً عن نشر المعلومات الضرورية بما في ذلك البيانات الإحصائية عن النشاط المصرفي . وسيوجه نشر هذه المعلومات إلى البنوك والمنشآت ، حتى يكونوا على بينة من الطرق والأساليب الحديثة في وسائل التوبيل ويعالجات الاستثمار المركبة ، وكذلك ستشير إلى مجالات التجارة والصناعة التي يمكن توجيه رؤوس الأموال المستثمرة - من حسابي القروض أو المضاربة - إليها ، والتي يمكن أن تعود بعائد مجزء أو توجيه رؤوس الأموال لهذه الحالات . ويمكن كذلك أن يوجه البنك المركزي البنوك التجارية إلى الإستثمار الأخرى ذات الفائدة للاقتصاد القومي . أو تلك التي يمكن أن تضر بالمصالح العليا . ولا يشجع البنك المركزي تبذيد الموارد القومية فيها<sup>(٥)</sup> .

ومن المتوقع - في كثير من الحالات - أن ينشر البنك المركزي المعلومات التي تعكس رغباته والسياسات التي يرغب أن تبعها البنوك التجارية والتي تنشر على ضوء المناقشات المشتركة ، وتكون كافية لتهندي بها هذه البنوك . وفي بعض الأحيان . إذا إقتضت المصلحة العامة : يمكن أن يتبع البنك المركزي أسلوب الإلزام . بدلاً من التوجيه الأدبي : ويمكن - في هذه الحالة - أن تكون التوجيهات أوامر أو لوائح منظمة . وفي الحالات العادلة يسعى المسؤولون في البنوك التجارية والبنك المركزي للوصول إلى قناعة مشتركة لقرار مقبول لكل الأطراف . إلا أن أوامر البنك المركزي تكون نهائية وملزمة في الحالات

٤ - إن موضوع التحويل الحكومي والأسماء التي تصدرها الدولة ستتم مناقشته بصورة مفصلة في الفصل القادم .

٥ - التحليل التفصيلي لهذه الوظيفة المهمة من وظائف البنك المركزي لاتقع ضمن إطار المناقشة الحالية .

التي ينشأ فيها أي خلاف . أما سلطات البنك المركزي على البنوك التجارية فإنها تحدد بواسطة الجهاز التشريعي في الدولة ، والذي يحدد الظروف والكيفية التي يصدر بها البنك المركزي توجيهاته للبنوك التجارية ، وهذه التوجيهات . . يجب أن تبني على أساس . وبالرغم مما يملكه البنك المركزي من صلاحيات لتوفير المناخ الملائم الذي يضمن للبنوك التجارية أن تعمل بحرية ، يجب أن تمنع هذه البنوك التسهيلات الملائمة للعمل لتتمكن من تحقيق الأرباح ، ولابد من توافر الثقة عند التعامل بين البنك المركزي والبنوك التجارية .

### اللوائح الأساسية :

ليس من الممكن أن نشرح جميع التفاصيل المتعلقة بالموضوعات التي تعرضنا لها في هذا المقام ، ولكن يمكننا أن نتعرض بشيء من التفصيل لبعض القضايا الأساسية الحرجة ، الخاصة بالعلاقة بين البنك المركزي والبنوك التجارية . وسنوضح كيف يمكن أن يتحقق البنك المركزي السيطرة على النقد وعلى النظام المالي . أولاً : يجب أن تكون القوانين التي يسنها البنك المركزي واضحة وسهلة الفهم منذ البداية ، حتى يمكن تحقيق الأهداف العامة ، وبخاصة ما يتعلق بقدرة البنك المركزي في إحداث توسيع أو إنكماش في عرض النقد . كما يجب أن يكون للبنك المركزي صلاحية إصدار التعديلات اللازمة ، وسوف تضمن هذه اللوائح تحقيق الثقة ، وتضمن للجمهور حقوقه ، إذ أن رقابة ورعاية البنك المركزي للبنوك التجارية يجعل من اليسير عليها أن تفي باتفاقاتها المعقودة مع الجمهور ، وهذه اللوائح هي :-

١ - تلتزم البنوك التجارية بالإحتفاظ بنسبة من ودائعها من حسابات القروض والمصاربة . . في شكل نقد ، وتسمى هذه النسبة « بين جملة الودائع وجملة الأرصدة النقدية » نسبة الإحتياط النقدي . . وهي نسبة ١٠٪ . ويمكن أن تعني البنوك أو فروعها المنشأة في مناطق لا يوجد للبنك المركزي فروع فيها . . من توريد هذه النسبة للبنك المركزي ، ويمكن أن تلزم بالإحتفاظ بهذه النسبة في ودائعها . ولاشك في أن هذا الأسلوب متبع في النظام المالي ، إذ تلتزم البنوك بالإحتفاظ بنسبة إحتياطي نقدي لدى البنك المركزي .

ولا يقصد بهذا الأسلوب أن تتحفظ البنوك التجارية دوماً بهذه النسبة ، ويمكن أن تحفظ بنسبة ١٠٪ من مجموع ودائع البنك كمتوسط خلال الأسبوع ، وكذلك يمكن أن يكون الإحتياط المودع لدى البنك المركزي مثلاً نصف النسبة المقترحة خلال الأسبوع .

وكما أشرنا . . فإن كل بنك سيقوم بفتح حساب لدى البنك المركزي ، ويجب أن يقوم بإيداع نصف نسبة الإحتياط النقدي في هذا الحساب . أما بالنسبة لفوائض البنوك التجارية والنقدية ، فيمكن أن تودعها في حساباتها بالبنك المركزي ، بجانب الإحتياط النقدي القانوني ويحق للبنوك التجارية أن تسحب هذه الفوائض النقدية متى شاءت ، أو تقوم بتحويلها إلى بنوك أو مؤسسات أخرى . ويمكن للبنوك التجارية أن تستعمل الإحتياط النقدي القانوني ، إذا ما كان المتوسط اليومي لهذه الإحتياطات

منسجماً مع اللوائح ، ولا تكون النسبة مثلاً خلال الأسبوع أقل من النسبة القانونية . ويمكن للبنك أن يستعمل الاحتياط القانوني ، عند الحاجة إلى إعادة المبالغ إلى مودعيها .. نتيجة انتهاء أعماله ، أو الحاجة الماسة لمقابلة التزاماته .

وبناء على اللائحة : فإن ٥٪ من جملة الودائع كافية لتوفير الاحتياط نقدى ، وذلك على إفتراض أنه فى ظل الظروف العادلة ، تكون نسبة الاحتياط النقدى هذه ، بجانب الأرصدة النقدية المحتفظ بها فى خزائن البنك التجارية .. تكفى لمواجهة طلبات الجمهور من النقد<sup>(٦)</sup> ، وسوف تم معظم المسحوبات من الناحية العملية من حساب القروض . أما المسحوبات من حساب المضاربة ، فسوف تكون بصفة عامة ضئيلة . وتم بناءً على إشعار للبنك يجعلها تتخذ الخطوات المناسبة لتوفير النقد اللازم لمواجهة هذه الإلتزامات .

ولا يشكل السحب من ودائع المضاربة عقبة ، إذ أن معظم المسحوبات منها يتم في نهاية ربع السنة ..

- عند قفل ومراجعة الحسابات . وعندما ستجد ودائع مضاربة جديدة تتدفق على البنك .
- وسترد بعض الأموال التي قدمها البنك سالفاً إلى رجال الأعمال على أساس المضاربة .
- - لقد إقررنا من قبل أن البنك التجارية ملزمة بأن تقوم بإقراض نسبة من ودائع القروض .. على أن تكون هذه النسبة هي ٥٪ . وأطلقت عليها « نسبة الإقراض »

ولا يشترط أن تتبع كل البنك هذه النسبة بصورة محددة . إذ يمكن لبعضها أن تفترض نسبة أعلى .. لاتحصل على فوائد منها . لذلك فليس من المتوقع أن تقوم البنك التجارية بإقراض نسبة أعلى من نسبة الإقراض . وبما أن هذه القروض المؤقتة يستلزم تقديمها ضمانات تحكم إعادتها ، فإنه يتحمل بالرغم من أنها لا تحمل فائدة - أن يكون الطلب عليها قليلاً . وأن يفضل رجال الأعمال أموال المضاربة عليها . وينبغي مراقبة تفاصيل هذه اللائحة من خلال مراقبة النسبة بين ودائع القروض والقروض المقدمة منها يومياً . ولا يشترط أن تراعى النسبة حرفيًا كل يوم .

٣ - إذا كانت البنك التجارية في حاجة إلى نقد .. بالإضافة إلى مواردها .. لمواجهة طلبات الجمهور من النقد ، فيمكن أن تبرز شهادات القروض - التي قدمتها للجمهور - للبنك المركزي ، لتحصل مقابل هذه الشهادات على قروض منه وهذه القروض مؤقتة وتحدد بنسبة معينة من القروض التي قامت البنك بتقديمها من حساب القروض . وهذه النسبة التي بين القروض المقدمة من البنك المركزي إلى البنك التجارية .. والقروض المقدمة بوساطة البنك التجارية ، ستنطلق عليها « نسبة الإقراض » . ونفترض أن تكون هذه النسبة ٢٥٪ . على الأقل يسمح بهذا الإقراض إلا في حالات الطلب غير العادي على النقود ، وليس يسمح في الحالات التي تحتاج البنك التجارية لمزيد من النقد لمقابلة الزيادة في نسبة

٦ - إفترضنا في الفصل السابق أن البنك ستحتفظ بنسبة ١٠٪ من مجموع ودائعها كاحتياطي ، وأنها تستطيع مواجهة طلبات الجمهور من النقد . ذكرنا هنا أن ٥٪ من هذه النسبة سوف تودع في البنك المركزي كما سيتبين من مناقشتها القادمة . وعند الضرورة : فإنه يلزم توفير سبولة بجانب هذه الأرصدة النقدية من البنك المركزي .

الاحتياط النقدي بوساطة البنك المركزي . وتقديم هذه القروض لمدة قصيرة ( أسبوع أو أسبوعين أو ثلاثة أسابيع ) ، ويمكن زيادتها إذا كان الطلب على النقود غير عادي . وتقليبات الطلب على النقود لدى الجمهور في معظمها مؤقتة ول فترة قصيرة ، أما عندما تكون هناك زيادة دائمة في الطلب على النقود ، فإن على البنك المركزي أن يعالج هذه الحالة بتقديم المزيد من النقد للنظام المالي ككل . مقابل شرائه الأسهم من البنك .. كما هو مبين أدناه .

١ - ويلك البنك المركزي سلطة تعديل نسبة الإقراض مقابل الكباليات التجارية بغرض التأثير على الائتمان ، وتوسيع الائتمان لبعض القطاعات وإخضاعها لسيطرته . فيمكن - مثلاً - تحديد نسبة الإقراض في قطاع الزراعة بـ ٣٠٪ مقابل ٢٠٪ لتجارة القطن .

٢ - سيكون للبنك المركزي سلطة شراء وبيع الأسهم . وسنوضح فيما يلي أدناه : كيف يمكن للبنك المركزي أن يسيطر على أنشطة البنك التجارية وذلك بسن القوانين واللوائح وإجراء التعديلات عليها وأن يعمل على توفير الائتمان فيمكن إجراء تعديل نسبة الاحتياط ، ليتمكن من السيطرة على مقدرة البنك التجارية في توليد الائتمان ، ويمكن أن يحدث توسيعاً أو إنكاشاً في كمية النقود عن طريق التأثير على سيولة البنك التجارية ، ويمكن للبنك المركزي مواجهة زيادة الطلب على النقود من الجمهور بتعديل نسبة الإقراض مع التغيرات في الطلب على النقود ، أو يمكن استعمال نسبة القروض للحد من التوسيع . وإحداث إنكاش في عرض النقود . أو يمكن تعديل نسب الإقراض وإحتساب نسبة مختلفة للأوراق التجارية المختلفة أو للقروض المقدمة لأنشطة اقتصادية مختلفة ، بهدف توجيه الائتمان لأنشطة معينة دون أخرى ، ويمكن تحقيق نفس الغرض عن طريق تقديم أموال المضاربة ، بإعطاء الأولوية لبعض الأنشطة الاقتصادية أو الصناعية ، وتوجيه الاستثمار في الاقتصاد ككل للأوجه المرغوب فيها . ويمكن أن يستخدم البنك المركزي شراء الأسهم التجارية وسيلة لتزويد البنك التجارية بالنقود عند زيادة الطلب على الائتمان أو بيعها لامتصاص السيولة الزائدة لديها ، ويتتمكن بذلك من السيطرة على مقدرة البنك التجارية في عملية توليد النقود . وفي الدول النامية : يمكن أن يهدف البنك المركزي إلى توسيع كمية النقود ليتوازن مع الطلب المتزايد للنقود الذي يفرض على البنك التجارية الاحتفاظ بنسبة عالية من الرصيد النقدي ، ويمكن أن تستعمل التعديلات - في نسبة الإقراض - لإيجاد التوازن في الائتمان بين الأجل القصير والأجل الطويل . وسوف تتعرض هذه النقاط بالتفصيل في الفقرات التالية بضرب بعض الأمثلة . يجب أن نذكر هنا : أن الأرقام التي إقترحناها لنسب الإقراض والرصيد النقدي في الفقرات السابقة ، إنما كانت إفتراضات نظرية يمكن أن تختلف مع الواقع ، إلا أن معرفة النسب الصحيحة ، يتم فقط .. عندما تمارس المصارف الالكترونية أنشطتها . وإنما ضربت الأمثلة الإفتراضية لتوضيح المبدأ العام في ظل هذه القوانين .

ولابد من أن نشير هنا إلى أن الخطوات التي تتخذ لزيادة عرض النقود ، أقل فعالية من تلك التي تتخذ للحد من التوسيع في عرض النقود . وتنصرف - هذه الحالة - على المصارف الالكترونية والمصارف

اللاربوية . إذ أن معدل الفائدة ليس هو العامل الوحيد في توسيع عرض النقود أو تقليله . والخطوات التي يتخذها البنك المركزي لزيادة الائتمان تجعل البنوك التجارية قادرة على توليد نقود جديدة . وحتى تم عملية توليد النقود لابد من أن يكون هناك طلب جديد على الائتمان من قبل رجال الأعمال . فإذا كان هذا الطلب ضعيفاً . فإن عملية توليد الائتمان تكون ضعيفة ، وعلى النقيض . فإن الخطوات التي تتخذ للحد من الائتمان ستكون فعالة لأنها تستدعي البنوك التجارية لسحب الأموال التي قدمتها لرجال الأعمال . ولا تستطيع البنوك التجارية أن تحمل التأثير الناجم من تقلص الائتمان ، وبخاصة . إذا ما استمر لفترة طويلة . ولذلك : فإن إحداث تقلص في الائتمان أسهل من إحداث توسيع لخمارية الكساد الاقتصادي . ولا بد من أن تؤكد أن الإجراءات النقدية - في كل الأحوال - قاصرة عن معالجة الكساد والتضخم . ولجعل هذه الإجراءات أكثر فعالية . لابد من مساعدتها ببعض السياسات المالية .

وتعتبر عملية التوسيع أو الانخفاض في النقود المصرفية ، مبنية على انخفاض أو زيادة نسبة الأرصدة النقدية لدى البنوك التجارية . وتسعى البنوك التجارية دائمًا لإيجاد توازن بين ودائعها وأرصادتها النقدية بإتخاذ الإجراءات المناسبة لتحقيق أو زيادة هذه الأرصدة . لذا كثب حجم ودائعها . وتحافظ على النسب المقررة بينها . وينبغي أن يتخذ البنك المركزي السياسات المناسبة . فإذا رغب البنك المركزي في زيادة الائتمان . فإنه يعمد إلى تحفيض نسبة الاحتياط النقدي ، ويدعى العون بتقديم السيولة لها . أما إذا رغب في إحداث إنكماش في الائتمان ، فإنه يتخذ عكس هذه الإجراءات . وسوف نقوم بدراسة نسبة الاحتياط النقدي ونسبة الإقتراض وأثار تعديل هاتين النسبتين على الائتمان المصرف في الفقرات التالية :

#### تعديل نسبة الاحتياط النقدي :

إن الدرس لتاريخ البنوك المعاصرة ، يرى أن الدافع من وراء وضع ضوابط تحديد الاحتياط النقدي . هو حماية عملاء البنك وتوفير النقد لهم عند الطلب ، إلا أن وجود هذه الضوابط مكن البنك المركزي من الإشراف على البنوك التجارية والسيطرة على كمية النقود . وستنطر إلى هذه الضوابط كأدوات عملية مهمة لسياسة البنك المركزي .

ويمكن للمرء أن يتساءل : ما هي المعايير التي تحدد نسب الرصيد النقدي للبنوك التجارية في أي بلد من البلدان ؟ . إننا لانستطيع تقديم إجابة مفصلة في هذا المقام . ولكن يمكن أن نقول : إن هذه النسبة تعتمد على عادات الناس ورغباتهم . . هل هم يفضلون الإحتفاظ بنقودهم كودائع في البنك أو في خزاناتهم الخاصة ؟ . ولا يخرج من افتراض أن هذه العادات لا تتغير في الأجل القصير . ويمكن حصر النقاش لأسباب عملية في التغيرات التي تحدث في نسبة الاحتياط النقدي المحددة أو السائدة . وهذه التعديلات - كما ذكرنا من قبل - يتخذها البنك المركزي للتأثير على الأرصدة النقدية لدى البنوك التجارية ، وهن ثم على عرض النقود .

أما إذا رغب البنك المركزي في الحد من الائتمان ، فإنه يزيد نسبة الاحتياط النقدي القانوني ، فتضطر البنوك التجارية لزيادة أرصادتها النقدية<sup>(٧)</sup> ويجبرها على بيع الأسهم أو سحب جزء من المبالغ المقترضة لرجال الأعمال . لأن البنوك التجارية - في مثل هذه الأحوال - لا تستطيع أن تحصل على قروض من البنك المركزي ، ونتيجة لبيع الأسهم وسحب المبالغ التي قدمتها البنوك التجارية فسيكون هناك اختلاف في حجم الودائع . . يؤدي إلى تقليل عملية توليد الائتمان .

وإذا رغب البنك المركزي في توسيع الائتمان ، فإنه يخفض نسبة الاحتياط النقدي . . فتجد البنوك التجارية بحوزتها فوائض نقدية ليست بحاجة إليها . وربما تقوم بشراء أسهم أو تقدم الأموال إلى رجال الأعمال على أساس المضاربة . . للخلاص من هذه الأرصدة النقدية . . ولتحقيق أرباح من هذه الأرصدة الفائضة<sup>(٨)</sup> . ومع التوسيع في عرض النقود : فإن ودائع البنوك التجارية توسيع . . وتبدأ عملية توليد النقود . ويمكن شرح هذه العملية بالإستعانة ببعض الأمثلة الحسابية المقدمة في جدول رقم (١) الذي يشرح عملية تقلص الائتمان . وفترض أن نسبة الاحتياط النقدي كانت ١٠٪ . والبنك المركزي قرر رفع هذه النسبة إلى ١١٪ . والبنوك التجارية ملزمة بأن تودع نصف الاحتياط النقدي في البنك المركزي ، إلا أننا لم نجد التقسيم في الجدول لأنها لا يؤثر على النتائج التي ستتوصل إليها من خلال هذه الأمثلة . وأوضحتنا في السطر الثاني للأرقام في الجدول رقم (١) أثر زيادة نسبة الاحتياط النقدي في إحداث تقلص في الائتمان<sup>(٩)</sup> .

٧ - الافتراض هنا : أن البنك ليس لديها رصيد نقدي فائض ، وأنها تملك رصيداً نقدياً يعادل فقط ما هو مقرر في نسبة الاحتياط النقدي . ولاشك أن سياسة الحد من الائتمان عادة تتبع في الأوقات التي يكون هناك طلب كبير على الاقتراض . فلذلك : فإنه يمكننا الافتراض بأن البنك التجارية تسعى للاستفادة من هذه الفرص ، بأن تستعمل مواردها إلى أقصى حد ممكن في التمويل على أساس المضاربة أو على أساس القرض ، مما يقلل من الأرصدة النقدية التي لديها . ولابد من أن نذكر أنه إذا لم يكن لدى البنك التجارية إرصدة نقدية فائضة ، فإنها تحتاج - في هذه الحالة - موارد جديدة ، أو أن تسحب من رجال الأعمال ما قدمته من مبالغ لمقابلة نسبة الاحتياط النقدي الجديدة العالية . إلا أن مقدرة البنوك التجارية في فعل ذلك محدودة . لأن البنك المركزي له أن يرفع النسب إلى أعلى حد ليتأكد من فعالية سياساته . مما يجبر البنوك التجارية لسحب المبالغ المقدمة .

٨ - الافتراض هنا : هو أن هناك طلباً على الائتمان من رجال الأعمال ، وإذا كان هناك كсад في السوق فستتجدد البنوك -- في هذه الحالة - مشقة في الحصول على مجالات تدر ربحاً من إستثمار أرصادتها النقدية الفائضة . ولابد من أن نذكر أنه في نظام إقتصاد يتعامل بالربا ، فإن الطلب على الائتمان من البنوك سيستمر مادام معدل الربح المتوقع من الاستثمار أعلى من معدل الفائدة السائدة . أما نظام الاقتصاد الالاربوي : فإن البنك شريك في أرباح المشروعات . ولاتتلقى فوائد ثابته من القروض المقدمة مهما كانت الفائدة من المشروع . وهذا يعني أن الطلب على أموال المضاربة سيستمر مادام معدل الربح المتوقع من الاستثمار الذي يحصل عليه رجل الأعمال يساوي المعدل المتوقع من استثماره في المجالات الأخرى ، أما الطلب على القروض فهو يعتمد على عرض أموال المضاربة ، ويتحرك في نفس إتجاهها في نظامنا المقترن .

٩ - ولغرض التبسيط : فإن الأرقام التي أقل من ١,٠٠٠ قد إستبعدت لأن عرض النقود مثلاً كان يجب أن يكون ٩٠,٩٠ روبيات ، كما أن الأرقام المبينة أعلى بقليل مما يبني في أن تكون عليه .

جدول رقم ٦ - ١

أثر زيادة نسبة الاحتياطي النقدي في ميزانية البنك التجارية « بالروبية »

المرحلة	الأصول						الخصوم	مجموع عروض النقد
	ودائع المضاربة	ودائع القروض	الأموال المقدمة على أساس المضاربة	القروض المقدمة للجمهور	الرصيد النقدي	الخصوم		
١	٤٠٠٠٠	٦٠٠٠٠	٦٠٠٠٠	٣٠٠٠٠	١٠٠٠٠	٤٠٠٠٠	١٠٠٠٠٠	١٠٠٠٠٠
٢	٣٦٠٠٠	٥٤٠٠٠	٥٣٠٠٠	٢٧٠٠٠	١٠٠٠٠	٣٦٠٠٠	٩٠٠٠٠	٩٠٠٠٠

والفرق بين المرحلة الأولى والثانية أنه بزيادة الرصيد النقدي ١,٠٠٠ روبية لمقابلة نسبة الاحتياطي النقدي الجديدة ، فإن البنك التجارية مضططرة لمقابلتها بالسحب من القروض المقدمة للجمهور ومن القروض المقدمة على أساس المضاربة . ويمكن للبنك أن تلجأ إلى وسائل عدّة فتستخدم أيّاً منها أو جمّيعها حتى يمكنها القيام ببيع الأسهم أو سحب بعض القروض المقدمة للجمهور أو الإمتاع عن إعادة جدولة القروض المقدمة على أساس المضاربة حين إئتمانها . وعندما يتم سحب مبلغ ١,٠٠٠ روبية من البنك فسيكون هناك إنخفاض مماثل في جملة المبالغ المودعة ، ومن ثم سيكون الانخفاض في الودائع البنكية بحاجة إلى مبلغ ٨١٠ روبيات لمواجهة نسبة الاحتياطي النقدي الجديد . وليس ١,٠٠٠ روبية . وستتكرر هذه العملية ويقوم البنك بسحب مبالغ متناقصة في كل مرة . حتى يتم سحب جميع المبالغ الزائدة ، مما يحدث إنخفاضاً في إجمالي عرض النقد قدره ١٠,٠٠٠ روبية . والسطر الثاني في الجدول ( ١ ) يوضح البيان التفصيلي لذلك . إذ أن البنك سُوى ميزانيته وتمكن من مواجهة نسبة الاحتياطي النقدي الجديدة . وخلاصة هذه العملية توضح أنه من أجل مقابلة نسبة الاحتياطي النقدي فإن البنك التجارية تسعى للحصول على نقود جديدة بالسحب من أموالها التي قدمتها إلى رجال الأعمال ، وعندما يقرّر البنك المركزي زيادة نسبة الاحتياطي النقدي ، فإن البنك تسعى للحصول على أرصدة نقدية جديدة ، وبدلًا من أن تحصل على هذه الزيادة فإن ودائعها سوف تنخفض بالقدر الذي تستطيع به مقابلة نسبة الاحتياطي النقدي الجديد .

أما جانب الخصوم في السطر الثاني من الجدول رقم ( ١ ) فإنه يوضح أن النسبة نفسها التي بين حسابي القروض والمضاربة لا تزال قائمة كما كانت عند بداية العملية ، لأن مسحوبات البنك تم على أساس ٦٠٪ إلى ٤٠٪ بين حسابي القروض والمضاربة كما إفترضنا بالفصل السابق وعندما بيع البنك

الأسم .. فإن بعض مشتريها سيقومون بشرائها بالسحب من ودائعهم في حسابات القروض ، أو يلجأون إلى إستعمال مدخراتهم التي في حسابات المضاربة لشراء الأسهم ، أي أنهم سيقومون بالسحب من حساب المضاربة . وبهذه الصورة فإن البنك يقوم بسحب المبالغ المقدمة على أساس المضاربة أو كفروض من رجال الأعمال ، مما يؤدي إلى تقلص النشاط الاقتصادي ، ومن ثم إلى تقلص الدخول . . . الأمر الذي يؤثر على تدفق حسابي القروض والمضاربة . وكما أوضحنا - في الفصل السابق - فإنه حتى في حالة ثبات النسبة فإن الأثر على كمية النقود سيكون كما هو .

ولقد ظل الرصيد النقدي في عمود الأصول في السطر الثاني على ما كان عليه في السطر الأول للأسباب التي ذكرناها . وربما « ونحن بصدق دراسة طلب الجمهور على النقود في نقطة من الزمن محدودة » كانت البنوك التجارية في هذه النقطة لم تلتقط نقوداً جديدة من البنك المركزي . . . الذي لم يسحب جزءاً من أرصادتها النقدية عن طريق بيع الأسهم ، مما لا يترتب عليه زيادة أو نقصان في الأرصدة النقدية لدى البنوك التجارية . والقروض المقدمة للجمهور هي نصف جملة المبالغ المودعة في حسابات القروض . . كما هو مقرر وفق اللوائح . والبنوك التجارية ملزمة باسترداد المبالغ التي وفرتها كفروض بوجوب هذه اللوائح ، فاستردت من هذه المبالغ القدر الذي يبرره إلتحفاض حساب القروض .

ونتيجة لذلك : فإن الأموال المقدمة على أساس المضاربة ستكون أقل من قبل ، بل إن نسبة الانتحفاض فيها ستكون أكبر من نسبة الانتحفاض في المبالغ المقدمة على أساس القروض ، لأن البنك التجاري . . عندما يحاول الاحتفاظ برصيد نقدى كبير ، فإن ذلك يؤثر على الجزء المستثمر في مشاريع إستثمارية من حساب القروض . والمبالغ التي وفرت على أساس المضاربة هي ٦٠٪ من جملة الودائع ، والرصيد الباقى هو ٤٠٪ . . خصص منه ٣٠٪ كفروض و ١٠٪ كرصيد نقدي . وبعد تعديل نسبة الاحتياط النقدي . فإن نسبة ٥٩٪ من المبالغ ستستعمل قرضاً على أساس المضاربة . ونستخلص من ذلك : أن الزيادة في نسبة الاحتياط النقدي تعنى إلتحفاضاً في كمية النقود وإنتحفاضاً في الحجم المطلق والحجم النسبي للاستثمارات المرتبطة للبنك .

وبالمقارنة بين السطر الأول والثانى نرى أن الزيادة في نسبة الاحتياط النقدي تؤدي إلى إلتحفاض مبلغ ١٠,٠٠٠ روبيه في كمية النقود ، أي أن النقود المصرفية قد انتحفاضت ١٠,٠٠٠ روبيه ، أو على قول آخر ، إن الودائع المصرفية قد انتحفاضت أيضاً ١٠,٠٠٠ روبيه .

أما إذا قرر البنك المركزي تخفيض النسبة من ١٠٪ إلى ٩٪ ، فإنه سيكون هناك توسيع في الائتمان ، وشرح هذه العملية مبين في الجدول رقم (٢) . فالسطر الأول - كما شرحنا في الحالة السابقة - يوضح ميزانية البنك عندما كانت نسبة الرصيد النقدي ١٠٪ ، والسطر الثانى يوضح نهاية العملية المرحلية التي أدت إلى توسيع الائتمان عندما بلغ الرصيد النقدي ٩٪<sup>(١٠)</sup> .

١٠ - المبالغ في السطر الثاني أقل مما ينبغي أن تكون عليه إذا ما تم حسابها بدقة ، ومثال ذلك فإن جملة كمية عرض النقود هي ١١٠,٠٠٠ روبيه في حين أن الرقم الدقيق هو ١١١,١١١ روبيه ، وهكذا في بقية الأرقام . وقد تمت ذلك لتيسير المسألة للقاريء ، وهذا لا يؤثر على النتائج النهائية التي توصلنا لها .

## يوضح ميزانية البنك في حالة تخفيض الرصيد النقدي « بالروبية »

إجمالي عرض القود	الخصوم			الأصول			الرصيد النقدي
	ودائع المضاربة	ودائع القروض	المبالغ المقدمة على أساس المضاربة	المبالغ المقرضة			
١٠٠,٠٠٠	٤٠,٠٠٠	٦٠,٠٠٠	٦٠,٠٠٠	٣٠,٠٠٠			١٠,٠٠٠
١١٠,٠٠٠	٤٤,٠٠٠	٦٦,٠٠٠	٦٧,٠٠٠	٣٣,٠٠٠			١٠,٠٠٠

عندما تكون نسبة الرصيد النقدي ٩٪ فسيجده البنك أن رصيده النقدي قد زاد بمبلغ ١٠٠٠ روبيه وسوف يسعى لاستثمار هذه الزيادة في مشروع مربع . وإذا افترضنا أن هناك طلباً على أموال المضاربة ، فإن البنك سيتمكن من تقديم هذه الأموال ، ويتعين عن تقديمها زيادة في الأرصدة النقدية لدى رجال الأعمال الذين يقومون بإيداع هذه المبالغ في حساباتهم بالبنك . ويمكن أن تتم هذه العملية إذا قام البنك - بدلًا من ذلك - بشراء أسهم ١,٠٠٠ روبيه ، وعند تسلم أصحاب الأسهم هذه المبالغ سيقومون بإيداعها حساباتهم بالبنك . ويقوم البنك ، من ثم ، باستعمال مبلغ ٩١٠ روبيه في تمويل جديد ، ويحفظ مبلغ ٩٠ روبيه رصيدها نقداً مقابل الوديعة الجديدة التي تؤدي مرة أخرى إلى زيادة الودائع المصرفية . وإذا استمر الطلب على الأموال . كما هو ، فإن العملية ستستمر . كما سيستمر البنك في توليد نقود مصرفية بصورة متنافضة ، حتى تصل إلى نقطة لاستطاع معها توليد أية نقود جديدة . وعند هذه النقطة ستتوقف عملية الزيادة في ودائع البنك ، وستبلغ الزيادة في جملة ودائع البنك ١٠,٠٠٠ روبيه ، والرصيد النقدي في خزائن البنك الآن هو مبلغ ١٠,٠٠٠ روبيه ، أي ٩٪ من جملة الودائع الجديدة وهي ١١٠,٠٠٠ روبيه . ومن ثم يكون البنك قد تمكن من إستعادة توازن الميزانية ، كما تمكن من مقابلة نسبة الاحتياط النقدي الجديد . ولنلخص ما ذكرناه في أن تخفيض نسبة الاحتياط النقدي دفعت البنك « بعد أن توفرت لديه أرصدة نقدية جديدة ويرز طلب على الانتهان من رجال الأعمال » إلى زيادة الائتمان ، مما أدى إلى زيادة مضاعفة في الودائع . وسوف توقف هذه العملية عندما تستوعب جميع هذه الزيادة من الأرصدة النقدية التي نتجت عن تخفيض نسبة الاحتياط النقدي .

السطر الثاني من الجدول يوضح أن نفس النسبة التي كانت في السطر الأول ، بين حساب القروض وحساب المضاربة . لاتزال قائمة . وتعز هذا من إفترضنا بأن الودائع الجديدة توضع بنسبة ٤٠٪ إلى ٦٠٪

بين الحسابين . وحتى إذا تغيرت النسبة بين الحسابين ، فإن عملية التوسع في التقدّم المصرفية ستظل كما كانت عليه ، وسيظل الرصيد النقدي ١٠،٠٠٠ روبية لأننا أخذنا طلب الجمهور على التقدّم في نقطة زمنية معينة ، ولم تكن هناك زيادة أو انخفاض في الأرصدة النقدية للبنك نتيجة للخطوات التي إتخذها البنك المركزي . ولذا . فإن الرقم لم يتغير ، ونسبة الرصيد النقدي الآن هي ٩٪ من جملة المبالغ المودعة في حسابات القروض والحسابات الجاري . ونتيجة لهذا التعديل . . حدثت زيادة في المبالغ المقدمة على أساس المضاربة أكبر من نسبة الزيادة في حساب القروض . أي أن تخفيف نسبة الاحتياط النقدي جعل للبنوك التجارية مقدمة أكبر في الاستثمار في مشروعات مربحة . ونتيجة لزيادة الائتمان الناتجة من هذه العملية ، تستطيع البنوك التجارية تحقيق أرباح كبيرة .

ويمكننا أن نستنتج أنه في ظل إقتصاد لاربوبي يمكن أن يزيد البنك المركزي أو يخفض عرض التقدّم ، بتخفيف أو زيادة نسبة الاحتياط النقدي . . أي أن البنك المركزي يمكنه - بوصفه مسيطرًا على نسبة الاحتياط النقدي - أن ينظم بفعالية عرض التقدّم .

## ٢ - تعديل نسبة الاقتراض :

يحتفظ الناس - في العادة - بنسبة من أموالهم كنقد ويقومون بإيداع الباقي في البنوك ، وتحتفل هذه النسبة باختلاف عادات الناس ، ودرجة تطور النظام المصرفي ، بالإضافة إلى عوامل أخرى . ويمكن أن تغير النسبة تغييرًا مؤقتًا نتيجة عوامل طارئة ؛ إذ يمكن أن ترتفع في أوقات المناسبات العامة ، أو عندما يتحسن الجو مثلاً فتكثر التزهّة ويحتاج الأفراد إلى مزيد من النقد ، وتحتاج المؤسسات في بعض أوقات الشهر لمزيد من النقد لدفع الرواتب والأجور ، وهذه الزيادة في الطلب على التقدّم يمكن تقديرها على ضوء التجارب الماضية والحاضرة .

وفي بعض الأحيان . فإن التغيرات في الظروف السياسية والاقتصادية ، أو التغيرات المترعة ، يمكن أن تؤثر على رغبات الجمهور ، ويؤدي ذلك إلى زيادة طلبيهم على التقدّم . ومن العسير تقدير التغيرات التي تحدث في هذا الطلب . . أي رغبة الناس في الاحتفاظ بكمية قليلة أو كبيرة من التقدّم عما كانوا عليه في الماضي . ويقوم البنك المركزي بمواجهة التغيرات الحادة والمزمنة في الطلب على التقدّم .. إرتفاعاً أو انخفاضاً ؛ إذ أنه يقوم بشراء أو بيع الأسهم . . وسوف تقوم بشرح ذلك فيما بعد . وسيكون تركيزنا هنا على الحالات التي تحدث فيها زيادة مؤقتة في الطلب على التقدّم وما يتربّع على ذلك من آثار . ولاشك في أن مقابلة طلب الجمهور على التقدّم مهمة للحفاظ على نقدتهم في البنك ، وكذلك لإدارة النظام المصرفي بنجاح .

وقد سبقت الإشارة إلى أن البنوك التجارية تحفظ بكمية قليلة من المبالغ المودعة في شكل نقد . وافتراضنا أنها تبلغ عشر الوداع . أما التسعة أعيناً من الباقي فإن البنك تحفظ بها ، في الواقع ، في شكل قيودات بذفاتها . وفي ظل الظروف العادلة ، فإن الودائع المتداولة يومياً بالإضافة إلى الرصيد النقدي .. يمكن البنك من مقابلة متطلبات الجمهور اليومية من النقد . أما إذا تصارعت معدلات السحب من وداع

البنك بصورة أكبر بكثير مما هو الحال في الظروف العادية ، فإن الأرصدة النقدية وتدفق الودائع الجديدة تعجز عن مقابلتها ، وفي مثل هذه الحالة .. لابد من توافر مصادر أخرى تمد البنوك التجارية بالنقد . ولاشك في أن البنوك التجارية – كما سبقت الإشارة إلى ذلك – تحفظ بعض أصولها .. على نحو يمكن تحويلها بسهولة ودون تأخير إلى نقد . كما يمكن أن تأخذ هذه الأصول شكل قروض واجبه السداد عند الطلب ، أو تلك التي تكون على وشك إنقضاء مدة سدادها أو الأصول التي يمكن بيعها دون خسارة . ويمكن أيضاً أن تتخذ الدولة مثل هذه الإجراء لمواجهة الحالات المؤقتة التي لا تستطيع كل البنوك إتخاذها في نفس الوقت . فإذا قامت جميع البنوك مثلاً باستدعاء القروض واجبة السداد عند الطلب ، أو قامت ببيع الأصول ، فإن الجمهور ربما يعجز عن رد القروض أو شراء الأسهم ، أو ربما لا يكون راغباً في شرائه في مثل هذه الحالة التي تمثل فيها زيادة في الطلب على النقود ، لمد البنوك بالنقد . ولاشك في أن مثل هذا الاجراء سيؤدي إلى إنخفاض في حجم ودائع البنوك ، وكل جهد تبذله البنوك التجارية للحصول على النقد سيترتبط عليه إنخفاض في عرض النقود .

ولاستطيع البنك مجتمعة ، مقابلة مثل هذه الحالة ، إلا إذا قام البنك المركزي بإمدادها بالزيادة من النقد . ولا بد من أن تصاغ اللوائح المتعلقة بتقديم القروض على نحو تمكن البنك المركزي من مساعدة البنوك التجارية في حالات الطلب الزائدة على النقود ، حتى لا يؤدي ذلك إلى إيهارها ، أو يحدث تقلصاً حاداً في عرض النقود . وإذا فشل البنك المركزي في القيام بهذه الوظيفة ، فسوف يتراجع عرض النقود – زيادة ونقصاناً – وفقاً للتغيرات التي تحدث في طلب الجمهور على النقود . ولاشك في أن ذلك يؤدي إلى تأثيرات كبيرة على الاقتصاد القومي ، ومن غير المعقول – في مثل هذه الحالة – ترك إدارة عرض النقود تتقلب وفقاً لأهواء الجمهور ، بل يجب أن ينظم البنك المركزي إدارة عرض النقود من خلال سلطاته في الرقابة على البنوك التجارية . وإذا قام البنك المركزي بتقديم قروض للبنوك التجارية ، فسيوفر الحماية للجمهور والثقة في إيداع مدخراتهم لدى البنوك التجارية . أما بالنسبة للاقتصاد الكلي : فإن ذلك لا يعني زيادة كمية النقود ، بل إن بعض النقود التي كانت في شكل ودائع بالبنوك التجارية ، ستتحول إلى نقود ورقية ومعدنية لا تؤثر على كمية النقود المعروضة ، لأن النقود التي قدمها البنك المركزي للبنوك التجارية ستتحول عن طريقها إلى الجمهور .. أي أن ودائع البنوك ستتحفظ بقدر المبالغ المقدمة ، وإنخفاض جملة ودائع البنك ربما تؤدي إلى إنخفاض في كمية النقود ، إلا أنه في الواقع سوف لا يكون هناك إنخفاض ، لأن المبالغ التي سحبها من ودائع البنوك تعادل المبالغ التي يد الجمهور . وعلى البنك المركزي أن يمدد العون للبنوك التجارية بالقدر الذي يتيح بالطلب الزائد على النقود في ضوء القوانين المنظمة للإقراض . ويجب ألا تستغل البنوك هذه التسهيلات كوسيلة لتوفير نقود إضافية في المجتمع ، ويمكن على البنك المركزي أن يقوم بالمرأبة الدقيقة لحسابات البنوك التجارية . وعليه في الجانب الآخر ، أن يتخذ التدابير اللازمة بوجوب قوانين القروض السارية بوضع الحد الذي يمكن أن تسمح به البنوك التجارية من القروض لمقابلة الطلب على النقود من الجمهور ، كذلك ويجب .. أن يعمل على توفير

كل الإمكانيات للجمهور لسحب أية كمية من النقد من ودائعه في البنك . والبنك المركزي وهو يملك سلطة إصدار النقود ، سوف لا يجد صعوبة في تنفيذ المهمة ، وربما لا يكون هناك خطر من نشوء تضخم نتيجة قيام البنك المركزي بتوفير هذه النقود للبنوك التجارية طالما أن هذه النقود سوف لا تكون مصدراً لتوليد الائتمان .

سوف تكون القروض المقدمة بطريق البنك المركزي لفترة مؤقتة ، وسيتم سحبها متى عاد الطلب على النقد إلى حالته الطبيعية . وإذا استدعت ظروف مماثلة زيادة نسبة لظروف طلب غير عادي على النقد ، فيمكن إعادة نسبة الإقراض إلى ما كانت عليه إذا عادت الأمور إلى مجاريها . وبهذه الصورة يمكن للبنك المركزي مساعدة البنك التجارى في أن تحافظ على سيولتها وتحصل على ثقة الجمهور .

وفي الحالات الطارئة : يمكن أن تستخدم نسبة الإقراض للحد من التوسع في زيادة عرض النقود أو تخفيض عرض النقود إذا دعت الضرورة ، ويمكن أن تتخذ هذه الخطوة إذا صاحبت الزيادة في الطلب على النقود موجة تضخمية . فلنفترض أن البنك التجارى سحب القروض المسموح لها أن تسحبها وفق القوانين ، إلا أن حاجة الجمهور للنقد لم تلب بالكامل . ورفض البنك المركزي زيادة نسبة الإقراض أو لجأ إلى تخفيضها . فإن البنك التجارى ستلجأ إلى بيع الأسهم أو إستعادة القروض التي قدمتها إلى رجال الأعمال . وستكون النتيجة الحتمية في هذه الحالة هو إنخفاض عرض النقود ، إذ سوف لا يتوقف الأثر الناجم عن سحب المبالغ المقدمة إلى رجال الأعمال ، بل سيؤدي ذلك إلى إنخفاض ودائع هذه البنك ، ومن ثم إنخفاض كمية القروض التي يقدمها البنك المركزي . ولكن يستطيع البنك المركزي - في مثل هذه الحالة - تخفيض عرض النقود دون أن يلجأ إلى تخفيض نسبة الاحتياط ، وسوف تكون هذه . . خير وسيلة فعالة عند ظروف الطلب غير العادي على النقد .

ولضمان نجاح النظام المصرى في أداء مهامه ، من الضروري أن تكون البنك التجارى قادرة على الحصول على قروض عند الحاجة . ومصدر هذه القروض هو البنك المركزي . وعلى البنك - في النظام المصرى الربوى المعاصر - التقدم إلى البنك المركزي لهذا الغرض مباشرة ، أو إلى سوق الأوراق المالية لبيع الأوراق المالية قصيرة الأجل ، مثل سندات الخزانة ، أو السندات التجارية <sup>(11)</sup> ، ويكون البنك المركزي على إستعداد لسد البنك التجارى بالنقد اللازم . وفي الحالات التي يرغب فيها الحد من

---

11 - هذا الإجراء أكثر وضوحاً في المملكة المتحدة ، لأن بعض المؤسسات تقوم بيع وشراء سندات الخزانة ، وبعضها يتعامل في السندات التجارية . وتحصل هذه المؤسسات على المال اللازم من البنك التجارى وتعهد بالدفع عند الطلب . ويكون البنك المركزي على إستعداد لشراء هذه السندات من هذه المؤسسات ، أو إمدادها بالنقد اللازم . ويحصل نظير ذلك على نسبة فائدة أو سعر خصم . وعندما ترغب البنك في الحصول على نقد ، فإنها تلجأ إلى هذه المؤسسات ، ويلجأ الوسطاء في هذه السندات إلى البنك المركزي ليقوم بإعادة خصم السندات التي يأخذونها من سداد ديونهم . وفي الولايات المتحدة يمكن للبنوك التجارية أن تشتري سندات البنك المركزي أو الحكومة الفدرالية مباشرة ، وفي فرنسا وألمانيا يمكن للبنوك أن تفترض أن تقتصر من البنك المركزي مباشرة مقابل سعر فائدة .

الاقتراض ، عليه أن يرفع سعر الفائدة . وزيادة سعر الفائدة على هذه القروض ستؤدي إلى رفع أسعار الفائدة السائدة في السوق . فينخفض الطلب على القروض من البنوك التجارية . وبالعكس إذا رغب البنك المركزي في توسيع الائتمان ، فعليه أن يجعل الائتمان أقل تكلفة ويسراً ويلجأ إلى تخفيض سعر الفائدة . أما بالنسبة لنظامنا المقترن فيمكن للبنك المركزي أن يلجأ إلى زيادة أو تخفيض كمية القروض التي تستحقها البنوك التجارية وقت الحاجة . وسوف لا يؤثر هذا على الشروط السائدة التي تحكم توفير الأموال لطالبيها ، لأن هذه الأموال تقدم على أساس المشاركة في الربح . . وليس على أساس سعر فائدة ثابت . ولأسباب متعددة « لا يمكن شرحها في هذا المقام » فإن سعر البنك أو سعر الفائدة الذي يتضادان البنك المركزي على قروضه . . فشل في العصر الحاضر في إحداث تأثير محسوس في كمية أو سرعة تداول الأموال المستمرة . فإذا فاقت الأرباح سعر الفائدة ، فإن زيادة سعر الفائدة بـ ١٪ أو ٢٪ لا يؤثر في الطلب على رؤس الأموال . وهذا تلजأ كثيرون من الدول لوضع سقف للحد الأقصى للقروض ، أو تضع ضوابط وشروطًا للقروض الممنوحة التي يجب أن تقتيد بها البنوك التجارية . ومثل هذه الإجراءات ، يمكن استخدامها في نظامنا المقترن لتنظيم الاقتراض .

وتهدف السياسة النقدية الحافظة على التوازن بين عرض النقود والطلب عليها للوفاء بحاجة النشاط الاقتصادي ، ولا شأن للسياسة النقدية في معدل الربح اللازم كل مشروع اقتصادي لمواصلة نشاطه أو لإجراء إستثمارات جديدة ، إذ أن هذا . . أمر يتحذّر رجال الأعمال قراراتهم بشأنه حسبما يرون . إن من نتائج إجراء تعديلات في عرض النقود عن طريق التعديلات في سعر الفائدة منع أو إعاقة الإستثمارات التي لا تتحقق أرباحاً أعلى من أسعار الفائدة . وهذا يمثل تدخلاً غير ضروري ولا شأن للسياسة النقدية فيه . ونظامنا المقترن لا يحوي هذه الآثار الضارة ، لأنه نظام لا يقوم على الفائدة .

### ٣ - الاستعمال التفضيلي لنسبة الاقتراض :

إن عدم وجود فائدة على القروض سيغري كل بنك على أن يسعى إلى سحب أقصى كمية من القروض من البنك المركزي ، لأن هذه القروض تمكن البنوك من الحصول على سهولة ، وتعود سلاحاً فعالاً في يد البنك المركزي يشجع به تدفق الإستثمارات في صناعة معينة . فيمكن مثلاً أن يعلن البنك المركزي بأنه يعطي القروض على أساس ٥٠٪ من المبالغ المستمرة في صناعة معينة ، أو مقابل كميات مخصوصة لهذه الصناعة ، في حين تكون النسبة الممنوحة لغيرها هي ٢٥٪ وسوف ترغب في هذه الحالة تقديم القروض رجال الأعمال العاملين في هذه الصناعة ، وعلى العكس إذا أراد البنك المركزي عدم تشجيع تدفق الائتمان إلى صناعة أخرى فإنه يضع نسبة أقل من النسبة السائدة كأن تكون نسبة الاقتراض هي ١٥٪ من جموع القروض المقدمة لهذه الصناعة . وكما ذكرنا لا بد من تقديم التسهيلات للبنوك التجارية لتمكن من تقديم القروض إلى رجال الأعمال بصفة عامة ، وإذا أراد البنك المركزي تشجيع صناعة دون أخرى ، فإنه يقوم بوضع نسب تجعل تقديم قروض أكثر لصناعة معينة ممكناً .

ولاريب في أن سهولة حصول بعض الصناعات على قروض ، سوف يشجع تدفق الأموال المستثمرة إلى هذه الصناعات . وهذه القروض – وإن كانت قروضاً قصيرة الأجل – إلا أن سهولة الحصول عليها في صناعة معينة سوف يشجع تدفق الاستثمارات طويلة الأجل ، أي الأموال المستثمرة على أساس المضاربة أو الشراكة ، وتوافر القروض قصيرة الأجل من شأنه أيضاً أن يضمن الربح لهذه المشروعات ، وإذا كان الحصول على قروض قصيرة الأجل أمراً صعباً في صناعة معينة ، فإن الاستثمارات طويلة الأجل في هذه الصناعة سوف تنخفض .

ويمكن تطبيق نفس المبدأ ، الذي ذكر سابقاً عند مناقشة القروض ، في حسم الكببيالات التجارية . إذ أن تحويل الكببيالات التجارية إلى نقد بوساطة بنوك . . . يماثل في الواقع الحصول على قروض من البنك التجارية . وهذه البنوك ستقوم بتحويل الكببيالات إلى نقد يمكن الحصول عليه بموجب اللوائح المنظمة للاقتراض مقابل هذه الكببيالات من البنك المركزي . ويمكن أن يضع البنك المركزي نسباً مختلفة للاقتراض لكل نوع من أنواع الكببيالات وذلك لتشجيع تدفق الائتمان لبعض الأنشطة ، وعدم تشجيعه في البعض الآخر .

وسوف يكون إستعمال نسبة الاقتراض على نحو تفضيلي . . سلالحاً فعالاً لزيادة أو تخفيض الائتمان في قطاعات معينة من الاقتصاد . وتسعى السياسة النقدية في الاقتصاد المعاصر إلى تحقيق هذا المدف ، بوضع أسعار فائدة مختلفة لحسم كل نوع من أنواع الكببيالات في الأنشطة الاقتصادية المختلفة . حسب متضييات الظروف السائدة<sup>(12)</sup> .

وإذا لم يرغب البنك المركزي في تقديم قروض إضافية لصناعة معينة ، فيمكنه أن يعلن أن نسبة الاقتراض هذه الصناعة هي صفر بعد تاريخ معين . . أي أن يمتنع البنك من تقديم أية قروض لهذه الصناعة . وسوف لا يكون هناك حافز للبنوك لتقديم ائتمان ملئ هذه الصناعة .

وفي مقابل نسبة الصفر للإقتراض ، يمكن أن تصل نسبة الاقتراض ١٠٠٪ في الصناعات التي تتبنى الدولة تشجيعها ، أو تزيد تطويرها ، بمعدلات مرتفعة . . أي مقابل كل مبلغ تفرضه البنوك فإن البنك المركزي يفرضها مبلغاً مساوياً المبلغ الذي أقرضته هذه الصناعة ، وسوف تستفيد هذه الصناعة من المبالغ المقروضة . وبالرغم من عدم تحديد عرض القروض قصيرة الأجل ، إلا أن الطلب عليها محدود بأموال المضاربة المستعملة في هذه الصناعات . ولاشك أنه كلما زاد توافر رؤوس الأموال طويلة الأجل على أساس المضاربة لهذه الصناعة ، زاد الطلب على القروض قصيرة الأجل .

ومن الجدير بالذكر . . أنه إذا فشل البنك المركزي في تحقيق أهدافه (أي في الحد من الائتمان أو توجيهه إلى صناعة معينة) فإنه يمكن أن يصدر تعليمات معينة للبنوك التجارية . . وهو إجراء يلتجأ إليه البنك المركزي في الحالات غير العادية .

12. Peter G. Fousek. *op.cit.*, pp. 20,70,71.

كما يمكن إستعمال المعاملة التفضيلية ، في حالة القروض المقدمة للجهات الحكومية أو المستهلكين ، وذلك باستخدام نسبة الاقتراض كما سيناقش في فصول لاحقة .

#### ٤ - شراء وبيع الأسهم :

إن نظام الاقتراض الذي سبق شرحه ، يوضح أن عرض مزيد من النقود إلى البنك . . . يتوقف على طلب البنك للائتمان ، ولقد سبقت الإشارة إلى أنه بموجب نظام الاقتراض ، فإن تقديم البنك المركزي للقروض في الأحوال العادية سوف لا يترتب عليه تغيير إجمالي في كمية من النقود ، وفي حالات الضرورة : يمكن أن يتخذ البنك المركزي تدابير أكثر وأقوى ، لجعل سياساته أكثر فعالية في توفير كمية كبيرة من السيولة للبنوك . . في حالة رغبته في زيادة الائتمان ، أو الحد منه . . بإمتصاص سيولتها . . إذا رغب في العكس - أما في النظام الريسي فإن البنك المركزي يحقق ذلك عن طريق شراء وبيع الأوراق المالية قصيرة الأجل التي تصدرها الدولة وتحمل فائدة محددة . ولا سبيل للتعامل بمثل هذه الأوراق . . في نظام لا يقوم على الربا ، ويمكن إيجاد بدائل آخر : وهو أن يقوم البنك المركزي ببيع وشراء الأسهم التجارية التي تصدرها الدولة « وستتناول الفصل القادم شرحاً لطبيعة هذه الأسهم » وفي هذا المقام سنشرح كيف يستطيع البنك المركزي جعل بيع وشراء الأسهم التجارية أداة للسيطرة على الائتمان .

وي يكن للدولة أن تصدر الأسهم على أساس الشراكة . ومعظم هذه الأسهم مملوكة للبنوك التجارية والمؤسسات التجارية الأخرى والجمهور . فإذا قرر البنك المركزي شراء هذه الأسهم ، فيمكن شراؤها بسعر الأسهم في السوق أو بسعر أعلى . ويدفع قيمة هذه الأسهم نقداً . وسيقوم مستلموا هذه المبالغ بإيداعها في البنك . وتم عملية توليد الائتمان عندما تسلم البنك التجارية هذه الودائع . وإذا كان هناك طلب على الائتمان من قبل رجال الأعمال ، فإن حجم الودائع التي تتولد ستكتبر كثيراً حجم الموارد التي وفرها البنك المركزي ، وهكذا تصبح عملية شراء الأسهم بواسطة البنك المركزي أداة فعالة لإجراء توسيع في كمية النقود ، لأن عملية الشراء يترتب عليها إمداد البنك التجارية بودائع جديدة .

وفي حالة شراء البنك المركزي هذه الأسهم من الحكومة مباشرة ، فستتحقق النتيجة نفسها ، لأن الحكومة ستستخدم هذه المبالغ في الإنفاق العام ، فيترتب على هذا الإنفاق زيادة الدخول في شكل أجور ومرتبات أو إيجارات تودع - مرة أخرى - في البنك التجارية .

إن احتفاظ البنك المركزي في خزائنه دائماً بكمية من الأسهم ليبعها عند الحاجة سيكون أداة لإحداث تقلص في كمية النقود ، فيبيع هذه الأسهم بسعر السوق أو أقل إلى البنك والمؤسسات التجارية الأخرى التي هي دائماً على إستعداد لشرائها بالأسعار المعقولة . وتقوم البنك التجارية والمشترون الآخرون بسداد قيمتها نقداً ، ويؤدي ذلك إلى إنخفاض مباشر في الأرصدة السائلة لدى البنك التجارية . وإذا كان شخص آخر ، غير بنكي ، فإن التأثير سيكون غير مباشر ، لأنه سيسحب قيمة الأسهم من حسابه ويدفعها إلى البنك المركزي ، أو يقوم بتحويل قيمة هذه الأسهم بتحرير شيك ، وتبدأ عند ذلك عملية إنخفاض

في كمية التقدّم . وإذا لم يكن لدى البنوك التجارية أرصدة نقدية زائدة ، فإن الانخفاض سيكون أكبر بكثير من قيمة المبالغ التي سحبها البنك المركزي . وهكذا يمكن أن يكون بيع الأسهم أداة يستعملها البنك المركزي لتخفيض كمية التقدّم عن طريق تخفيض الأرصدة النقدية لدى البنوك التجارية .

وكما سرّى في الفصل القادم أن السعر السوقي للأسهم التي تصدرها الدولة ، يعتمد على التوقعات الخاصة بفائدة أرباح هذه الأسهم . ولا يأس من بعض التقلبات المتعلقة بأسعار هذه الأسهم ، إلا أن المصلحة العامة تقتضي حماية الأسهم من المضاربات غير المؤسسة على مؤشرات السوق ، أو التقلبات غير العادلة في قيمتها التي تولد عن هذه المضاربات . ويمكن أن يتخذ البنك المركزي الإجراءات المناسبة في الوقت المناسب للحد من هذه التقلبات . . بشراء أو بيع الأسهم . ويجب أن تطلع الحكومة البنك المركزي بأنشطة المؤسسات العامة التي تديرها ، وتطلعه بتقديرات أرباحها وخصائصها . كما يجب أن تبني هذه التقديرات على أساس بيانات صحيحة عن أنشطة هذه المؤسسات ، ويراقب البنك المركزي على ضوء سوق أسهم المؤسسات الحكومية ، فإذا أحسن بأن سعر أسهم بعض المؤسسات قد إنخفض لدرجة أكبر مما ينبغي على ضوء التقديرات المتوقعة ، فعليه أن يشتري أسهم هذه المؤسسات مما يسفر عنه زيادة الطلب على هذه الأسهم . . ومحمي أسعار هذه الأسهم . وإذا زادت أسعار الأسهم زيادة كبيرة ، فيتدخل كباقي هذه الأسهم بسعر السوق . . ليحافظ على ذلك السعر . وينبغي أن يعمل البنك المركزي على الحفاظة على أسعار هذه الأسهم من التقلبات الحادة حتى يطمئن ممتلكوها ، من الأشخاص والبنوك التجارية ، على أنها ستحقق لهم بعض الأرباح ، ويسهل على الحكومة كذلك تعبئة موارد مالية من الجمهور عن طريق هذه الأسهم التي تقوم على أساس المشاركة في الربح .

ولابد من أن يصاحب تطور وتوسيع التجارة . . زيادة مطردة في وسائل الدفع بتوفير زيادة مستمرة في كمية التقدّم للبنوك التجارية . وشراء الأسهم الحكومية بوساطة البنك المركزي سيكون مصدراً لتوفير السيولة للبنوك التجارية في النظام المقترح . وعلى الأمد الطويل يمكن أن يعمل البنك المركزي على تحقيق زيادة مستمرة في الأرصدة النقدية لدى البنوك التجارية ، بأن يكون معدل شراء الأسهم أكبر من معدل بيعها . وأما نحو القطاع العام المطرد وإصدار أسهم جديدة بوساطة الحكومة في الأمد الطويل ، سوف يعتمد على حدوث زيادة مستمرة في المعروض من الأسهم .

وهناك ثلاثة أهداف وراء بيع وشراء الأسهم . . نلخصها فيما يلي :-  
أولاً: عرض كميات جديدة من التقدّم للبنوك لضمان نمو مطرد لعرض التقدّم في الأمد الطويل .

ثانياً: ضمان استقرار أسعار أسهم المؤسسات الحكومية وحمايتها من التقلبات الحادة .

ثالثاً: إحداث توسيع أو تقلص في عرض التقدّم ، بضخ مزيد من التقدّم أو سحبها من النظام الاقتصادي ، وهذه الأهداف الثلاثة ، ربما لا تسير في تناقض مع بعضها البعض . إذ يستلزم في بعض

الأحيان شراء الأسهم لتحقيق أحد الأهداف ، وفي نفس الوقت لابد من بيع الأسهم لتحقيق هدف آخر . وينبغي للبنك المركزي – في مثل هذه الحالة – حل هذا التعارض ، بأن يضع هذه الأهداف الثلاثة نصب عينه ، ويستخدم بجانب شراء أو بيع الأسهم تعديل نسبة الاحتياط النقدي أو نسبة الاقتراض ، وعند الضرورة يمكن أن يتخذ خطوات أخرى لإزالة التعارض .

وإذا إفترضنا أن أسعار الأسهم في السوق أخذت في الانخفاض لأسباب غير موضوعية ، قام البنك المركزي بإتخاذ خطوات لشراء الأسهم بغضن المحافظة على أسعارها ، ولم يرم بذلك إلى إحداث توسيع في كمية النقود . فيجب في مثل هذه الحالة زيادة نسبة الاحتياط القانوني بجانب شراء الأسهم حتى لا تؤدي النقود ( التي تسلمتها البنوك التجارية ، نتيجة قيام البنك المركزي شراء الأسهم ) إلى التوسيع في كمية النقود . وإذا رغب البنك المركزي في إحداث إنخفاض في كمية النقود ، فينبعي أن يعمد إلى زيادة نسبة الاحتياط النقدي على نحو يجعل البنوك التجارية – بالرغم من تسلّمها نقوداً جديدة – تستدعي بعض أرصادها لمواجهة هذه الحالة .

ولتحقيق استقرار في أسعار الأسهم والحد من التوسيع في كمية النقود في الوقت نفسه ، لابد من وضع المدفدين في الحسبان ومعالجتها في وقت واحد على النحو الذي ذكرناه من قبل . و توفير السيولة للبنوك التجارية يعد هدفاً طويلاً الأجل يمكن تحقيقه دون عناء مع المحافظة على المصالح قصيرة الأجل . ويمكن زيادة النقد في الاقتصاد بوساطة الحكومة دون اللجوء إلى شراء الأسهم بوساطة البنك المركزي ، لأن هذه الوسيلة ليست الوحيدة لتحقيق ذلك <sup>(13)</sup> .

ولابد من أن نذكر ، أن البنك المركزي يجب أن يعتمد على إستعمال نسبة الاحتياط النقدي إذا رغب في إحداث توسيع أو تقلص في كمية النقود أكثر من إعتماده على بيع وشراء الأسهم . ويستعمل السلاح الأخير في الحالات التي لا تكون التعديلات في نسبة الاحتياط النقدي كافية لتحقيق هذا الهدف ، أو عندما يلزم تحقيق هذا الهدف خلال فترة قصيرة جداً للتغلب على موجة تصميمية غير عادية . وهناك إعتماد متزايد في الآونة الأخيرة على إستعمال نسبة الاحتياط النقدي للسيطرة على كمية النقود أكثر من الاعتماد على بيع وشراء سندات في كثير من الدول . بعض الدول المتقدمة مثل استراليا ونيوزيلندا تقوم بمثل هذه الخطوات <sup>(14)</sup> .

---

١٣ – إذا قابلت الحكومة هذا النقص بالاستدانة من البنك المركزي فإن ذلك سيؤدي إلى زيادة كمية النقود في الاقتصاد .

14. Commission on Money and Credit-Monetary Management. pp. 95, 104, 115, 119 R.S. Sayes – Central Banking pp. 112, 120. Peter G. Fousek, Central Banking, p. 53.

وأسباب قيام البنك المركزي بشراء وبيع الأسهم التي تصدرها المؤسسات الحكومية بجانب الأسهم التجارية المتوافرة في السوق . هي : (أولاً) أن البنك المركزي يتعامل في الأسهم الأكثر استقراراً في السوق . وأسعار الأسهم الحكومية هي التي يمكن الاعتماد عليها لما تتمتع به الدولة من مقدرة إدارية . وكذلك ما يتعلق بسياساتها التي يمكن أن تضمن استقرار أرباح مشروعات القطاع العام . . . التي سوف تتعرض لها فيما بعد . (ثانياً) أن البنك المركزي لا يملك معياراً دقيقاً يستطيع أن يختار أو يرفض به الأسهم التي تصدرها المؤسسات التجارية . فيمكن أن يتحقق أرباح كبيرة لهذه المؤسسات من شراء البنك المركزي لهذه الأسهم . ومن ثم يصبح من السهل على هذه المؤسسات إصدار أسهم جديدة . والحصول على رأس مال إضافي . ولابد من معاملة تفضيلية لبعض المؤسسات الخاصة في بعض الأحيان . على أن يكون ذلك بناءً على معيار اقتصادي . وإذا قام البنك المركزي ببيع كمية كبيرة من أسهم بعض المؤسسات . فإن ذلك سيؤدي إلى انخفاض في أسعار أسهمها ، مما يعوق مقدرة هذه المؤسسات في الحصول على رأس مال جديد . ولا يوجد ما يدعوه للتعامل في أسهم المؤسسات الخاصة . إذ ربما يؤدي هذا . إلى ضرر لمؤسسة يكون أداؤها المالي ممتازاً أو العكس صحيح . ويعني الاقتراح القاضي بأن يشتري البنك المركزي أسهماً أكثر مما يبيع في الأمد الطويل ، أنه يستطيع توفير مزيد من رأس المال للاستثمار للحكومة . الأمر الذي يحقق المصلحة العامة للمجتمع ككل . وسوف لا يتيح إعترافاً من أي مواطن لأية معاملة تفضيلية لمؤسسات القطاع العام . بالإضافة إلى ذلك . هناك مبررات اقتصادية في دول تسعى لتحقيق الرفاهية . . تعمم إعطاء الصناعات العاملة في القطاع العام معاملة تفضيلية .

## ٥ - التعديلات في نسبة الإقراب :

يمكن لرجال الأعمال والمؤسسات الحصول على رأس المال للاستثمارات طويلة الأجل . إما على أساس المضاربة أو المشاركة في الأرباح كما أوضحتنا في ظل النظام المصرفي المقترن<sup>(١٥)</sup> . وتحتاج المشروعات إلى رأس مال لضمان سير المشروع بكفاءة في الأمد القصير . ويمكن أن توافر على أساس المضاربة أو المشاركة في الأرباح أو مقابلتها عن طريق القروض قصيرة الأمد . وأحد الاقتراحات العملية : أن تقدم القروض قصيرة الأجل على أساس المبالغ المستمرة لفترة طويلة الأمد . ولاشك أن نسب المبالغ المقترضة على أساس القرض والمبالغ المتوافرة عن طريق الأسهم أو على أساس المضاربة في القطاعات . . . مختلفة . إلا أنه من الممكن إيجاد متوسط للنسبة بين هذين القوبلين بالنسبة للاقتصاد ككل . إذ أن هذه النسبة تعتمد على عوامل أخرى ، مثل أساليب الإنتاج أو المعدات الخاصة بتخزين السلع وسرعة بيع السلع النهائية وعدم تعرض السلع إلى تغيرات فجائية . وعلى البنك المركزي أن يوجد نسبة على أساس التجارب السائدة حالياً . توفر لرجال الأعمال كمية معقولة من القروض ، وإذا رأى

البنك المركزي إختلافاً خطيراً في التوازن بين رأس المال طويل الأجل والقروض قصيرة الأجل يمكن أن يؤدي إلى أزمة تعاني من جراءها المؤسسات . فلابد من مواجهة هذه الحالة بتعديل نسبة الإقراض . وإذا اختلفت النسبة بحيث صار عرض القروض قصيرة الأجل .. أقل من رأس المال المتوفّر في الأجل الطويل . ولم تلب إحتياجات رجال الأعمال قصيرة الأجل . فإن ذلك يؤدي إلى كساد النشاط الاقتصادي . وربما يلتجئ رجال الأعمال على ضوء احتياجاتهم الملحة إلى جزء من رؤوس أموالهم المستثمرة في الأجل الطويل ، ليقابلوا بها هذه الاحتياجات الملحة ، مما يضر بالملحة العامة ، لأنه لا يتفق والاستخدام الأمثل لهذه الأموال ، إذ أن هذه المبالغ ستتوفر لفترة ثلاثة أشهر ، وال الحاجة إليها تكون أحياناً لمدة أسبوع قليلة . ويمكن للبنك المركزي - في مثل هذه الحالة - أن يقوم بزيادة نسبة الإقراض ، فيؤدي إلى زيادة المعروض من القروض . وربما يحدث من جراء ذلك نقص مماثل في المبالغ المعروضة على أساس المضاربة . وحيث أن مدة القروض أقصر من المبالغ المقدمة على أساس المضاربة ، فإن ذلك يؤدي إلى ربح أعلى . . . نتيجة استخدام هذه المبالغ على هذا النحو .

والمؤشر الذي يدل على إنخفاض حجم المعروض من المبالغ . ومن ثم ضرورة زيادة نسبة الإقراض : هو عدم مقدرة البنوك التجارية مقابلة الطلب على هذه القروض . ورفض حتى ما تتحسّبه مهماً . فتضرر البنك للإعتذار عن طلبات كثيرة . والعكس صحيح عندما يكون الطلب على هذه القروض قليلاً ، وتكون الطلبات أقل من المبالغ التي يمكن أن تفرض ، وستقوم البنوك التجارية - في هذه الحالة - بمنع كل طالب قرض . وإن كانت حاجته غير ضرورية . وهذا ينبع إلى أن نسبة الإقراض أكبر مما يجب وينذر بضرورة تخفيضها . وسوف يؤدي تخفيض نسبة الإقراض - في هذه الحالة - إلى زيادة المبالغ المستثمرة في الأجل الطويل في الاقتصاد وتخفيض النسبة . بالإضافة إلى أنه يؤدي إلى ترشيد استخدام القروض بوساطة المشروعات .

لقد إقترح المؤلف سن القوانين التي تلزم البنوك التجارية بمنع قروض غير ربوية قصيرة الأجل تماشياً نسبة محددة من حساب القروض وذلك بمنحها لمن يرغب سواء من الجمهور أو الحكومة . وبدون هذه القوانين سوف لا تقدم البنوك على منح مثل هذه القروض . والمبدأ الذي يحكم تحديد نسبة الإقراض هو مقابلة الاحتياجات الملحة مثل هذه القروض قصيرة الأجل ، ثم يأتي بعد ذلك استخدام معظم ماتبقى منها في حساب القروض في الاستثمارات المربحة . وسيضيع البنك المركزي التعديلات الالزمة في نسبة الإقراض . لضمان توفير إحتياجات القروض لرجال الأعمال والمستثمرين والمنشآت والحكومة .

إن التعديل في نسبة الإقراض لا يؤثر في إجمالي عرض النقود أو في إجمالي الودائع المصرفية . لكن لو استبعدنا المستثمرين والحكومة ، كما فعلنا حتى الآن ، فإن هذا التعديل لا يؤثر كذلك على مجموع المبالغ المتاحة لرجال الأعمال .

غير أنه يؤثر على نسبة المبالغ المنوحة على أساس القرض إلى المبالغ المنوحة على أساس المضاربة . كما يتضح من البيان التالي :

إن السطر الأول من الجدول رقم (٣) يوضح الموقف الشامل لميزانية البنك عندما تكون نسبة الإقراض ٥٠٪ . والسطر الثاني يوضح زيادة نسبة الإقراض بـ ٢٥٪ (أي ٧٥٪) والسطر الثالث يوضح أثر تخفيف النسبة بـ ٢٥٪ (أي ٤٧٪) .

جدول رقم ٦

تأثيرات تعديلات نسبة الأقراض « بالروبية »

الحصـــــوم		الأصـــــول				نسبة الأقراض
ودائع المضاربة	ودائع القروض	الأموال المقدمة على أساس المضاربة	القروض المقدمة	الاحتياطي النقدى		
٤٠٠٠٠	٦٠٠٠٠	٦٠٠٠٠	٣٠٠٠٠	١٠٠٠٠		٪٥٠
٤٠٠٠٠	٦٠٠٠٠	٥٨٥٠٠	٣١٥٠٠	١٠٠٠٠		٪٥٢٥
٤٠٠٠٠	٦٠٠٠٠	٦١٥٠٠	٢٨٥٠٠	١٠٠٠٠		٪٤٧٥

إن تعديل نسبة الإقراض لا يؤثر في حساب القروض أو حساب المضاربة ولا الرصيد النقدي . إنما يؤثر فقط على القروض المقدمة ، أو القروض المقدمة على أساس المضاربة . والمقارنة بين السطر الأول والثاني توضح لنا أن زيادة نسبة الإقراض بـ ٢٥٪ تؤدي إلى تخفيف المبالغ المقدمة على أساس المضاربة بـ ١,٥٠٠ روبيه ، في حين يوضح السطر الثاني أثر تخفيف نسبة الإقراض . إذ أن القروض المقدمة ستتخفيف بمبلغ ١,٥٠٠ روبيه في حين أنها ستزيد المبالغ المقدمة على أساس المضاربة بالقدر نفسه . لقد رأينا - من قبل - عند مناقشة اللوائح المنظمة للاقتراض : أن المبالغ التي يقرضها البنك المركزي للبنوك التجارية ، تعتمد على كمية القروض التي تقدمها البنوك التجارية للراغبين في الائتمان ، وبالضرورة : فإن أي تعديل في نسبة الإقراض سيؤثر على الاقتراض الذي يسمح به البنك المركزي . وإذا لم يرغب البنك المركزي في تعديل الكميات التي يقرضها . فإنه ينبغي - في هذه الحالة - تعديل نسبة الإقراض في نفس الوقت الذي جرى فيه تعديل لنسبة الإقراض . أما إذا كان التعديل في نسبة الإقراض ضئلاً ، والموقف السائد لا يستلزم تعديل نسبة الإقراض ، فلا داعي لاتخاذ هذه الخطوات في مثل هذه الحالة .

## ٦ - إستعمال أدوات أخرى متنوعة : -

ينبغي للبنك المركزي « لتحقيق الأهداف التي يسعى إليها عن طريق السياسة النقدية والوسائل الأخرى اللازم إتباعها » أن يتخذ وسائل متعددة . . . في أن واحد معاً في أغلب الأحيان . . . لتحقيق هدف معين . مثال ذلك : إذا أراد البنك المركزي محاربة نضم خصم حاد . فيلزمه أن يلجأ للحد من كمية النقود . أو زيادة نسبة الاحتياط النقدي . أو تخفيف نسبة الاقتراض للصناعات التي تتمتع بنسبة نمو عالية . أو بيع الأسهم . . . ويمكن إتخاذ جميع هذه الإجراءات في وقت واحد . وبالمثل : عندما يرغب البنك المركزي في محاربة الكساد . فيلزمه أن يلجأ إلى تخفيف نسبة الاحتياط النقدي . أو زيادة نسبة الاقتراض لصناعات معينة . أو شراء الأسهم . ومن حقه أن يتخذ جميع هذه الإجراءات في نفس الوقت . ويمكن ضرب العديد من الأمثلة التي توضح أن أهداف السياسات المتعلقة بعرض النقود . أو النسبة بين القروض وأموال المضاربة وأسعار الأسهم . يمكن تحقيق توازن بينها . . . بفعالية . وذلك باستعمال أدوات متنوعة في وقت واحد .

والنتيجة التي توصلنا إليها : هي أنه - بالرغم من تحريم الفائدة - فإن البنك المركزي « في نظامنا المقترن » يمكن أن يؤدي كل الوظائف العادلة التي ينبغي على البنك المركزي القيام بها . وللسياسة النقدية - في ظل هذا الاقتصاد - فوائد يمكن صياغتها على نحو من . تواجه به الظروف المتقلبة . ويتم إنشاء البنك المركزي في النظام المقترن برأس مال حكومي . وتعطى مصاريف تكاليف إدارته من الارباح التي يحققها من بيع الأسهم الحكومية . وهذه الارباح ليست مضمونة بشكل قطعي . إذ ربما لا تفي بجميع هذه التكاليف . إذ لا بد من إتخاذ أحد أسلوبين : إما عد البنك المركزي جهازاً يقوم بأداء خدمة إجتماعية لابد منها . وتحمل نفقاته الخزانة العامة . . . كشأن سائر الخدمات الاجتماعية الأخرى التي لابد من توفير موارد مالية لها . وإما أن تتحمل البنوك التجارية تكاليف إدارة البنك المركزي . ويمكن أن يتم فرض رسم حسب نسبة رأس المال العامل للبنوك التجارية على كل البنك . أو أن ينحصص جزء من دخل هذه البنوك لهذا الغرض .

والمبدأ المفضل عند المؤلف : هو أن تتحمل الدولة نفقات البنك المركزي . ويمكن لها أن تفرض ضريبة خاصة على المعاملات المصرفية تخصصها لتمويل نفقات إدارته .

## الفصل السابع

### النظام المصرفي والمالية العامة

لم يتعرض الهيكل المقترن للنظام المصرفي الالاربوي في الفصول السابقة لعلاقة هذا النظام بالمالية العامة . فبدون وصف دقيق للأهداف التي يسعى لتحقيقها والوسائل التي يتخذها للحصول على موارد مالية . وبدون وصف دقيق كذلك للفوائد العامة للدولة الإسلامية ، يصبح وصف النظام المالي ناقصاً ، ولابد من مناقشة تفصيلية لهذا الامر . ولا يمكن أن تم مناقشته فقط ضمن مناقشة النظام المصرفي الالاربوي ، إذ أن هناك قضيتين من قضايا المالية العامة ، ترتبطان بقضايا النقد والبنك . ولابد من طرحهما في هذا المجال وهما : إمكان حصول الدولة على التفروض . أو حصولها على الأموال . . على أساس المضاربة .

وتتضمن سياسات البنك المركزي التقدمة للأهداف العليا لهذه الدولة . وتصاغ على ضوء هذه الأهداف . وتتصبح أعمال البنك المركزي وتنظيماته أكثر تعقيداً عند دراستها في إطار تحقيق السياسة الاقتصادية للدولة . وبخاصة في مجال تحقيق الأهداف الكبيرة . وسيكون من الممكن – بعد مناقشة القضيتين المذكورتين في الفقرة السابقة - تحديد بعض المسؤوليات والوظائف الجديدة التي سيقوم بها البنك المركزي .

ولاريب أن الدولة الإسلامية مؤسسة ذات أهداف . وإتفاقها العام يهدف إلى تحقيق هذه الأهداف . ولابد من توافر الموارد المالية . وباختصار نقول : إن الدولة الإسلامية – شأنها شأن الدول المعاصرة الأخرى – ستستعمل الوسائل المتبقية في تعبئة الموارد المالية : كالضرائب ، وأرباح المشروعات العامة . والحصول على رؤوس الأموال عن طريق المضاربة أو المشاركة . ونذكر – بإختصار – حاجة الدول الإسلامية للموارد المالية . وضرورة إكتشاف موارد جديدة .

وناقش المؤلف المسؤوليات الاقتصادية للدولة الإسلامية التي تمثل العامل الحاسم لتحديد هذه المشكلة في أعمال أخرى <sup>(١)</sup> ، وخلاصة ما توصل إليه المؤلف في تلك المناقشة : أن الدولة الإسلامية يجب عليها أن تقوم بتأمين الحاجات الأساسية لجميع رعاياها . إلى الحد المقبول . فعليها أن تعمل على تأمين : الغذاء ، واللباس ، والمسكن ، والعناية الطبية ، والتعليم . . لكل فرد . وأن تعمل على الحفاظة على

١ - المسؤوليات الاقتصادية للدولة الإسلامية في كتاب نظرية الملكية في الإسلام (الاردية) المجلد الأول . عام

١٩٦٧ م ص ٩١ - ١٠٠ .

حياة المواطنين وشرفهم ومتلكاتهم ، وأن تمنعهم من أي أعتداء . ويجب أن تقوم الدولة الإسلامية بالتنمية الاقتصادية والاجتماعية حتى تقوى على القيام بواجباتها الأخرى ، كما يجب عليها أن تعمل على تحقيق عدالة توزيع الثروة والدخل في المجتمع . وهي : بوصفها دولة تقوم على الشورى . . . تسعى لتوفير الحاجات العامة ، التي تتزايد بصورة مستمرة كما نشاهد في الدول المعاصرة .

والتنمية الاقتصادية هدف تسعى دولة الرفاهية الحديثة إلى تحقيقه ، وعلى الدولة الإسلامية أن تسعى إلى تحقيقه بصورة أقوى ، لأن أهداف الدولة مرتبطة بالتقدم الاقتصادي والاجتماعي ، وهي ضرورية لتحقيق الاستقرار الاجتماعي . وتسعى الدولة الإسلامية إلى تعزيز القيم الروحية والأخلاقية ، وإلى بذر الخير وإجتناث الرذيلة لتنمية شخصية الفرد وحمايته ضميره وحريته ، وحمايته من الاستغلال . . لإقامة مجتمع نظيف ومنظّم . وستستخدم الدولة النظام المالي ، والمالية العامة ، كوسائل لتحقيق هذه الأهداف . ولم تضع الشريعة الإسلامية قيوداً على الدولة في تعبئة مواردها ، فيمكنها أن تستخدم وسائل كثيرة حسب ظروفها<sup>(2)</sup> . ويكتفي المؤلف بشرح استخدام الدولة أسلوباً للتمويل عن طريق القروض ، ويأمّنها الحصول على قروض من الجمهور . . أو أموال ، إما على أساس المضاربة أو الشراكة دون أساليب التمويل المعروفة .

#### النفقات والإيرادات العامة :

هناك بعض النفقات العامة للدولة . مثل نفقات : الإدارة المدنية ، والقضاء ، والهيئة التشريعية ، والمحافظة على الأمن والنظام . . . وهي النفقات العادلة ، أو نفقات الدفاع التي يجب تمويلها من الموارد الضريبية . وكذلك توفير الخدمات الاجتماعية الأساسية ، مثل التعليم والصحة .

ويجب توفير الحاجات الأساسية للناس من العشر والزكاة . وكذلك نفقات الدعوة إلى الإسلام عن طريق أجهزة الراديو والتلفاز والأفلام . والدعوة إلى الفضيلة ومحاربة الرذيلة . . . يجب تلبيةها من الأموال التي تجبي تحت ظل أوصي الشرعية . ومن المصادر الإضافية .

وتحتاج التنمية الاقتصادية إلى موارد مالية ضخمة ، لا يمكن أن تأتي من الموارد الضريبية ، بالرغم من أهميتها كمورد من موارد الإيرادات . إنما يمكن الحصول عليها من ممتلكات الدولة ، أو من غلة وأرباح المؤسسات التجارية والصناعية التابعة للدولة . إلا أنه في ظل الدولة الحديثة ، وبخاصة الدول النامية ، فإن الإيرادات من هذه المصادر - في العادة - لا تكفي لتنفطية هذه النفقات ، ويصبح من الضروري تعبئة بعض المدخرات الخاصة . عن طريق المضاربة أو الشراكة ، أو عن طريق القروض . وذلك تمويل المشاريع التنموية .

وفي إطار التخطيط للتنمية الاقتصادية ، لا بد من توجيه عناصر الإنتاج ، مثل : الأرض والأيدي العاملة وأدوات الإنتاج . . . إلخ . وتحويلها من إنتاج السلع الإستهلاكية إلى إنتاج السلع الرأسمالية أو السلع المعمرة ، وبخاصة في الصناعات الأساسية التي تقوم بإنتاج الآلات الصناعية وأدوات الإنتاج

التي يمكن أن تقوم بإنتاج السلع الاستهلاكية . فتعبة الموارد المالية من الجمهور عن طريق المضاربة أو الضرائب تؤدي إلى انخفاض القوة الشرائية . ومن ثم فإن الطلب على السلع الاستهلاكية ينخفض ، مما يؤدي إلى الاستغناء عن بعض عناصر الانتاج يمكن استغلالها في المشروعات التنموية . ولابد من اتخاذ هذه الإجراءات لمنع إستغلال معظم الموارد في إنتاج السلع الاستهلاكية التي تؤدي إلى عدم توافر الموارد المالية وتعيق تحقيق تجارية اقتصادية شاملة في البلاد . ويجب على الدولة الإسلامية أن تتخذ جميع التدابير لتحقيق التنمية الاجتماعية التي هي من المسؤوليات الرئيسية للدولة الإسلامية . وفي حالات الحرب لابد لخزانة من مقاولة نفقات الدفاع . وفي مثل هذه الظروف تحتاج الدولة إلى دعم المواطنين « بالتربيه أو إقراض الدولة » لأن فرض مزيد من الضرائب فقط لا يكون كافياً ، ذلك أن فرض الضرائب بعد حد معين يثير مشكلات سياسية وإجتماعية وإقتصادية وإدارية .

وربما تحتاج الدولة إلى قرض لتمويل حاجة طارئة ، كذلك الحال لبعض الدول التي تحصل على إيرادات كبيرة في مواسم معينة من السنة . . . دون أخرى ؛ مثل المواسم التي تحصل فيها الدولة على العشر ، وعلى الضرائب الأخرى ، إلا أن النفقات العامة متكررة على مدار العام ؛ مثل المرتبات والأجور . . . إلخ وتحتاج الخزانة لمقابلة الاحتياجات اليومية في بعض الأحيان . . . إلى الاستعانة بالقروض . وهذه الحالة تواجه معظم الدول المعاصرة . وتحتاج معها بعض الدول إلى إصدار سندات الخزانة للحصول على هذه القروض . واستخدام القروض – بالإضافة إلى أنه وسيلة للتمويل الطاريء – فهو يخدم وظيفة إقتصادية مهمة ، هي السيطرة على الطلب الفعال . . . وربما يكون ذلك الهدف الرئيسي من وراء تعبيء القروض ، وتستخدم هذه الوسيلة ، مع زيادة الضرائب ، للحد من التضخم ، وبخاصة في الحالات التي تفشل فيها زيادة الضرائب فقط في تحقيق هذا المدف . وإذا رأت الدولة أن الظروف الاقتصادية تقتضي زيادة الطلب الكلي ، فيمكن للدولة أن تقوم بإعادة دفع القروض العامة ، ولا يوجد ما يمنع الدولة الإسلامية من إستعمال هذه الأداة – المالية ، وبخاصة . . عندما تكون الدولة مضطرة إلى أن تلجأ إلى الاقتراض .

وطلاق المالية العامة والاقتصاد يدركون الأسباب التي تدفع الدولة للاقتراض من الجمهور أو الحصول على رؤوس أموال للمضاربة . ويجد أن نصيف . . أنه لا يوجد في الشريعة ما يمنع الدولة الإسلامية من الحصول على رؤوس أموال على أساس المضاربة . فلا يوجد ولم تكشف الدراسات عن وجود نص يمنع الدولة من فعل ذلك ، بل على العكس . . . هناك شواهد من الشريعة تشير إلى أن خطوات عملية إتخذت في هذا المجال . وأشار علماء الإسلام إلى الظروف التي يمكن أن تحتاج فيها الدولة الإسلامية إلى القروض . وهناك شواهد أيضاً على أن الدولة الإسلامية قامت بتخصيص أراضيها على أساس المشاركة في الحصول ، وعلى أساس تمويل رؤوس الأموال من الخزينة العامة على أساس المضاربة<sup>(٣)</sup> .

---

٣ - نظرية الملكية في الإسلام (مراجع سابق . (بالأردية) مجلد ٢ : الفصل ٩ .

ويمكن أن تلجأ الدولة إلى إصدار نقود جديدة ، أو إلى التوبيل بالعجز ، لتوفير احتياجاتها . فإذا زاد الانفاق العام على الإيرادات العامة « بما فيها القروض من الجمهور أو رؤوس الأموال المقدمة على أساس المضاربة » فإن العجز يمول بإيجاد نقود جديدة . وستؤدي الزيادة الناتجة في كمية النقود إلى زيادة مؤقتة في مستوى الأسعار ، مما يؤدي إلى انخفاض القوة الشرائية للنقد مقابل السلع والخدمات ، مما يمكن الدولة من أن تسيطر بعض الشيء على حجم السلع والخدمات . ولا يمكن تحقيق هذا الهدف في بعض الأحيان بوسائل أخرى ، وللتمويل بالعجز نفس أثر الضريبة ، إلا أن عبء يقع على الأغنياء والفقراء على السواء . وإذا قامت الدولة باستعمال التوبيل بالعجز في بناء مشروعات جديدة توتى – خلال فترة وجيزة – سلعاً استهلاكية وفيرة ، فإن مستوى الأسعار يمكن أن يعود إلى ما كان عليه من قبل ، ويمكن أن تستعيد النقود قوتها الشرائية . ويمكن أن يستخدم التوبيل بالعجز في الدول النامية لتحقيق التنمية الاقتصادية وبناء المشروعات . وتوضح التجارب أن النتائج المتحققة من هذا الاستعمال .. ليست طيبة ، إذ أن الأسعار لا تعود إلى ما كانت عليه ، وسبب آخر يدعونا لرفض هذه الوسيلة ، هو : أن ارتفاع أسعار السلع يؤدي إلى زيادة دخول بعض أفراد المجتمع ، الذين يستفيدون من هذه الظروف بصورة كبيرة . في حين تعاني فئات المجتمع الأخرى .. معاناة حادة من هذا الوضع ، مما يجعل تحقيق العدالة الاجتماعية أمراً صعب المنال . ويمكن تبني هذه الوسيلة في الحالات غير العادلة ، أي عندما تكون هناك جائحة ، أو حالة حرب ، أو ظروف غير طبيعية ، وذلك ضمن إجراءات مالية أخرى .

### توفير رؤوس الأموال على أساس المشاركة أو المضاربة :

هناك بعض المشروعات المهمة في القطاع العام أو المشروعات المتعلقة بالتنمية الاقتصادية ، تلك التي يجب أن توفر لها رؤوس الأموال من الجمهور على أساس المضاربة أو المشاركة . وهناك بعض المشروعات التي تنتج مواداً حاماً يمكن بيعها في السوق . ويمكن إستعمال المضاربة أو المشاركة للتمويل ، إلا أن هذا النوع من التوبيل لا يمكن إستعماله في المشروعات الحكومية التي لا تقوم ببيع منتجاتها في السوق ، مثل : مشروعات الطاقة النووية ، وصناعة السلاح والذخيرة ، ومشروعات الري الشخصية ، ومشروعات الطاقة المائية ، ومعظم مشروعات المواصلات والاتصالات التي توفر خدمات إجتماعية كبيرة . ولا يمكن تحديد أسعارها على أساس تحقيق الربح فقط .. بل على التقيض . فإن صناعة قطع الغيار ، والأدوات الكهربائية ، والساعات ، والريديوهات ، والتلفاز ، والسيارات ، والآلات ، والمعدات الزراعية .. والمصانع إلى جانب الصناعات الثقيلة التي تحتاج إلى تمويل طويل الأجل لتبدأ في الإنتاج الكامل .. مثل : مصانع الصلب ، والنحاس ، والالمونيوم ، وإستخراج المعادن .. والصناعات البتروكيمياوية .. وصناعات أخرى متعددة يتوافر فيها الشرط الذي ذكرنا ، وهو أنها يمكن أن تنتج سلعاً وتبيعها في السوق . إلا أنها مشروعات طويلة الأجل تواجه عادة مشكلة تتعلق بحسابات توزيع أرباحها .

ويمكن أن تم الاستثمارات الرأسمالية في الصناعات القومية على أساس المشاركة أو المضاربة .. ومن المهم أن يثق الجمهور في أن مدخراتهم التي إستثمرت في هذه الصناعات ستعود بعد فترة معقولة بعائد

معقول ، والمخاطر التي تجف بها الاستثمار لا تزيد على المخاطر العادلة للاستثمارات في القطاع الخاص . وإذا نجحت الدولة الإسلامية في إقامة هذا النظام لتمويل الاستثمارات الرأسمالية ، فيمكنها أن تقوم بتبعة موارد مالية - على نطاق كبير - من الأفراد والمؤسسات . فإن إقامة هذا النظام ممكن ، ولا يوجد ما يمنع الحكومات القيام به . وقنا - من قبل - بشرح الفرق بين المشاركة والمضاربة بالتفصيل ، آخذين الفرق بعين التقدير . فهناك أسلوبان يمكن أن تستعملهما الدولة للحصول على الموارد المالية من الجمهور .

هما :

الأول - يعتمد على المضاربة .

الثاني - يعتمد على المشاركة ، وكما سنشرح بعد ، فإن تنوع الاستثمارات يجعل عملية تبعة الموارد المالية أمراً سهلاً .

### أسهم المضاربة الحكومية :

يمكن أن تحصل حكومة الدولة الإسلامية على رؤوس أموال للاستثمار في مشروعات يقوم بها القطاع العام عن طريق إصدار أسهم مختلفة بفئات محددة ول فترة زمنية معينة . كأن تصدر أسهماً بفئات ١٠٠٠ روبية ، أو ١٠،٠٠٠ روبية ، أو ١٠٠،٠٠٠ روبية . ويجب أن يحتوي كل سهم على تاريخ إستحقاق السداد بعد حساب الربع أو الخسارة . ويمكن أن يحدد التاريخ بستة أشهر أو عام أو عامين أو خمسة أعوام .. وهم جرا . وسيحتوي كل سهم على الشروط التي تحدد كيفية المشاركة في الربع بين الدولة والجمهور . فيمكن أن يتحدد نصيب الدولة على أساس الثالث أو الرابع أو النصف .. والباقي من نصيب المساهمين . أما إذا واجه المشروع خسارة ، فإن رأس المال سينخفض بنسبة الخسارة وقت السداد ( تم شرح الأسس المهمة عند مناقشة القواعد الشرعية التي تحكم هذه المسائل ) . ولقد سبق التعرض في الفصول السابقة لكيفية حساب الربع والخسارة بوساطة الدولة . وعلى الدولة أن تقوم بمراجعة سنوية أو نصف سنوية للمشروعات . وتحسب عندئذ أرباح وخصائص المساهمين . وقنا في الفصول السابقة بشرح الإجراءات الخاصة بكيفية مشاركة الأرباح والخسائر .

ويكفي إحتساب نصيب الأسهم على أساس سنوي أو نصف سنوي . وإن كان موعد سداد الأسهم أطول من ذلك ، كأن تكون واجبة السداد بعد عام أو عشرة أعوام ، فإذا حقق المشروع ربحاً فيجب سداد نصيب الأسهم من الربع عند عمل المراجعة السنوية . أما في حالة الخسارة ، فيجب إخطار المساهمين بأن رأس مالهم سينقص بنفس نسبة الخسارة . وينبغي ألا يتطلب منهم مواجهة الخسارة كما يجب إحتساب الربح في ضوء الميزانيات السنوية عند نهاية مدة السهم . ويدفع المساهمين قيمة مساهمتهم مع إضافة الربح أو خصم الخسارة التي تكبدتها المشروع خلال هذه الفترة . وتكون التسوية أيسراً إذا طابق عمر المشروع عمر الأسهم ، إلا أن الاستثمار في الأسهم المختلفة في أوقات سدادها لا يشكل عقبة .

وفي كل عام يمكن أن تصدر الحكومة أسهم مضاربة تباع لتعبئة موارد مالية جديدة ، ويجوز أن تقوم الحكومة في الوقت نفسه بإعادة دفع قيمة الأسهم التي طرحتها على أساس المضاربة . إذا حان موعد سدادها . ويجب أن تبذل الجهود لضمان تدفق موارد مالية جديدة عن طريق الاسهم أكبر مما ستقوم المؤسسات بسداده . حتى لا تواجه قصوراً في روؤس أموالها .

وحتى يمكن لمثل هذه المجهودات أن تتحقق في إقتصاديات الدول النامية ، يجب أن تولي الدولة عناية خاصة لهذا المهدف ، وأن تعمل على مراقبة نفقات المؤسسات الإدارية ، ونفقاتها على الأجهزة الأخرى . ويمكن للدولة (في حالة إنخفاض الطلب على أسهم المضاربة ، في بعض الأحيان ) أن تقوم بإتخاذ إجراءات أخرى ، مثل تغيير نسبة المشاركة في الأرباح ، على نحو يمكنها من إجتذاب مزيد من مدخلات المواطنين الراغبين في نسبة أعلى من الأسعار . ويمكن أن تتخذ الدولة إجراءات أخرى ، أو أن تجعل الأرباح الناتجة من أسهم المضاربة معفاة جزئياً أو كلياً من الضريبة ، أن يقتصر هذا الاعفاء على أسهم القطاع العام فقط ، إذ أن ذلك سوف يزيد حجم الاستثمار في أسهم المضاربة الحكومية بدلأً من الاستثمار في مجالات أخرى .

ومخاطر الخسارة في نظامنا المقترن يمكن أن لا تكون عائقاً للطلب على أسهم المضاربة ، لأن تحريم الربا في الاقتصاد الإسلامي يجعل جميع مجالات الاستثمار معرضة للمخاطر ، لذا . . . فإن مخاطر الخسارة – في حد ذاتها – لا تكون عائقاً لتعبئة الموارد المالية بوساطة مؤسسة القطاع العام على أساس المشاركة أو المضاربة .

وسيكون العائق هودرجة المخاطرة أي أن احتمال المخاطرة في الاستثمار معين مثلاً ربما يكون أكبر من فرص الاستثمار في الحالات الأخرى الممكنة ؛ كالإيداع في ودائع المضاربة ، أو شراء أسهم المؤسسات الخاصة . وإذا تبين للراغبين في شراء الاسهم الحكومية أن درجة المخاطرة في الاستثمار في هذه الاسهم أقل من الاستثمار في القطاعات الأخرى ، سيفضلون الاستثمار في القطاع العام . ويمكن لادارات الصناعات المملوكة للقطاع العام أن تتنافس فيه مؤسسات القطاع الخاص ، وتجعل احتمال حدوث خسارة شيئاً غير محتمل الحدوث عملياً ، وإذا أخذنا احتمال عدم حدوث خسائر في الواقع العملي فسيكون العامل الحاسم لل الاستثمار هو معدل الربح ، إلا أن الشك في معرفة الربح ، أفضل من الشك في عدم تتحققه البته . وفي حالة عدم وجود احتمال إفلاس المؤسسات العامة أو تعرض رئيس المال للنفقات ، تصبح تعبئة الموارد المالية لهذه المؤسسات أمراً ميسوراً . وإذا تمكنت الدولة من حبس إدارة هذه المؤسسات خلال سنوات مستمرة ، تمكنت من الحد من الخالفات المالية ، والحد من النفقات الإدارية ، وإستطاعت إعادة أموال الأسهم المستحقة في وقتها مع العائد الذي ينبغي سداده لهذه الاسهم . وسوف تجعل الجو أكثر ملائمة لشراء هذه الأسهم عند بداية تعامل الجمهور مع النظام الالاربوي الجديد ، إلا أنه سيزول تخوف الجمهور من التعامل مع النظام المقترن ، إذا ثبتت صلاحية هذا النظام وفعاليته .

والافتراض القاضي بعدم وجود مخاطر في أسهم المضاربة الحكومية التي تنتج السلع والخدمات ذات الطلب المتزايد ، يبني على منتجاتها مثل : صناعات الصلب ، والأسمنت ، والآلات ، وقطع الغيار ، والأدوات الزراعية ، والسلع الكهربائية .. وهم جرا ، ويمكن أن يتجاوز الكيابات المطلوبة نتيجة سوء التخطيط ، مما يؤدي إلى خفض أسعار السلع ، إلا أن هذه حالات نادرة الحدوث . والمؤسسة الحكومية بوصفها البائع الوحيد أو الرئيسي لهذه السلع ، تستطيع التحكم في الكيابات المتاجة ، من ثم التحكم في سعرها . ويجب على المؤسسة الحكومية وضع السعر الذي من شأنه أن يحقق الربح المناسب .

والسياسة العملية في هذا المجال ، أن تقوم المؤسسة بتحديد سعر يضمن للمستثمرين عائداً مناسباً مقارناً بالاستثمار الممكن في المجالات الأخرى على أساس المضاربة في مشروعات القطاع الخاص مثلاً . وتوضح التجربة أن الحكومات ، في كثير من البلدان ، تجذب رؤوس الأموال للقطاع العام عن طريق سعر فائدة محدد ، وبالرغم من أن سعر الفائدة يؤدي إلى زيادة تكاليف الأنتاج ، إلا أن المؤسسات العامة تحقق أرباحاً ، وتقوم بالزائد من الاستثمارات . ولا يوجد سبب يمنع المؤسسات العامة - في الدولة الإسلامية - من تحقيق ذلك ، وهي تملك التأثير على أسعار منتجاتها ، وعلى إجتذاب رؤوس الأموال عن طريق المضاربة والاستثمار في استثمارات جديدة <sup>(٤)</sup> . والفرق بين مشتري أسهم المضاربة الحكومية والذين يقدمون التفروض بفوائد في الواقع العملي ، هو أن معدل الربح لا يتحدد سلفاً ولا يكون ثابتاً وهو عرضة للتقلب ، إلا أنه يمكن في الواقع الحد من التقلبات الحادة في معدلات الأرباح حتى لا تحدث أرباح هائلة أو خسارة فادحة .

وليس لحاملي أسهم المضاربة حق المشاركة في إتخاذ سياسات المؤسسة والمشاركة في إدارتها . وينبغي استثمار الأسمهم التي طرحت باسم مؤسسة معينة في هذا المشروع دون غيره ، وألا تتحذ الحكومة أية سياسات تؤدي إلى تغيير طبيعة المشروع ، أو تؤثر بالحاق الضرر بأصحاب الأسمهم . وإذا أقتضت المصلحة العامة ذلك ، فلابد من إخطار أصحاب الأسمهم قبل وقت كاف ، ليتمكنوا من سحب رؤوس أموالهم إذا شاءوا ، أو شاء بعضهم ، وتصبح المؤسسات التي تنشأ بوساطة أسهم المضاربة ملكاً للدولة وليس لأصحاب الأسمهم . وشأن هؤلاء شأن المستثمرين في مشروعات قائمة تحت إدارة وإشراف أصحاب المشروع . والدليل الوحيد الذي يثبت حقوقهم في المشروع ، هو وثائق الأسمهم التي تم تحريرها وقت شراء هذه الشهادات «المبادرة بأسمهم المضاربة الحكومية» للأفراد والمؤسسات الخاصة . وتسجيل أسماء المستثمرين والمعلومات الضرورية لحملة الأسمهم . وتدفع قيمة الأسمهم عند إنقضاء أجلها مع الأرباح السنوية للمشتري ، وفي حالة وفاته .. فلورثته .

٤ - يمكن إنشاء صندوق إحتياطي لمواجهة حدوث خسائر في بعض السنوات ، وذلك بحفظ نسبة من الأرباح . ويمكن إعطاء أصحاب الأسمهم في أوقات الخسائر من هذا الصندوق ، وذلك لضمان عدم إنقاص رأسهم . وبالرغم من حدوث خسارة . وسبقت الإشارة إلى إستعمال مثل هذا الإجراء في الفصل الثالث .

وأسهم المضاربة الحكومية سوف تباع بوساطة مؤسسات الدولة فقط ؛ كالمبنك المركزي ، ومكاتب البريد ، وخزائن الدولة . ولا يسمح لمشتريها بنقل ملكية هذه الأسهم أو إعادة بيعها أو إستبدالها . وحاصلوا على أسهم المضاربة ليسوا مالكين لأي جزء من المشروع الذي استثمروا فيه رؤوس أموالهم . . أي أن شهادات الأسهم لاتعد شهادات تملك ، إنما هي إمداد المشروع برأس مال . وهذه السمة تميز أسهم المضاربة عن أسهم المشاركة في المؤسسة العامة التي سوف يتم شرحها في الفقرة التالية :

### أسهم المشاركة في المؤسسات العامة :

كما ذكرنا من قبل فإن التوقيل على أساس المشاركة يعطي مجالاً في إدارة المشروع ، وهو ما يميزها على أسهم المضاربة . ويعني هذا أن المشروع الذي يتم تمويله عن طريق المشاركة . . . يصبح مشروعاً مشتركاً ، وشهادات المشاركة - في هذه الحالة - هي وثائق تثبت المشاركة والملكية . فإذا قامت الحكومة مثلاً بإنشاء مشروع بعشرة ملايين روبية ، وتم الحصول على رأس المال عن طريق بيع ١٠٠ سهم بقيمة ١٠٠,٠٠٠ روبيه للسهم الواحد ، فيصير كل حامل سهم مالكاً  $\frac{1}{100}$  من جملة المشروع . فالملكية ، وحق المشاركة في إدارة المشروع ، يجب على الحكومة مراعاتها وهي تصدر أسهم المشاركة هذه . فإذا أرادت الحكومة إقامة مشروع برأس مال قدره عشرة ملايين روبية ، وطرحت ١٠٠ سهم قيمة كل سهم ١٠٠,٠٠٠ روبيه ، وقامت بشراء ٦٠ سهماً ، وتم بيع الأسهم الباقية للأفراد والبنوك . . أي أن الحكومة استثمرت في المشروع مبلغ ٦,٠٠٠,٠٠٠ روبيه ، وقام الآخرون باستثمار مبلغ ٤,٠٠٠,٠٠٠ روبيه ، ففي مثل هذه الحالة فإن إدارة المشروع وإتخاذ السياسات العامة والبرامج سوف تتولاها هيئة تتكون من عشرة أشخاص تعين الحكومة منهم ستة ويتخذه أصحاب الأسهم . . الباقي . وبالرغم من أن المشروع مشترك التوقيل ، إلا أن ضمان المصلحة القومية العامة تحمي أن يكون ممثلو الحكومة أغلبية في مجلس إدارة المشروع ، وأن يتولى ممثلو الحكومة المناصب القيادية بطريقة قانونية ، فإذا إشتهرت الحكومة أغلبية الأسهم .

ولابد من أن يوضع تصور واضح منذ البداية لكيفية إتخاذ القرار في مجلس الإدارة ، فاي القرارات مثلاً يحتاج إلى ثلثي الأصوات ، أو إلى ثلاثة أرباع الأصوات ، أو إلى أغلبية مطلقة ؛ فإنه لابد من صياغة اللوائح والقوانين على نحو يكفل حق المساهمين في إدارة المشروع بما يحقق مصالحهم . ولا يتعارض مع المصلحة العامة .

ويجب أن تتم إدارة المشروع . . المالية ، على نحو لا يجعل التزامات المساهمين تتعدي حدود ما قدموه من رأس مال ، وألا تكون هناك أية استثمارات بقروض طويلة الأجل . وحتى القروض قصيرة الأجل والقروض الأخرى ، يجب أن تكون في حدود إجمالي رأس المال ، إلا إذا استدعي الأمر . وفي بعض الصناعات مثلاً استثمارات ضخمة عن طريق تمويل طويل الأجل ، إلا أنه لابد من إشعار المساهمين بأن التزاماتهم المالية هي التزامات غير محدودة .

وينبغي أن تطرح أسهم المشاركة بصورة متنوعة ، ولدد محددة . فالأسهم ذات القيم النقدية المختلفة ، والمدد الزمنية المتباينة . ستجذب المستثمرين الراغبين في استثمار موهام لأمد طويل ومتوسط وقصير .

وتقرر الحكومة والشركاء . العائد من الأرباح لكل سهم ، ويقسم الربع حسب نسبة المساهمة في رأس المال المستثمر ، إلا أنه لا يوجد إلزام بذلك . إذ أنه ينبغي إعطاء أرباح أقل للمساهمين غير الحكوميين ، وتوجيه أرباح أكثر للحكومة . وإذا أخذنا نفس المثال أعلاه ، فإن ثلاثة أرباع جملة الأرباح البالغة ١٠٠,٠٠٠ روبيه . يمكن أن تقسم بين الـ ٤٠ مساهمًا على نحو يجب أن يحصل فيه كل مساهم بسهم يبلغ ١٠٠ روبيه ، مبلغ ١٠٠ روبيه ، إلا أنه يعطى في هذه الحالة مبلغ ٧٥٠ روبيه ، وينذهبباقي للحكومة ، التي ستحصل على أرباح عن كل سهم يبلغ ١٠٠,٠٠٠ روبيه مبلغًا قدره ١,٦٦ روبيه . ولا يخالف هذا الأمر تعاليم الشريعة . إذ يجوز تحديد نسبة أرباح مختلفة لكل من الشركاء المساهمين كما يشرح المؤلف في موضع آخر<sup>(٦)</sup> ، فإن ذلك يمكن أن يكون مكافأة المساهمين في المشروع بجهود متنوعة مثل العمل أو الخبرة . إذ يختلف دور الشركاء . ومن هذا المثال نرى أن الحكومة تتحمل معظم أو كل مسئوليات الإدارة العملية للمشروع .

ولابد من تحديد نسبة أكبر من الربع للحكومة مقابل المساهمين الآخرين . أما إذا حدثت خسارة : فإن كل مساهم يجب أن يتحملها حسب نسبة رأس ماله المستثمر في المشروع .

ويجب أن يحدد نسبة العائد لكل سهم من أرباح المشروع . في حالة الخسارة ، ينقص كل سهم مستثمر بنسبة الخسارة المحددة . ويجب أن تبرز هذه المعلومات في شهادات الأسهم . كذلك المسئوليات المالية على المستثمر في المشروع المعين ، وهل هي محدودة أو غير محدودة ؟ . ويمكن أن تقسم الأرباح كما هو الحال بالنسبة لأسهم المضاربة عند إقضاء أجلها . ويجب سداد قيمتها مع العائد أو بخصم الخسارة في نهاية العام .

وشهادة السهم هي وثيقة تثبت الملكية لجزء من المشروع . ويمكن بيعها في السوق ، ولكل حامل سهم الحق في بيع أسهمه . إلا أن حق استلام الأرباح الموزعة ، أو الاشتراك في انتخابات مجلس الإدارة ، هو لحاملي الأسهم في الوقت الذي توزع فيه الأرباح عادة ، أو يتم فيه انتخاب مجلس الإدارة . ويجب إبلاغ الحكومة بتحويل الأسهم حتى تقوم بتعديل سجلاتها .

وإذا قام حامل سهم ببيع أسهمه ، فليس عليه أن يتقييد بسعر السهم المقيد في شهادة السهم . ويمكن أن بيعها بسعر أعلى أو أقل . ويتحكم الربح المتوقع في أسعار الأسهم في السوق . ، إذ يتذبذب سعر السهم حسب إرتفاع أو إنخفاض الربح المتوقع الذي يعتمد على كفاءة المؤسسة وعلى استقرار أسعار الأسهم عامة ، فالخوف من حدوث خسارة في المشروع يؤدي إلى إنخفاض أسعار الأسهم . ومن المتوقع أن تنقلب

أسعار الأسهم حينما يدنو وقت توزيع الأرباح . أما في باقي العام . . فإن أسعار الأسهم تميل نحو الاستقرار . أي أن أسهم المشاركة سوف تسلك مسلك الأسهم المتداولة الآن في كل بلاد العالم . ولاشك في أن هيئة الدولة وحسن إدارتها لهذه المشروعات ، يضمن إستقراراً أكثر في أسعار هذه الأسهم ، وأسعار هذه الأسهم سوف تتعرض للتغلب نتيجة لمخاطر «المضاربة» . والمناقشة التفصيلية لهذه المشكلة تقع خارج إطار هذا الكتاب . إلا أنها يجب أن تؤكد أن تزك للآفاد الحرية ، ليقرروا أسعار هذه الأسهم على ضوء أسعار السوق . وفي الجانب الآخر يجب عدم تشجيع أي شخص يعتمد الحصول على أرباح من التقلبات في أسعار الأسهم . ويمكن للبنك المركزي «كما ذكرنا في الفصل السابق» أن يتدخل للمحافظة على إستقرار أسعار الأسهم وحمايتها من التقلبات الحادة .

وبما أن أسهم المشاركة في المؤسسات الحكومية ستدر أرباحاً تكون قابلة للبيع . فيمكن أن تكون مصدراً للأرباح للبنوك التجارية وللأفراد المستثمرين في هذه الأسهم ، وستجذب هذه الأسهم البنك التجارية والأفراد الراغبين في تحقيق أرباح عن طريق مدخراهم ، وذلك باستثمارها في استثمارات قصيرة الأجل . وإذا تحققت الافتراضات التي تضمنها هذه الدراسة . فإن الربح سيتحقق ، إلا أنه يمكن متقلباً . ويمكن لحاملي الأسهم - حسب رغبهم - بيع الأسهم فوراً ، أو بيعها عندما ترتفع أسعارها . ولا يتوقع من الناحية العملية حدوث خسارة بالرغم من إمكان حدوثها من الناحية النظرية . ولقد تمكّن كثير من المؤسسات ذات السمعة الكبيرة من تحقيق الأمان والربح للمستثمرين في مشروعاتها ، ولا يوجد سبب يمنع الدولة الإسلامية من نجاحها في إجتذاب الاستثمار والمحافظة على أسعار الأسهم في مستوى عال .

ونقترح أن يكون حجم أسهم المشاركة - في المؤسسات الحكومية - وأجلها في مستوى أعلى من أسهم المضاربة الحكومية والتي تصلح لصغار المستثمرين . كما يجب أن تستعمل أسهم المشاركة في المؤسسات الحكومية لاجتذاب مبالغ ضخمة للاستثمار في المشروعات طويلة الأجل . وبالإضافة لذلك فإن تقسيم الأرباح يجب أن يتم على نحو يضمن أرباحاً أعلى لأسهم المشاركة في المؤسسات الحكومية عن أسهم المضاربة ، كأن تحصل الأولى على ثلاثة أرباع الربح الذي يستحق بالمقارنة إلى نصف الأرباح المستحقة لأسهم المضاربة . إلا أنه يجب استثمار أسهم المضاربة الحكومية في المشروعات الأقل مخاطرة والأكثر ضماناً . وستكفل مثل هذه الإجراءات توافر جميع أنواع الأسهم ، وتعطى للمستثمرين من صغار المدخرين وكبارهم ، وللأفراد والبنوك والمؤسسات المالية ، خياراً أوسع تفي برغباتهم وأمزاجهم . وخلاصة القول : فإن هناك ثلاثة فروق رئيسية بين أسهم المشاركة وأسهم المضاربة ، هي : **أولاً** : سيكون لحملة أسهم المشاركة الحق في الاشتراك في إدارة المشروعات التي إستثمرت فيها عن طريق مثليهم المنتخبين . ولا يوجد مثل هذا الحق لحملة أسهم المضاربة .

**ثانياً** : سوف يكون لمشتري أسهم المشاركة الحق في بيع الأسهم متى شاؤوا ، في حين يتطلب حملة أسهم المضاربة استرداد أموالهم عند موعد أنقضاء آجال أسهمهم .

ثالثاً : سوف يحصل حملة أسهم المشاركة عند توزيع الأرباح المتحققة على نسبة أرباح أعلى من حملة أسهم المضاربة .

وهناك فرق غير جوهري ، هو أن أسهم المضاربة سوف تطرح لمدة أقصر ، وبقيم أقل .. أما أسهم المشاركة فسوف تكون بقيم أعلى ولدد أطول ، وربما تصدر أسهم المشاركة في بعض الأحيان لمدة أقصر وبقيم أقل .

إن عملية بيع وشراء الأسهم الحكومية - المذكورة في الفصل السابق - تختص بهذا النوع من الأسهم ، فيمكن أن يشتري البنك المركزي أسهم المضاربة التي تطرحها الحكومة .. إلا أنه لا يستطيع بيعها للجمهور ، ويمكن أن يسترجع قيمتها من الحكومة فقط عند انقضاء أجل هذه الأسهم . ويمكن للبنك المركزي تدعيم الاقتصاد برؤوس أموال جديدة بزيادة عدد الأسهم التي في حوزته ، وفي مقابل شراء أسهم المضاربة ستحدث زيادة في عرض النقود ، ويمكنهم عند نهاية مدة هذه الأسهم أن يقوم بشراء أسهم أخرى . وعلى هذا التحو فسيحفظ البنك المركزي لديه على كمية من أسهم المضاربة في خزائنه ، وأما الأسهم التي يمكنه بيعها عند الحاجة هي أسهم المشاركة .

إن شراء البنك المركزي لأسهم المضاربة الحكومية والمشاركة ، سيكون بمثابة تحويل رؤوس أموال ضخمة للقطاع العام . وبالطبع فإنه إذا تم تجهيز هذه المبالغ عن طريق إصدارنقود جديدة ، أي أن البنك المركزي قام بطبع هذه النقود لشراء هذه الأسهم ، فإن هذه العملية تكون بمثابة تمويل بالعجز ، أما إذا قام البنك المركزي بشراء هذه الأسهم من المبالغ المودعة لديه بوساطة البنوك التجارية ، فإن ذلك لا يكون بمثابة تمويل بالعجز . لأن الاحتياطات النقدية للبنوك التجارية هي مدخلات للأفراد أخذها البنك المركزي عن طريق غير مباشر ، ولا تشكل في مثل هذه الحالة زيادة في الطلب الفعال .

إن شراء البنك المركزي الأسهم ، ومن ثم زيادة عرض النقود سيكون سليماً عند حاجة الاقتصاد لمزيد من السيولة نتيجة التوسيع الاقتصادي ، واستثمارات القطاع العام يتبعها زيادة في الانتاج ، مما يجعل مضار التمويل بالعجز أقل حدة ، إلا أنه لابد من الأخذ في الحسبان مخاطر التمويل بالعجز . ويجب إستعمال هذه الأموال فيما يؤدي إلى زيادة الانتاج ، مثل شراء المصانع والماكينات والمود الخام والسلع النهائية ، لأنه إذ حدثت زيادة مماثلة في السلع والخدمات للزيادة في النقود المصدرة .. فإن إحتمالات التضخم تكون أقل .

### الظروف الحكومية :

وكما أشرنا من قبل ، فإن بعض الصناعات المهمة والحساسة في القطاع العام ، لا يمكن تعبيثة الموارد لها على أساس المشاركة أو المضاربة . ويجب أن تمويل بالأموال العامة ، مثل مشروعات الطاقة النووية ومشروعات الري والمواصلات والاتصالات وكذلك المشروعات المتعلقة بالصناعات الحربية أو خدمات الدفاع .. التي تحتاج إلى موارد وطنية ، وتنمو الاحتياجات الرأسمالية لهذه الصناعات بصورة سريعة ،

حيث لا يمكن معها الاعتماد على الضرائب لتمويل هذه المشروعات ، فتلجأ الدول المعاصرة إلى الاقتراض من الجمهور لهذا الغرض ، وستحتاج الدولة الإسلامية إلى التمويل طويلاً الأجل لمقابلة إحتياجات التنمية .

وفي حالة الظروف الطارئة : مثل الحرب أو الكوارث الطبيعية ، لابد من تعبئة طاقات المواطنين وتعاونهم في تقديم التمويل التطوعي ، بالإضافة إلى الضرائب . وعندما لا يتحقق ، فلا بد للحكومة من تعبئة القروض التي تدفع في المستقبل من الضرائب أو من المصادر الأخرى ، حتى لا يقع عبء تمويل الحرب أو الكارثة على أصحاب ثروة محدودين في فترة معينة . وسيوزع العبء على مدة طويلة ، وسيصبح في مقدور جيل آخر من حملة الأسهم . المشاركة في تحمل هذا العبء ، وهكذا يمكن تحقيق العدالة بين الأجيال .

ولمقابلة بعض الاحتياجات الأخرى ، فإن الحكومة تحتاج إلى قروض قصيرة الأجل ، كما هو الحال في مشروعات القطاع الخاص ، وسوف تحتاج المشروعات التجارية الحكومية مثل هذه القروض ، وكذلك الحزانة العامة التي تتدفق التراثاتها على مدار العام في حين لا تتدفق إيرادتها على هذا النحو . ويمكن تعبئة القروض - قصيرة الأجل - من البنوك التجارية التي تجتمع لديها ودائع كبيرة من الجمهور في حساب القروض .. أي أن تلبى إحتياجات الحكومة قصيرة الأجل بوساطة قروض قصيرة الأجل من البنوك التجارية . وسوف توضح التطبيق العملي لهذا الإجراء فيما بعد .

وستكون الحكومة مسؤولة عن سداد الأموال التي إقرضتها من الجمهور بعد مدة محددة ، إلا أنها لا تقوم بدفع فوائد أو أرباح على ذلك . ويثور سؤال طبيعي عن الحافز الذي يدفع الجمهور لاقتراض الحكومة ، وسؤال آخر متعلق به .. وهو : ما الذي ينبغي أن تفعله الدولة لزيادة تدفق مثل هذه القروض !؟ .

ولاشك في أن الدفاع عن البلاد وبناء مقدرتها العسكرية وتحقيق التنمية الاقتصادية أهداف إجتماعية مهمة بالنسبة للدولة الإسلامية . ولاشك في أن وعي الأفراد في المجتمع المسلم لهذه الأهداف التي هي من واجبات المجتمع المسلم . ستزيد من رغبتهن في التضحية بصالحهم الخاصة في سبيل تحقيق هذه المصالح العامة . ويجب أن تعمل الدولة الإسلامية لغرس هذه الروح في أفرادها وتحفظهم على تحقيق هذه الرسالة ، وذلك بإدخار جزء من مواردهم لمقابلة حاجات المجتمع .. مرضاه الله . والاستثمار في مثل هذه الحاجات يحقق مصالح المجتمع بدلاً من الاستثمار في تحقيق الربح الفردي . وفي أوقات الحرب .. فإن الحكومة تستطيع أن تجد قروضاً بدون فوائد من الجمهور ، إذا كانت الروح الإسلامية يقطة بين أفراد المجتمع وتكون للأفراد الرغبة في التضحية بالربح الناتج من ثرواتهم الزائدة لمواجهة الظروف الطارئة التي تجذبها الأمة . وكلما ضرب المسؤولون الحكوميون المثل في التضحية .. حصلوا على التعاون المنشود من المواطنين .

وهناك حواجز اقتصادية لتقديم القروض إلى الحكومة . . فقد أوضحت المناقشات السابقة أن بعض الناس لا يرغبون في تحمل مخاطرة استثمار أموالهم في مشروعات ربما تدر عليهم ربحاً ، ويفضلون الاحتفاظ بها في حسابات القروض في البنك .

وبعض الأفراد لا يرغبون في إستعمال مدخراتهم ويتكونها لمدة طويلة في حساب القروض ، لأنها ستكون في مأمن ولا تتعرض إلى خسارة أو ربح ، ويعkinهم أيضاً سحبها متى شاؤوا ، والأصلح لهؤلاء إقراض هذه المبالغ إلى الدولة بدلاً من إيداعها في حسابات القروض بالبنك التجارية ، وذلك لأمررين هما :

أولاً : لما تتمتع به الدولة من هيبة وسمعة مقارنة بالبنك التجارية . والإيداع لدى الدولة أكثر أماناً وضماناً لإرجاع نقودهم عند المدة المقررة لإعادة القرض .. وثانياً : فإن الأفراد الذين يحتجون عن تحمل المخاطر بالاستثمار ، ربما يجدون في إقراضهم للدولة عزاء لهم بالأجر في الآخرة .. دون تحمل تضحيه كبيرة ، وكذلك مسهامتهم في أمر وطني ، وستوافر للحكومة مبالغ كبيرة من هؤلاء المدخرين الذين وفرت لهم الدولة أداة إقراض قصيرة الأجل . وستناقش - فيما بعد - الطرق المتعددة التي يمكن أن تتم بها ترتيبات تعيئة هذه القروض .

ولتحقيق تدفق المزيد من القروض . لابد من إيجاد حواجز إضافية . مثل منح إعفاءات ضريبية . فيمكن أن يدفع الأفراد الذين يقدمون قروضاً للدولة . ضرائب أقل من يدخلون أموالهم في حساب القروض بالبنك أو يدخلونها في مكان آخر . وستشجع الإعفاءات الضريبية أولئك الذين ينشدون الربح .. إذ أن الإعفاءات الضريبية تجعل التضحيه أقل . وربما يدفعهم ذلك إلى إقراض جزء من أموالهم التي يمكنهم استثمارها .. للحكومة . وبهذه الطريقة .. فإن الإعفاءات الضريبية يمكن أن تشجع الأفراد للحد من الاستهلاك .

وستعمل الإعفاءات الضريبية في الدول المعاصرة - لتشجيع أنشطة كثيرة . مثل المؤسسات الخيرية والتبرعات للأعمال البر . سواء بوساطة المؤسسات أم الأفراد . وكذلك المؤسسات الدينية - أيضاً - إذا قام الفرد بإدخار جزء من دخله لصندوق المعاشات .. والهدف من ذلك هو تشجيع المواطنين لإدخار جزء من أموالهم للمستقبل . ويمكن إعفاء المدخرات التي توجه للحكومة بغض الدفع أو التنمية التي تشجع أصحاب الثروات المشاركة في المسائل الوطنية وعدم إدخارها في البنك التجارية مما يؤدي إلى مزيد من تركيز الثروة في أيدي قليلة .

وإن تفاصيل نوعية ودرجة الإعفاءات التي تؤدي إلى النتائج المرغوبة . تحتاج إلى دراسة مستقلة . وسوف لأنقوم بها هنا . إلا أننا سنوضح المبادئ الرئيسية العامة . إن الأفراد إما أن يقوموا بتقديم قروض للحكومة من مدخراتهم الجديدة . أو أنهم سوف يوجهون مدخراتهم السابقة في حسابات القروض بالبنك التجارية .. إلى الحكومة . في الحالة الأولى : فإن الإعفاءات الضريبية ستكون من الضرائب المفروضة على الدخل . أما في الحالة الثانية : فالتحفيض سيكون من الضرائب المفروضة على رأس

المال . وإذا لم يكن هناك ضريبة مفروضة على رأس المال . أو إذا لم تكن من اليسير إدخال مثل هذه الإعفاءات في النظام الضريبي . فلا بد من دراسة وسائل أخرى . . مثل .

الإعفاءات من ضريبة الدخل الواجب سدادها . . بنسبة من المبالغ التي قدمت كقرض . ولا بد من إتخاذ كل التدابير عند منع هذه الإعفاءات التي تケفل معاملة من تقدموها بقروض معاملة عادلة . . إذ أن الانخفاض المتوقع في إيرادات الدولة من الضريبة سيكون أقل من المنافع المتوقعة من هذه القروض . ولا بد من أن تؤكد أن الإعفاءات الضريبية . لاتمثل الفائدة الثابتة التي تمنح للقرض . فالفائدة محددة بنسبة ثابتة تدفع كل عام للمقرض . أما الإعفاء الضريبي فلا يمثل مبلغاً مدفوعاً للدائن . وسيكون أثر هذه الإعفاءات قاصراً على السنة التي قدم فيها هذا القرض . ولا يمتد هذا الإعفاء عندما يستمر هذا القرض في حيازة الدولة لأكثر من عام .

ويبني فرض الضرائب على الدخل وعلى رأس المال . على أساس مقدرة الفرد في الدفع . وتهي هذه المقدرة عندما يقدم الفرد قروضاً للدولة بلافوائد . والإعفاءات الضريبية تخفف من آثار عدم المقدرة . وهي لاتمثل الفائدة . إذ أنها لاتجلب فائدة مباشرة لمقدم القرض . فالمستفدون بهذه الإعفاءات هم دافعو ضريبة الدخل . أي أن لديهم مقدرة في تقديم القروض . أما ذوي الدخول القليلة . فيمكنهم تقديم قروض . إلا أنهم لا يستفيدون من هذه الإعفاءات لقلة دخولهم . والفائدة تدفع لكل فرد سواء كان قليل الدخل أم كثير . وينطبق هذا المبدأ على ضريبة رأس المال . والمستفيدون من الإعفاءات هم من لديهم رؤوس أموال تزيد على حد معين . وليس كل من يقدم قرضاً للمصلحة العامة .

وسوف تخدم المبالغ المتجمعة من هذه القروض - كما تفعل الضرائب - المصالح الوطنية العليا للمجتمع . لذلك . فإن الإعفاءات الضريبية تؤدي إلى زيادة تدفق الموارد المالية للدولة . وهي أسلوب لتحقيق التوازن في الأهداف الإجتماعية للدولة الإسلامية .

### شهادات القروض :

لابد للحكومة أن تصدر شهادات قروض للمواطنين لإثبات حقوق من أقرضوا الدولة ، وتسجل في الشهادة إسم أو أسماء المقرضين . وتحفظ نسخة من هذه الوثيقة في سجلات الدولة . ويجب أن يسجل أسم المؤسسة الوكيلة أو الجهة التي سيتم عن طريقها سداد القرض . وموعد سداد القرض ، ويمكن أن تستخدم الحكومة مكاتب البريد أو البنك المركزي أو بعض البنوك التجارية المخارة أو فروع وزارة الخزانة لتقديم هذه الشهادات وصرفها . ويجب أن يكون هذا النظام وما يتعلق به من دفع الديون وإصدار شهادات القروض على نحو لا يعياني الأفراد منه أية صعوبات ، ولا يت肯دون مصروفات مقابل تقديم هذه الخدمة للدولة .

ويمكن إصدار كثير من الشهادات حسب اختلاف قيمة القروض وفتراتها . . إذ يمكن تحديد قيمتها من ١٠٠ روبيه إلى ١٠ ملايين روبيه ، وتحتمل فتراتها من يوم وليلة إلى شهر أو ثلاثة أشهر أو أكثر . . حتى ثلاثة أعوام . وإذا اقتضى الأمر إصدار شهادات بأقل من ١٠٠ روبيه فلاغراضة أن يقر من حيث المبدأ . . إذا اقتضى الأمر ذلك ، كان تكون بعض القروض مستحقة السداد عند الطلب بدلاً من نهاية المدة المقررة ، وأن تتضمن ذلك شهادة القرض . وإصدار مثل هذه الشهادات ربما يؤثر على المبالغ المدخرة في حسابات القروض في البنك التجارية التي ترتبط بها مصالح عامة كثيرة . ولذلك . . فليس من المفضل أن تصدر الحكومة القروض واجبة السداد عند الطلب . ويجب إصدار شهادات القروض قصيرة الأجل بكثيات تقابل حاجات الدولة في الإقراض . على أن تكون واجبة السداد بعد مدة معينة . ويجب أن تكون الحكومة هي الجهة الوحيدة المصدرة لهذه الشهادات . وها وحدها حق يبعها<sup>(٧)</sup> .

ويجب ألا يسمح للمواطنين والمؤسسات بيع وشراء أو نقل ملكية هذه الشهادات . وعدم وجود الربا يعني إحتفالات المساومة في هذه الشهادات أو نقل ملكيتها بأسعار أقل أو أعلى مما هو مسجل في الشهادات ، ومن ثم . . لا يكون هناك حافز إقتصادي لبيع وشراء هذه الشهادات ، إذ أن أسعارها سوف لاتتذبذب ، وإقتراح عدم السماح بيع أو شراء هذه الشهادات ، هو أسلوب وقائي لمنع فتح أبواب التعامل الربوي .

ويمكن تقديم شهادات القروض كضمان عند طلب قروض من البنك أو الأفراد ، إذ لا بد من تقديم ضمانات عند الحصول على قروض من البنك لغرض تجاري أو خلافه . وسوف يستفيد الجمهور من وجود هذه الشهادات ، ويجب أن تشرط البنك التجارية أن تكون هذه الشهادات المقدمة كضمان واجبة السداد قبل أنقضاء موعد سداد الدين الذي قدمه البنك ، أو بعد الموعده بمدة وجيزة جداً . وعلى البنك أن تحصل على موافقة خطية من المدين بين فيها للبنك - في حالة عدم سداد الدين - الحق في تقديم الشهادات للحكومة وإسترداد قيمتها . وطرح شهادات القروض بفئات قليلة سيساعد الأفراد والمؤسسات في الرغبة للحصول على قروض لاربوية من البنك ، بأن تقدم الشهادات التي إقترب موعد سدادها كضمان مقابل الحصول على هذه القروض .

وحاجة الحكومة للإقراض . . في إقتصاد متقدم . . مستمرة . . والوسيلة العملية لمواجهة هذه الحاجة ، هي أن تقوم بإصدار شهادات جديدة كل أسبوع أو كل عام . . وعليها أن تقوم بوضع الترتيبات لبيع هذه الشهادات حسب حاجتها للإقراض . وإذا كانت القروض المطلوبة أقل من المبالغ المتوفرة . . فيمكن الإستعانة بالدافع الأخلاقي بجانب المزيد من الإعفاءات الضريبية .

---

٧ - إن إستعمال كلمات بيع وشراء هو لغرض التيسير . فإن تقديم القروض هو بمثابة شراء شهادة القرض . وليس شراء للورقة التي كتب عليها القرض . وإذا فقدت هذه الشهادة مثلاً فإن صاحب الشهادة يمكن أن يستعيد مبلغه بإبراز صورة الشهادة التي يمكن أخذها من السجلات الحكومية .

لقد أوضح المؤلف - في الفصل السابق - أن البنك المركزي سيمنح قروضاً للبنوك التجارية مقابل ماتنحه من قروض . وأشار كذلك إلى أن النسبة بين هذين القرضين ، تسمى نسبة الاقتراض . فإذا ما قامت البنوك التجارية بشراء بعض شهادات القرض . أي قدمت قروضاً للحكومة ، فيمكن إبراز هذه الشهادات عند رغبتها في الاقتراض من البنك المركزي ، على ضوء نسبة الاقتراض السائدة . ويمكن زيادة نسبة الاقتراض لشهادات القروض الحكومية - إذ دعت الحاجة - بنسبة أعلى من نسبة القروض المنوحة للقطاع الخاص .

ولا يؤدي - مثل هذا الاجراء - إلى نقص المعروض من القروض للقطاع الخاص . إذ أن لدى البنك التجارية مصلحة خاصة في إقراض عملائها ، لأن القروض قصيرة الأجل التي تمنع إلى رجال الأعمال الذين يتعاملون مع البنك التجارية فيأخذ أموال على أساس المضاربة ، ستؤدي إلى زيادة ربع مشروعاتهم . ويمكن للبنك المركزي أن يقوم بإدارة نسبة الاقتراض المطبقة على القروض المقدمة للقطاعين - الخاص والعام - على نحو يضمن تدفق القروض على هذين القطاعين - على أن تعطى الأولوية للقطاع الخاص - ويوجه الفائض من هذه الأموال إلى القطاع العام .

ولست بحاجة هنا لمناقشة تفاصيل كيفية إعادة سداد هذه القروض بواسطة الحكومة . إذ يمكن أن تستعين الحكومة بالفوائد الناجمة من مشروعات التنمية أو الأرباح . من المشروعات المملوكة من هذه القروض ، أو بالإيرادات الضريبية . ويمكنها الحصول على قروض جديدة . وباختصار : فإنه إذا لم تتحقق الأرباح المتوقعة في مشروعات القطاع العام ، أو عندما تكون مشروعات التنمية في مراحلها الأولى . فإن الاعتماد على تعبئة قروض جديدة ، سيكون الوسيلة الأساسية لتسديد القروض ، بالإضافة إلى فرض مزيد من الضرائب . ويجب على الحكومة «إذا عادت الأمور إلى نصابها» أن تقوم على الدوام بسداد قيمة أعلى - من القروض - مما تقوم بطرحه كل أسبوع أو كل عام . وبخاصة إذا تحصلت على موارد مالية عالية من مشروعات التنمية . تمكنها من تخفيف عبء الدين العام . وتتمكن بذلك من جعل الطرح الجديد أقل من القروض الواجب سدادها .

وعندما لا تستطيع الحكومة مواجهة التزاماتها من القروض المتوفرة من الجمهور . أو إذا زادت القروض الواجب سدادها على الموارد المالية المتدايقه من القروض الجديدة . فيمكن أن تلجأ الحكومة في مثل هذه الحالة إلى التمويل بالعجز . والحل العملي هو بيع شهادات القروض للبنك المركزي (الذي سيقوم بإصدار نقود جديدة مقابل هذه الشهادات ) لإيداعها في حسابات الحكومة بالبنك المركزي . ويمكن أن يكون البنك المركزي أداة لتمويل الحكومة باحتياجاتها الطارئة . نتيجة لعدم التوافق بين نفقات وإيرادات الدولة . وتقدم الحكومة - لهذا الغرض - شهادات القروض لمدة أسبوع أو كحد أقصى لثلاثة أشهر . تقدم إلى البنك المركزي الذي يقوم بيعها للجمهور . وإذا لم يشتري الجمهور بعض هذه الشهادات . فإن البنك المركزي ملزم أن يشتري هذه الشهادات بإصدار نقد جديد .

وإذ رغبت الحكومة في أن تكون نفقاتها العامة أقل من إيراداتها ( أي بدلأً من أن تلجأ إلى سياسة التمويل بالعجز . تلجأ إلى التمويل بالفائض ) في مثل هذه الحالة تقوم بسحب شهادات القروض من البنك المركزي وتسدده له المبالغ نقداً . أو بالتحويل من حسابات الحكومة إلى حسابات البنك المركزي . وفي كلتا الحالتين سيكون هناك إنخفاض في كمية النقد المتداول .

وإذا لم تتمكن الحكومة - برغم هذه الإجراءات - سد احتياجاتها من القروض . فلها أن تلجأ إلى استعمال المدخرات الصغيرة التي في مكاتب البريد . بإقامة حسابات قروض قصيرة الأجل . وتكون هذه الوسيلة مفيدة ويسرى على الجمهور الإيدخار . ولاداعي للخوض في تفاصيل إجراءات الإيدخار في بنوك التوفير المعروفة في هذا المقام . والحكومة سوف لاتقوم بدفعفائدة على هذه المدخرات . إلا أن لها أن تمنع المدخرين بعض التسهيلات التي تجعل الإيدخار في مثل هذه الودائع أمراً مرغوباً فيه . فبجانب الدفع عند الطلب والضمان المتوافر في هذه الحسابات . فإن الحكومة يمكنها أن تسمح بتحويل المبالغ من حساب إلى آخر . وتعرف هذه الطريقة في الدولة المعاصرة بـ « نظام الجایرو GIRO »<sup>(٨)</sup> .

وبالإضافة إلى ذلك . يمكن للحكومة أن تقوم مباشرة باستغلال مدخرات الجمهور على أساس المضاربة . بإنشاء بنوك تجارية لها فروع في كل أنحاء البلاد . ولم تتناول مناقشتنا السابقة موضوع القروض الأجنبية . إذ أن المفترض في هذه الدراسة أننا نتعامل مع إقتصاد مغلق . ليست له صلات خارجية . وهذا الإفتراض . ينافي الواقع العملي . إلا أن تبسيط عرض المراحل الأولية للنظام . يفرض علينا ذلك . وهناك كثير من المسائل ذات الصلة بالتجارة الخارجية والمعاملات المتصلة باستثمار رؤس الأموال في الخارج ينبغي دراستها بصفة مستقلة . وتمت مناقشتنا لطبيعة أسهم المشاركة في المؤسسات الحكومية . وأسهم المضاربة الحكومية . وشهادات القروض . وعلاقتها بالنظام المصرفي بصورة موجزة . برغم ما تحتاجه من مناقشة تفصيلية . وفي هذا المقام : نشرح بإيجاز . الوظيفة العامة لهذه الأسهم والشهادات في نظام مصرفي لاربوي .

### شهادات القروض الحكومية والنظام المصرفي :

إن نسبة القروض التي يمكن للبنوك التجارية أن تحصل عليها من البنك المركزي مقابل القروض التي تحصلها للحكومة ، ستكون أعلى من نسبة القروض الأخرى . ولذلك . فإن البنوك التجارية ستحتفظ بعدد أكبر من شهادات القروض في خزائنهما كأرصدة سائلة . ويمكنها أن تحفظ بعدد من شهادات القروض

٨ - هذه الطريقة مستخدمة في ألمانيا والسويد وفي سويسرا . فإذا رغب صاحب حساب لدى مكتب البريد بتحويل مبلغ إلى حساب شخص آخر . فإن مكتب البريد سوف يستجيب لذلك الأمر . وإن كان حساب ذلك الشخص المحول له المبلغ في مكتب بريد أو أي بنك آخر ، (أنظر ص ٦٢ و ٦٣ ) . من كتاب أعمال المصارف في أوروبا للمؤلف ر . س . سيرز .

التي تحمل تواريХ سداد متفاوتة . وعند الحاجة يمكن إستخدام هذه القروض للحصول على نقد من البنك المركزي ، وبخاصة أن البنوك التجارية لا ترغب في شراء شهادات طويلة الأجل . وستكون قيمة شهادات القروض المشترأة أقل من قيمة الشهادات واجبة السداد عندما تكون البنوك التجارية بحاجة إلى القروض . فالبنوك التجارية . ستشتري شهادات جديدة بقيمة شهادات القروض التي إستحافت السداد ، وربما تقل قيمة الشهادات الجديدة المشترأة أو تزيد على سابقتها . وتعتمد كمية المبالغ المخصصة من كل بنك لشراء شهادات قروض حكومية . على تقدير البنك المعين وعلى أهمية اعتبار السيولة مساوية للربح الناتج من تقديم القروض التي يقدمها إلى رجال الأعمال .

وسوف تنتهي البنوك سياسات مختلفة . في أوقات مختلفة . وسيكون التقدير الرئيسي هو تقدير الطلب على القروض من المشروعات . وحاجة البنك إلى النقد في الأمد القريب . ويجب أن تكون هناك خبرة عملية تحكم الحد الذي يجب أن يوضع لنسبة الإقتراض لشهادات القروض الحكومية ، ونسبة الإقتراض العامة .

وكما أشرنا من قبل ، فإن البنك المركزي عندما يقرر هذه النسبة ، سوف لا يضع في الحساب زيادة الموارد المتوجهة من البنوك التجارية إلى شراء شهادات القروض الحكومية فحسب ، إنما أيضاً مصلحة رجال الأعمال والبنوك التجارية وحاجة المشروعات للقروض ، بل وحاجة المستهلكين والمصلحة العامة . وسوف تصبح شهادات القروض الحكومية أداة مهمة من أدوات السياسة المالية للدولة . ووجود مثل هذه الشهادات . . إنها لسياسة فائض وعجز الميزانية العامة . . إذ يمكن للحكومة الحد من الطلب الفعال بزيادة مبيعات هذه الشهادات . أو زيادة الطلب الفعال بسداد القروض . أو بيع كمية أقل مما ستقوم بسداده .

### **أسهم الشراكة في المؤسسات الحكومية والنظام المصرفي :**

كما أشرنا في الفصل الخامس إلى أن البنوك التجارية يجب أن تشتري أسهم المشاركة كاحتياطات ثانوية بجانب الرصيد النقدي . ذلك لأن هذه الأسهم تحمل مخاطرة خسارة مقابل إمكان بيعها وتحويلها إلى نقد .

وإحتمال مخاطرة الخسارة أمر نظري ، إذ أن التقلبات - في معدل الربح المتوقع - تحدث بعد فترة معينة ، ويمكن أن تكون أسهم المشاركة في المؤسسات الحكومية مصدر ربح للبنك بجانب تحقيقها للسيولة ، فإذا لم تكن هناك مخاطر خسارة سوف لا تتحقق أسباب هذه الأسهم بأقل من سعرها الإسمي . بل هناك إحتمال لإرتفاع أسعارها في حدود معقولة . وإذا كانت البنوك التجارية في حاجة إلى نقد ، فإنها ستقوم ببيع الإسهم في السوق للحصول على ربح أو تباعها على الأقل بخسارة ضئيلة . أما فيما يخص بالأسهم التي لم تقم البنوك التجارية ببيعها ، فتحصل منها على أرباح . يمكن استخدامها لشراء المزيد من الأسهم من الحكومة ، أو استعمالها في إستخدامات أخرى . كما يمكن للبنوك - عن طريق شراء المزيد

من أسمهم المشاركة – أن يكون لها دور مهم في إدارة مؤسسات القطاع العام . وتحمي مصالحها في هذه المؤسسات ، وسيكون هذا حافراً قوياً للبنوك التجارية . وهذه الأسهم تمثل أيضاً مصدراً مهماً يمكن أن تستثمر فيه البنوك التجارية .

وومن الضرورة يمكن للبنك المركزي أن يلزم البنوك التجارية . بمحض لوائح يصدرها ، أن تحدد نسبة من حسابات القروض والودائع لشراء أسهم المشاركة في المؤسسات الحكومية . وذلك لتأمين سيولة النظام المصرفى وحماية مصالح أصحاب الودائع ، والمؤلف يرى عدم اللجوء إلى ذلك عند بدایة تجربة المصارف الالاربوبية ، وأن يترك للبنوك التجارية الخيار في ذلك . فإذا استطاعت الحكومة أن تحافظ على قيمة أسهم المشاركة في المؤسسات الحكومية بضمان نجاح مؤسسات القطاع العام وإستقرار أسعار الأسهم في السوق . فإن من المتوقع أن تستعمل البنوك التجارية هذه الأسهم كاحتياطات ثانوية . والأفضل أن تتقرر نسبة الإحتياطي الثنوي في البنوك التجارية على ضوء تجاريها وأعراها .

ويمكن للبنك المركزي (كما شرحنا في الفصل السابق) أن يتخذ بيع وشراء الأسهم الحكومية وسيلة لزيادة أو تخفيض حجم النقد المتداول ، ويستطيع زيادة كمية النقد المتداول بأن يحافظ على أن تكون نسبة شراء الأسهم أكبر من نسبة بيعها .

### أسمهم المضاربة الحكومية والنظام المصرفى :

ولعدم إمكان بيع هذه الأسهم في السوق . يكون دور هذه الأسهم في النظام المصرفى محدوداً . فعندما يرغب البنك المركزي في الإحتفاظ ببعض الأسهم في خزائنه لحين إنقضاء موعد سدادها . فإن له أن يقوم بشراء أسهم المضاربة . إلا أن ذلك لا يدفع البنك التجارية لشراء أسهم المضاربة العادية لعدم وجود مخاطر خسارة في الأولى . وتنبع هذه الأسهم فائدة قليلة للبنوك من حيث السيولة . وإذا ثبت من خلال التجربة العملية أن عائداً معقولاً يأتي من أسهم المضاربة الحكومية . فستستثمر البنوك جزءاً من أموالها في هذه الأسهم . ويمكن تقديم أسهم المضاربة (كما هو شأن الارصدة الثانوية) كضمان بوساطة المؤسسات أو الذين يقترضون من البنوك . إذا كان موعد إنقضاء هذه الأسهم يطابق أو يقارب موعد سداد القروض . وستكون أسهم المضاربة مناسبة لصغار المدخرين .. لإيداع مدخراتهم في وداع المضاربة بالبنوك التجارية .

ووجود هذه الأسهم والشهادات بكثيات كبيرة . يساعد ضبط النظام النقدي للدولة وتصبح هذه الأسهم آداة يمكن إستعمالها لتقديم ضمانات مقابل القروض . إلى جانب تحقيقها للأرباح من المدخرات . ويمكن أن تكون ذات فائدة للبنوك التجارية التي تستخدمها كجزء من إحتياطاتها الثانوية . أو كأصول مأمونة ومرجحة . أو كوسيلة أيضاً للحصول على قروض من البنك المركزي . وللبنك المركزي أن يستخدمها كوسيلة لتنفيذ سياساته . . من خلال البنوك التجارية . . ولتنفيذ سياساته النقدية .

## الفصل الثامن

### القروض المقدمة إلى المستهلكين

إن مasicب عرضه فيما يتعلق بالنظام المصرفي الاربوي ، لم يتطرق إلى الإجراءات الخاصة بتقديم قروض للمستهلكين . وكما تجاهلنا – عند مناقشة تقديم القروض إلى الحكومة – مصادر التمويل العامة الأخرى ، فإننا كذلك لم نقم بدراسة متكاملة لنظام الضمان الاجتماعي ، وكيف يمكن أن تلبى مطالب ذوي الحاجات في المجتمع الإسلامي . ولا يمكن إجراء دراسة لتقديم قروض لاربوية للمستهلكين الذين يرغبون عن الاستثمار بصورة متكاملة ، إلا بدراسة نظام الضمان الاجتماعي . وفيما يلي نشرح مسألة تقديم القروض للمستهلكين ، متضادين – إلى أبعد الحدود – المشكلات المتعلقة بهذا الموضوع .

#### حاجات المستهلكين :

يمكن تقسيم طالبي القروض الاستهلاكية إلى فتنتين : -

الفئة الأولى : الذين لا يملكون أصولاً ثابته . . . أو مصدر دخل يمكنهم من سداد هذه القروض ، مما يجعل مساعدتهم مالياً أفضل من مساعدتهم عن طريق تقديم القروض . وعلى الدولة الإسلامية أن تساعد هؤلاء ، أما البنوك التجارية فيجب أن تقدم القروض إلى المستهلكين الذين تضمن مقدرتهم إعادة المبالغ المقترضة .

الفئة الثانية : الذين يملكون أصولاً ومصدراً للدخل ، إلا أنهم في حاجة إلى قروض مؤقته . لمقابلة حاجاتهم العاجلة ، ويعملون لإعادة هذه القروض من دخولهم في المستقبل .

ويمكن تقسيم الحاجات إلى : حاجات أساسية ، وحاجات ثانوية . فالحاجات الأساسية هي الضرورية لبقاء الإنسان ، مثل : الطعام ، واللباس ، والعلاج ، والمسكن . والتعليم . وما لم تتوافر هذه الحاجات الأساسية ، فيليس من الممكن توفير حياة كريمة . . . وهناك الحاجات الأساسية الثانوية ، التي يكون توفيرها ضرورياً لتوفير حياة سعيدة . لأن الإنسان إذا لم يتمكن من شحذ جميع طاقاته . لا يستطيع أن يلعب دوراً فعالاً في مجده الاجتماعي ، وربما يتخذ موقفاً سلبياً في حياته ، مما يوسع دائرة الفقر في المجتمع . إن رفاهية الأفراد والمجتمعات تستلزم توافر الحاجات الأساسية لأفراد المجتمع ، حسب معيار محدد . فلابد من توافر بعض الأدوات المترتبة التي تجعل الحياة سهلة ميسورة ،

مثل : المنزل المريح ، الأثاث ، والأدوات الكهربائية ؛ كالمراوح والمكيفات والغسالات والثلاجات وما كينات الخياطة ، والسيارة . . . وما إلى ذلك . وهناك عدّد من هذه الحاجات ، نذكر منها على سبيل المثال : الرغبة في تعلم الآباء بالحاقةهم في دراسات عليا ، أو إهداه البتت عند زواجهها بعض الأدوات المنزلية ذات الاستخدام اليومي . . . وهلم جرا . وال الحاجة هنا تعني جعل الحياة سهلة ميسورة . . والأدوات التي تجعل الحياة ميسورة يسمّيها الاقتصاديون ( أدوات الراحة ) ويسمّيها الإمام الشاطبي ( الحاجيات ) ، أي الحاجات الثانوية ، وتأتي عنده بعد الحاجات الضرورية . ويقرّ أن توفير هذه الحاجات حسب ضرورتها يقع ضمن مقاصد الشريعة<sup>(1)</sup> .

ويسعى الفرد لتلبية إحتياجاته من جهده ودخله ، إلا أن المجتمعات الإسلامية ، ثم الدولة الإسلامية - كما ذكرنا من قبل - مسؤولة عن إتخاذ التدابير الازمة لتوفير الحاجات الأساسية للذين لا يستطيعون توفير هذه الحاجات بأنفسهم . إما لعجز ، أو لظروف قهريّة .

إن بعض الأفراد ينجحون ( كما ذكرنا ) في توفير حاجات أسرهم الأساسية والثانوية من دخولهم ، والبعض لا ينجح . ولم يضع العلماء المسلمين ، مسؤوليات محددة لتأمين ما ينقص من هذه الحاجات ، إلا أن مقاصد الشريعة توضح أن المجتمع والدولة يجب أن يعملا ( في ظل الموارد الاقتصادية المتاحة ) على تأمين هذه الحاجات لكل فرد ، فالأفراد الذين توافر لهم مثل هذه الحاجات يصبحون طاقات مفيدة للمجتمع .

### مصادر القروض :

ونعود الآن فنجيب عن سؤالنا : كيف يمكن أن نوفر القروض لمن لديهم بعض الأصول ومصدر للدخل . . وهم بحاجة إلى بعض المبالغ لفترة مؤقتة لمواجهة حاجاتهم ؟ إن مسؤولية منح القروض لتأمين الحاجات الأساسية للأفراد . . من اختصاص بيت المال . ويجب أن يعمل جميع أفراد المجتمع على توفير القروض لمقابلة هذه الحاجات بإنشاء جمعيات خيرية ، أو تعاونية ، لتعبئة الموارد المالية . وجمع المدخرات الصغيرة شهرياً .

إن بنوك التوفير ، وشركات التأمين ، والمؤسسات التعاونية الأخرى التي تهدف إلى الربح . . يمكن أن تقوم بدور إجتماعي كبير ، ويجب أن تقوم الدولة بتأمين القروض التي تعجز الجمعيات التعاونية عن تقديمها ، بإنشاء صندوق خاص يقدم له المحسنون القروض الحسنة ، أو أموال الصدقات ، وكذلك جزءاً من إيرادات الزكاة والعشر . وتقدم القروض لأجل محدد للمحتاجين على ضوء دراسة لأحوالهم مقابل تقديم ضمانات .

---

١ - أبو إسحاق الشاطبي : المواقفات في أصول الشريعة . المجلد ٤ : المكتبة التجارية الكبرى - مصر - ص ٣٠ .

وبعض العلماء يرون : أن أصحاب المصنع . وأرباب الأعمال ، عليهم أن يوفروا القروض لموظفيهم المحتاجين . وتسرد هذه القروض من رواتبهم على أقساط . ويمارس هذا . . بشكل محدود . . في الإقتصاديات المعاصرة .

ويمكن أن تستخدم صناديق المعاش (معاشات التقاعد) أو فوائد ما بعد الخدمة (كما هو الحال في بعض المؤسسات ) لتقديم مثل هذه التسهيلات . ويجب أن توضع الضوابط التي تحفظ حقوق أصحاب المصنع والمستخدمين ، ويمكن إسترداد هذه القروض بسهولة ومثل هذه القروض ليست قاصرة على توفير الحاجات الأساسية بل تمند لتشمل القروض . . مقابلة الحاجات الثانوية .

ولابد من ذكر بعض النقاط المتعلقة بال الحاجات الثانوية ، مثل : إقتناء المنزل ، أو شراء بعض السلع المعمرة مثل : الأثاث ، والأدوات الكهربائية ، والسيارات . . . وماشابه ذلك . فاقتناء منزل في بعض الأحيان يكون حاجة أساسية ، ويحتاج بناؤه إلى موارد مالية ضخمة تستلزم أن تتضامن جهات عدة لتقديم القروض لبنيائه ، ولابد من أن تتحمل الدولة بعض المسئوليات . ويمكن أن تنشيء الدولة مصلحة خاصة لهذا الغرض . تكون تابعة لمصلحة الضمان الاجتماعي ، وتقوم بتوفير القروض للمحتاجين . . . بعد التأكيد من حاجتهم ومقدرتهم على سداد القرض ، بعد وضع الإجراءات والضوابط الكفيلة بإعادة القروض ، ويمكن رهن المنزل لحين سداد القرض . ويمكن الإستعانة بالقروض من المؤسسات التعاونية وأرباب الأعمال . وأصحاب المصنع ، والبنوك التجارية . . لهذا الغرض .

وتلعب الدولة دوراً في توفير القروض لشراء السلع الاستهلاكية المعمرة ، وستعرض لها عند الحديث عن دور البنك المركزي في توفير القروض الإستهلاكية .

### **القروض المقدمة من البنوك إلى المستهلكين :**

إن البنوك هي مؤسسات تجارية تهدف إلى تحقيق الربح ( وتعرضنا بالتفصيل - في الفصل الرابع - إلى حدود هذه البنوك في تقديم قروض بدون فوائد ) وهذه المؤسسات التجارية تمنع الأسبقية في تقديم هذه القروض على الأفراد . . إذ أن مسؤولية البنك التجارية في تقديم قروض إستهلاكية . . . محدودة .

### **حق السحب على المكشوف :**

وأول صور ذلك . . أن للمودع الحق في السحب على المكشوف بقدر ما أودعه في البنك . . أو أكثر ، وذلك لمدة محدودة ، وعند الضرورة يمكنأخذ ضمان مقابل هذا السحب .  
لانتاجه البنك مشكلة في منح قروض قليلة . . إلى من تثق فيهم من عملائها ، وهناك ضرورة لوضع سقف مثل هذه القروض على أساس متوسط ما يقوم الشخص بإيداعه من مبالغ في الشهر أو الأسبوع حسابه .

ولابد من أن تقدم هذه القروض لمقابلة حاجات أساسية ثانوية ، وإذا كانت القروض لمقابلة حاجات ثانوية ، أو رغب صاحب الحساب شراء بعض السلع المعمرة ، فعلى البنك أن يمكنه من ذلك ؟ بالسماح

له بالسحب على المكشوف لحد معين ، وللبنك – على ضوء الظروف التي تحيط به – أن يجدد حجم هذه القروض ، ويمكن أن تنتهي البنوك سيات مختلفة في هذا الصدد ، فبعضها ربما يسمح بالسحب على المكشوف لشراء سيارات مثلاً ، أو يسمح بغير ذلك .

إن السماح بالسحب على المكشوف ، يدفع بعض الجمهور بإيداع مدخراهم في البنوك ، حتى يتمكنوا – عند الضرورة – بالاستفادة من هذه التسهيلات ، وسحب مبالغ ربما تزيد عن ودائعهم . ويمكن أن تؤدي تسهيلات السحب على المكشوف إلى زيادة الودائع في حسابات القروض ، مما يؤدي إلى دعم النشاط التجاري ، وتزيد مقدرة البنك – إلى حد معين – لتقديم القروض إلى المستهلكين .

إن القروض التي تقدمها البنوك إلى المستهلكين ، سوف تبني على أساس النسبة المقررة لتقديم القروض بشكل عام ، وستستطيع البنوك التجارية أن تسحب قروضاً من البنك المركزي . . . بوجوب اللوائح التي تحكم القروض بشكل عام ، مقابل ما تقدمه هذه البنوك من قروض إلى المستهلكين . وبذلك تستفيد البنوك من أن القروض التي قدمتها للمستهلكين لها من قبل البنك المركزي ، ولأن المقترضين هم أصحاب ودائع . . . فهذا يضمن إعادة الأموال المقترضة . أما إذا عجز صاحب الحساب عن الدفع نتيجة إفلاس أو فقر مدعي أو وفاته دون ترك ثروة أو لأي سبب آخر من هذا النوع . فعلى الدولة الإسلامية أن تتحمل ديون هؤلاء ، وعليها أن تتأكد من أن البنك قد قام باتخاذ الإجراءات الالزامية قبل تقديم هذه القروض ، وأن عدم السداد ليس نتيجة تقصير أو إهمال من جانب البنك .

والمبرر لهذا الاقتراح : هو أن إعطاء مسؤولية منح القروض الالاربوبية للبنوك التجارية ، يستلزم ضمان إسترداد مثل هذه القروض ، وهذه القروض وهذا الضمان لا يمكن أن يتأتى إلا من جانب الدولة ، وفي غيابه . . فإن تقديم مثل هذه القروض يصبح أمراً غير ممكن في النظام المصرف الالاربوي – كما سبق شرحه في الفصل الرابع .

إن وضع مسؤولية سداد الديون الهاكلة . . على كاهل الدولة الإسلامية . ليس أمراً مستحدثاً ، إذ أن من مصارف الزكاة والعشر ما يقدم للغارمين . . أي للمقترضين الذين لم يتمكنوا من سداد قروضهم . وسداد مثل هذه القروض في عصر الرسول ﷺ كان من بيت المال . فقد روي عن أبي هريرة رضي الله عنه : أن رسول الله ﷺ كان يؤتى بالرجل الميت عليه الدين فيسأل : هل ترك لدينه من قضاة؟ فإن حدث أنه ترك وفاة . . صلى الله عليه وسلم ، والإ قال : « صلوا على صاحبكم » فلما فتح الله عليه الفتوح قال : « أنا أولى بالمؤمنين من أنفسهم ، فلن توفي عليه دين فعلي قضاوه ، ومن ترك مالاً فلورثه »<sup>(٢)</sup> .

---

٢ – مختصر صحيح مسلم للحافظ المذندي . تحقيق محمد ناصر الدين الألباني – حديث رقم ٩٩٩ – الكويت – وزارة الأوقاف والشئون الإسلامية . إحياء التراث الإسلامي . مجلد ٣ : كتاب الفرائض . ص ٢٣ .

وكان الرسول ﷺ يتحدث كيام للدولة المسلمة ، وبالإضافة إلى ذلك فهناك قاعدة معروفة ، وهي تركة من يموتون – وليس لهم وريث ، أو لم يثبت ورثاؤهم – تودع في بيت المال ، وتستعمل بصورة مباشرة لمقابلة الديون المالكة .

### شهادات البيع :

وهناك وسيلة أخرى لإقراض الراغبين في شراء سلع معمرة بالتقسيط ، مثل السيارات . . . وخلافه ، وهي أن يعطى المقترض شهادة للبائع ، ويقوم البنك بصرف قيمة هذه الشهادة كما هو الحال في السحب على المكتشوف ، وتتضمن الشهادة وضعاً تفصيلياً للسلعة من حيث تكلفتها ، وإجراءات دفع السلعة ، وإسم وعنوان كل من البائع والمشتري . ويحفظ البائع بهذه الشهادة ويقوم – كما ذكرنا بصرفها من البنك – أي أنه سيسحب القيمة المقيدة للسلعة في الشهادة كاملة . ويحفظ البنك بحق مراقبة السلع المشتراه على هذا النحو ، ليضمن استرداد قيمة هذه السلع . وفي حالة فشل المشتري عن سداد المبلغ ، فإن للبائع الحق في تقديمها للمحكمة لتقوم بتصادر السلع . . . وتستعيد قيمتها . والفرق بين هذه الوسيلة والقروض المقدمة من البنك ، وهو : أن الاستفادة من القروض تحصر في أصحاب الودائع بالبنك . وعلى الحكومة أن تنظم البيع بالتقسيط . والمصدر الرئيسي لتوفير الائتمان للمستهلكين ورجال الأعمال والحكومة هو الودائع تحت الطلب ، وتعتمد نسبة القروض الموجهة إلى كل قطاع من هذه الودائع على عدد من العوامل – «أولاً» : نسب الاقتراض التي يحددها البنك المركزي حينما يشرع في مد البنك التجارية بالقروض مقابل القروض التي تقدمها – ربما بحسب مختلفة – للفئات المختلفة ، كالمستهلكين ورجال الأعمال والحكومة . ويمكن أن تعدل هذه النسب من حين إلى آخر لضمان التوزيع العادل للقروض الالاربوبية . . . «وثانياً» : إن البنك – وهي حريصة على تحقيق الربح وتأمين السيولة ، يتوقع منها أن تنتهي منهجاً واقعياً ، أو أن تساعد في توفير القروض الالاربوبية . وإذا دعت الضرورة . . . فيمكن أن يحدد البنك المركزي كمية القروض التي يجب أن توجه إلى كل فئة . وفي رأينا : إن التوسيع الكبير الذي شاهده اليوم في القروض الاستهلاكية . . . أمر غير مرغوب فيه ، ولا يسع المقام هنا لعدد المساوئ الناجمة عن نظام البيع بالتقسيط المتشير في الدول المتقدمة . وبخاصة الولايات المتحدة .

إن هذا الأسلوب قد أوقع كل أفراد المجتمع تحت شرور الربا ، وحول معظم دخول الفقراء إلى الأغنياء في المجتمع ، بصورة لم يشهد لها تاريخ الإنسانية مثيلاً ، وينتقل المستهلكون – بالرغم من مراقبة الدولة والإجراءات الحازمة – أعباء ثقيلة في شكل فوائد على الديون<sup>(٣)</sup> . وكثير من المبالغ يدفع لمقابلة سداد

٣ – إن سعر فائدة بين ٢ إلى ٣٪ في الشهر . أي ٢٤ إلى ٣٦٪ في العام على الرصيد المتبقى أصبح اليوم أمراً شائعاً . وما تزال هناك فئات جشعة من المقرضين . تفرض بفاتن عالية جداً تتراوح ما بين ٢٠ إلى ٤٠٪ في الشهر .

Paul M. Horvitz: Monetary Policy and the Financial System. Prentice Hall Inc., New York, 1963, p. 147.

وذكر كاتب آخر أنه فيما يتعلق بالأمور المرتبطة بسعر الفائدة فإن الحقائق تكاد لا تصدق . فإن حوالي عشرة إلى خمسة عشر ولاية سنت في الأربع أو الخمس سنوات الأخيرة تشرعنات تحدد السقف الأعلى لسعر الفائدة على أقساط –

خدمة المصرفات الإدارية المتعلقة بهذ الديون . . . والفوائد ، وهكذا . . فإن جزءاً غير يسير من دخل المستهلك العادي ينفق في مقابلة ديون القروض وأجور خدماتها . وفي سبيل أن يحصل على السلع بسرعة ، فهو مستعد لدفع مبلغ ١٠٠ روبيه مثلاً مقابل سلع تستحق ٧٥ روبيه فقط .

وأحد عيوب هذا النظام . . أنها تدفع الأفراد لينفقوا بإسراف وفوق طاقتهم . وإن الدعاية غير المنضبطة . . المنتشرة في الولايات المتحدة والدول المتقدمة الأخرى ، تلعب دوراً كبيراً في إنتشار مثل هذه الشرور ، وهذه الدعاية - بما تملكه من وسائل التأثير النفسي في نفوس المستهلكين - تحدث آثاراً عميقة ، تدفعهم إلى إستهلاك السلع غير الضرورية ، وهكذا . . يجد المستهلك أن عليه أن يشتري من السلع عن طريق وسائل الدفع المتيسرة ما لا يستطيع شراؤه نقداً . والمستهلكون في مطلع حياتهم العملية يكبدون أنفسهم بمشتريات ترهقهم أقساطها لفترة طويلة ، في الوقت الذي ترداد فيه حاجاتهم وعليهم مقابلتها بما تبقى لهم من دخل . ونتيجة لذلك . . فإن هؤلاء يعيشون في دوامة مستمرة للسعي لزيادة دخولهم ، أو أن يتجاهلو الحاجات الحاضرة ويقوموا بسداد الأقساط في ميعادها ، مما يؤثر على مقدرة هؤلاء الأفراد في العمل البناء .

ومن وجهة نظر المجتمع : فإن نظام البيع بالتقسيط يكلف المجتمع موارد توجه لضبط حسابات الأقساط وجمعها ، وإتخاذ الإجراءات القانونية ضد الذين لا يقومون بدفع الأقساط أو إسترداد السلع المباعة إذا دعا الحال . ولا يحتوي البيع نقداً على مثل هذه العيوب . . إلا أن هناك بعض الفوائد للشراء بالتقسيط بالرغم مما يجده من آثار سلبية ، وإهار للطاقات الإنسانية . ويؤدي البيع بالتقسيط في الاقتصاد ككل إلى زيادة كبيرة في الطلب ، مما يشجع التوسيع الصناعي . . إلا أنه إذا انخفض الشراء بالتقسيط ، فإن ذلك يؤدي إلى انخفاض الطلب الفعال . ويواجه الاقتصاد الكلي انخفاضاً في الدخل والإنتاج ، وتبدأ موجة الكساد الاقتصادي .

وكما ذكرنا سابقاً : فإن تسهيلات الشراء بالتقسيط وفرت فوائد متعددة للمستهلكين . إذ أنه متى توفرت للإنسان - في بداية حياته العملية - بعض الأدوات التي تستعمل بصورة مستمرة ، مثل : المنزل ، والمواصلات ، فإن ذلك يؤدي إلى زيادة إنتاجه ، وهذه الزيادة في فعالية الفرد تؤدي إلى زيادة دخله ، ويمكن أن تفيد المجتمع ككل . ومعظم هذه السلع ذات طبيعة تحتاج إلى توفير مدخلات كبيرة ، تستنزف معظم دخول الفرد لفترة طويلة من عمره ، وإذا لم تلب هذه الحاجات ، فإن فعالية الإنسان تتأثر . والبعض يقول : إن الإنسان يمكن أن يحصل على هذه السلع في مؤخرة فترة حياته . . أي أنه لا داعي لأن يتحمل الفرد مثل هذه الديون . وهذا القول ، بالرغم من صحته . . إلا أننا نرى - في

---

- القروض ، وأن الحد الأدنى المقبول في بعض الولايات هو ٢٠٪ . أما بالنسبة للقروض المدورة (المتجدددة سنوياً) فإن النسبة تتراوح بين ١٨ إلى ٥٠٪ ، و ١٠٠٪ إذا انخفض الحساب إلى أدنى حد .

معظم الأحوال – أن الأفضل هو توفير هذه السلع ، على أن يقوم الأفراد بدفع قيمتها في المستقبل ، وذلك لزيادة فعالية الإنسان في هذه الحياة الدنيا ، لأن سعادته ترتبط بملكية مثل هذه السلع . والمهدى الرئيسي : هو إيجاد وسائل غير مشوبة بكثير من التناقض ، والتي يمكن تطبيقها على ضوء التجربة العملية . وإننا نعتقد أن الإجراءات التي شرحتها ، وال المتعلقة بالبيع بالتقسيط ، هي إجراءات محدودة النطاق ، ولا بد من إتخاذ وسائل أخرى . وعلى ضوء الملاحظات السابقة ، فإن الدولة الإسلامية لا بد من أن تساعد المستهلكين لمقابلة حاجاتهم ، وبخاصة بشراء بعض السلع الاستعمال المستمر . ويمكن أن تكون المساعدة في شكل قروض نقدية ، وبخاصة عند شراء منزل ، أو وسيلة مواصلات . أو أن تبني الدولة أسلوباً آخر ، هو : تنظيم عملية بيع السلع للمستهلكين وإستقطاع قيمتها على أقساط يسيرة ، ولا ضرر من تبني الويلتين ، وأن تنظم عملية إسترداد قيمة هذه السلع على نحو يكفل مصلحة الطرفين .

فيمكن أن تُسترد المبالغ من الذين يحصلون على رواتب شهرية . . . بأقساط تستقطع من رواتبهم وتحول إلى الجهات الحكومية التي قامت بالبيع ، ويمكن إتخاذ إجراءات أخرى تدبر كافية إسترداد المبالغ من المستهلكين . ووسيلة ثالثة لمساعدة المستهلكين في الحصول على بعض السلع الأساسية ، هي . . . أن تقبل الحكومة صرف شهادات سلع معينة ، ويقوم البنك المركزي – أو أي مؤسسة أخرى – بذلك ، على أن تقوم المؤسسة بصرف قيمة هذه الشهادات للبائعين ، وتحصيل الأقساط في مواعيدها المحددة من المشترين ، وهذه الوسيلة تضع مزيداً من الخيارات لمعالجة هذه المشكلة .

ولا بد من وضع بعض النقاط العامة في أذهاننا ، وذلك فيما يختص بدور الدولة الإسلامية الفعال في مجال توفير السلع والمعدات التي يحتاج إليها المستهلكون ، وهي كالتالي . –

أولاً : يسهل على الدولة إسترداد الأقساط – عكس الحال بالنسبة للمؤسسات الخاصة بتعاون أصحاب المصانع وأرباب الأعمال . . بطريقة الدفع من المطبع . بالإضافة إلى ذلك : فإن عدداً كبيراً من المشترين هم من موظفي الدولة الذين يسهل الاستقطاع من رواتبهم .

ثانياً : يمكن توفير السلع – إلى حد ما – بتخصيص جزء من المبالغ المرصودة في الميزانية العامة للخدمات الاجتماعية .

وكذلك يمكن زيادة هذه المبالغ من الأرباح الناتجة عن هذه العمليات ، بالإضافة إلى ذلك : فإن عدداً من هؤلاء المستهلكين ، ربما يكونون من بين أولئك الذين يستحقون الزكاة ، مما جعل من الممكن توجيه جزء من أموال الزكاة والعشر لتقديم قروض لشراء سلع معمرة ، ولا تتوفر مثل هذه الموارد للمؤسسات الخاصة .

و بما أن توفير السلع المعمرة للمستهلكين هي – في واقع الأمر – خدمة إجتماعية ، بجانب كونها مجالاً للربح . فإن الدولة يجب أن تتحمل مثل هذه المسئولية .

إن إمتلاك مثل هذه السلع ، يؤدي إلى تحسين فعالية الأفراد في مجتمعاتهم . ولذلك . . فإن توفيرها يؤدي إلى عدم تحقيق هذا الهدف ، مما يضر بالمجتمع . . ككل ، بجانب ما يخلقه من نعمة هؤلاء المحتاجين . ولا يستطيع رجال الأعمال وحدهم تحمل هذه المسؤولية ، وإشاع هذه التطلعات . . في نظام لاربوي .

ويمكن أن تتحمل البنوك التجارية بعض هذه المسؤوليات . ومن الضروري أن تلعب الدولة الإسلامية . . بجانب البنوك التجارية والجمعيات التعاونية . . دوراً فعالاً في هذا المجال . وللحذر من الترف . . فإن على الدولة أن تعمل على إدارة النظام على نحو يلتزم فيه المسهلكون بمنهج التوسط في الإتفاق بالرغم من توافر وسائل الدفع المرجحة . وبالطبع . . فإن الحكومة ستجد من السهل عليها إحكام اللوائح والنظم المتعلقة بهذا النوع من البيع ، ولا بد من توفير هذه السلع بالأقساط للمتقدمين بناء على حاجتهم الفعلية ومقدرتهم في الدفع ، وأن تدرس أحواضهم العامة بدقة . ولا بد كذلك من وضع ضوابط تحد من تسهيلات الدفع بالتقسيط ، وأن تراعي البنوك التجارية والمؤسسات الخاصة كذلك . . اللوائح ، والنظم المطبقة في الأجهزة الحكومية ، لتحدد من مثل هذا النوع من المبيعات .

## الفصل التاسع

### بعض الإيضاحات

تمت في الفصول السابقة مناقشة النظام المصرفى القائم على أساس المشاركة والمضاربة دون اللجوء إلى فائدة ، وهذا النظام يؤدى جميع المهام التى يقوم بها الجهاز المصرفى فى الاقتصاد المعاصر . وبما أن هذا النظام لم يجرب عملياً ، فلا بد من أن تنشأ شكوك ، وبخاصة أن هناك قضايا مازالت تستحق الدراسة . وفي هذا الفصل سنتناقش بعض هذه القضايا ؛ وهى :

- ١ - تدفق المدخرات .
- ٢ - تزويد أصحاب المشروعات برأوس الأموال .
- ٣ - توفير رأس المال للقطاع العام .
- ٤ - توقعات الربع في الأعمال المصرفية .
- ٥ - سيولة البنك .
- ٦ - الدولة والنظام المصرفى الالاربوي .

#### ١ - تدفق المدخرات :

ناقشتنا ضرورة إيداع الأموال في حسابات القروض في البنك الالاربوي ، وناقشتنا كذلك كيف يمكن أن يتحول الجزء الأعظم من هذه الودائع . . . إلى قروض تقدم لأصحاب المشروعات ، أو إلى إستثمارات . . على أساس المضاربة . وتتدفق المدخرات في حسابات القروض لابعتم على المدخرات فحسب ، إنما يعتمد على عادات الناس الخاصة بإيداع الجزء الأكبر من دخولهم في الحسابات الجارية ودفع التزاماتهم بشيكات . وإذا أردنا دراسة تدفق المدخرات ، فعلينا أن ندرس وداعم المضاربة - لدى البنك - التي تكون لمدة أطول ( ثلاثة أشهر ، ستة أشهر . . أو أكثر ) والتي لا يمكن استخدام الشيكات للسحب منها . وتودع في هذه الحسابات فوائض الأموال ، ويعتمد تدفق رأس المال - في هذه الحسابات - على ميل الناس للإدخار . وإلغاء الربا لا يضعف هذا الميل للإدخار . . إذ أن ميل الناس للإدخار تحدده عوامل داخلية ، ومؤثرات خارجية ، ولا تعتمد على أسعار الفائدة فقط . . ويتفق بعض علماء الاقتصاد على هذا المبدأ . فقد عدد كيتر « *Keynes* » ثمانية عوامل داخلية لحوافر الإدخار ، وهي :

- (١) الإنفاق لمواجهة الطواريء والحوادث
- (٢) الإنفاق لمواجهة نفقات المستقبل (كالشيخوخة مثلاً)
- (٣) الإنفاق لمواجهة تعلم الأولاد
- (٤) الإنفاق لارتفاع التدريجي المستمر في مستوى المعيشة.
- (٥) الإنفاق للإحساس بالقوة والاستقلال.
- (٦) الإنفاق للقيام بأعمال تجارية أو المضاربة.
- (٧) الإنفاق لعدم الرغبة في ترك الورثة عالة . والإنفاق نتيجة البخل .
- (٨) الإنفاق للحصول علىفائدة وذلك لأن الاستهلاك لكمية أكبر في المستقبل يفضل على الاستهلاك لكمية أقل في الحاضر<sup>(٤)</sup> .

وتحريم الفائدة لا يؤثر على العوامل السبعة الأولى من المثانية التي ذكرناها ، وأن الرغبة في الحاجات المستقبلية ، ليترك الإنسان لمن يعولهم مالاً . أو تأمين رأس المال لأعمال تجارية . . . سوف تظل حواجز قوية للإنفاق في النظام الاربوي . كما هي في النظام الربوي .

ولاريب في أن تحقيق الربع عامل مهم في دفع الأفراد للإنفاق والاستثمار . والعامل الفعلي ليس هو الفائدة . إنما هو في الرغبة في زيادة الدخل . ويمكن تحقيق هذه الرغبة « في الاقتصاد الربوي » بإنشاء ودائع لأجل أو ودائع الإنفاق في البنوك . وسوف لأن تكون هذه الوسائل موجودة في ظل النظام الاربوي . وهناك طرق أخرى يمكن أن تتحدى لتحقيق ذلك . وإذا كان من الممكن الاعتماد على هذه الطرق البديلة . لكتسب أرباح إضافية . فلن يكون هناك سبب يضعف الحافز على الإنفاق أو يجعله غير موجود . وقبل دراسة تشغيل رؤوس الأموال المدخرة في حسابات المضاربة أو شراء أسهم المضاربة في المشروعات الخاصة أو العامة . لابد من أن نوضح أنه في الاقتصاد المعاصر ، إن سعر الفائدة كعامل مستقل أو بالإضافة لعوامل أخرى . لا يمثل حافزاً قوياً على الإنفاق . وأغلب خبراء الاقتصاد يرون أن زيادة سعر الفائدة سوف تكون محدودة الأثر في زيادة عرض المدخرات .

وركز كينز ( Keynes ) على أهمية مستوى الدخل كعامل حاسم إلى جانب الظروف الاجتماعية . والعوامل السياسية المتعلقة بالاستقرار السياسي - والدراسات التي أعقبت كينز ( Keynes ) أدخلت عدة عوامل مهمة أخرى مثل : ثروة الفرد . أو إمكان تحويل الممتلكات إلى نقود ، أو الأسعار النسبية للسلع . أو توزيع الثروة في المجتمع . أو توافر القروض الالزامية للمستهلكين . أو الاتجاه الصعودي في مستويات المعيشة . أو وضع الفرد الاقتصادي وسرعة الزيادة في دخله . وإلى جانب هذه العوامل . تأثير القيم الأخلاقية للمجتمع . ورشد أفراد المجتمع . وأسباب عوامل أخرى غير اقتصادية تؤثر على ميل الناس للإنفاق . ولقد عبرت اللجنة التي تشكلت في الولايات

J.M. Keynes: The General Theory of Employment, Interest and Money. London, Macmillan & Co., 1957, p. 107.

المتحدة قبل سنوات عدة لدراسة المشكلات المتعلقة بالنقود والائتمان<sup>(5)</sup> ، عن رأيها في التقرير الذي أصدرته ، أنه بالرغم من أن هناك تركيزاً كبيراً على الدور المباشر وغير المباشر لسعر الفائدة كعامل محدد لإإنفاق المستهلكين - كما أكدت عليها نظرية كينز (Keynes) - والنظرية الكلاسيكية - إلا أن هناك أدلة قوية تثبت أن أثر سعر الفائدة ، إذا كان موجوداً ، ليس ذا أهمية إذا ما قورن بالعوامل الأخرى<sup>(6)</sup> .

وفي بريطانيا : فإن لجنة رادكليف (Radcliffe) - التي عينت لدراسة النظام النقدي - ذكرت في تقريرها أن أغلب الاقتصاديين والمتخصصين يعتقدون أن الزيادة في سعر الفائدة لا يترب عليها زيادة في مدخلات الأفراد<sup>(7)</sup> والرغبة في الإدخار تحددها - في الغالب - أسباب وعوامل أخرى ، وتمثل الرغبة ، في زيادة الثروة عن طريق تجميع رؤوس الأموال ، عملاً ثانوياً . أما في النظام المصرفي الاربوي : فمن اللازم أن يتعرض الشخص الذي يرغب في الحصول على أرباح ، إلى مخاطر الخسارة ؛ وذلك عندما يقوم بإيداع المدخلات في حساب المضاربة ، أو عندما يشتري أسهم المضاربة ، وتصبح في كلتا الحالتين توقع تحقيق الربح مع مخاطر الخسارة ، ولا تمنح أية ضمانات في أي ظرف من الظروف لرد رأس المال مع الزيادة . ونتيجة لذلك . . ينشأ سؤال : هل عدم وجود ضمان للكسب الإضافي سيؤدي إلى توقف الإدخار من أجل تحقيق الربح ؟ أو أن هذا الخافر بالرغم من هذه المخاطر سوف يكون قابلاً ؟ ولا يغلب الخوف من الخسارة على أمل الإنسان في تحقيق الربح دائماً ، وتاريخ الإنسانية شاهد على أن أمل تحقيق الربح أقوى من الخوف من الخسارة . ولو كان الأمر غير ذلك لكان من المستحيل الاستثمار في المشروعات ذات المخاطر . فإلى جانب من توافر لديهم فوائض رؤوس أموال ، يوجد من له الرغبة في تحمل مخاطر الخسارة على أمل تحقيق الربح . وفي الاقتصاد الريسي : فإن المستثمرين - بالرغم من توفر مجالات الاستثمار ذات العائد الثابت وغير المحفوف بالمخاطر - إلا أن المدخرين والمستثمرين في هذه الأنواع من الاقتصاد تجذبهم الاستثمارات التي تحقق أرباحاً مرتفعة . ولذلك . . فإن مخاطر الخسارة يمكن أن ترتبط بعض الأفراد الذين ينشدون الأمان ، إلا أنها لا ترتبط جميع المدخرين . ويمكن أن نقول : أنه في غياب وسيلة آمنة للإدخار . . مثل الفائدة ، فإن قطاعاً من المدخرين ربما يتوقف عن الإدخار ، إلا أن ذلك لا ينطبق على جموع المدخرين .

سوف تستمر الأغلبية في الإدخار في النظام المقترن ، لأن الفائدة في النظام الريسي ربما تغري بعض المدخرين بالإحجام عن استخدام رؤوس الأموال في مشروعات تعود بربح أعلى . ولكن مع إلغاء الفائدة ، وتطبيق أسلوب لل الاستثمار على أساس المضاربة ، فسوف يتحول أغلبية المدخرين إلى هذه الوسيلة

5. Commission on Money and Credit "CMC" Impacts of Monetary Policy, Prentice-Hall Inc., 1964, pp. 13-21.

٦ - نفس المرجع . ص ٤١ .

٧ - تقرير لجنة راد بيكليف . ص ١٥٦ .

من الاستثمار . ولا يرى المؤلف أن عدم وجود أرباح مضمونة ستؤدي إلى نقصان الإدخار أو توقفه . وإن هذا القول لا تؤيده التجربة أو المنطق .

وإذا تمت إدارة النظام البنوك الاربوي على نحو سليم . فنادرًا ما يواجه المودعون في حساب المضاربة أو المشترون للأسمم الحكومية خسارة . وتعمل معظم البنوك الحكومية كذلك . ليس لحماية رؤوس أموال أصحاب الحسابات فقط . بل لزيادتها . إذ أنها تشاركتهم في الأرباح الناتجة عن هذه الأموال . ونافشنا - في الفصول السابقة - الوسائل التي يمكن أن تتبع للحد من الخسارة . بالنسبة لأصحاب حسابات المضاربة . ومن مصلحة البنك الخاصة منع حدوث مثل هذه الخسائر . بالدراسة الدقيقة للشركات والم المشروعات وتوزيع رأس المال في إستثمارات متنوعة . ويجب أن يكون البنك حذرًا من حدوث خسارة . . وهو يسعى لتحقيق الربح . وينطبق ذلك على الحكومة وهي تدير أموال المضاربة .

وهذه النقاط الثلاث . هي : الأمل في تحقيق الربح أقوى من الخوف من حدوث خسارة . وكذلك منع تحقيق أرباح بدون مخاطر الخسارة . وتوافر فرص الاستثمار لرؤوس الأموال دون تخوف مفرط من حدوث خسارة . وإذا تم تحقيق هذه النقاط . فإن المدخرين الراغبين في الربح سيستمرون في الإدخار في الاقتصاد الاربوي . فإذا لم تغير الدوافع الأخرى للإدخار . والتي هي عوامل أكثر فعالية . فإنه يمكن القول : بأن تحريم الفائدة سيؤدي إلى التأثير للدرجة يمكن تجاهلها مع تدفق المدخرات . أما إذا حدث إنخفاض في ميل الناس للإدخار في الاقتصاد الاربوي . وأن هناك حاجة لزيادة التكوين الرأسمالي إلى المستوى المطلوب . فلن الضروري إنخاذ الوسائل المناسبة في هذا الصدد . بالحد من الإسراف ومنع الإفراط في الاستهلاك غير الضروري . وسيترتب على هذا الاجراء زيادة المدخرات <sup>(٨)</sup> . وفضلًا على ذلك . . فإن التوجيه الأخلاقي سيؤدي إلى نتائج إيجابية . وبالإضافة إلى ذلك . . فإن زيادة نسبة المشاركة في الأرباح في النظام الاربوي ستؤدي إلى زيادة تدفق المدخرات . وتعني نسبة المشاركة في الأرباح . النسبة التي يتسللها البنك من الأطراف المشاركة معه في العمل . أو النسبة التي يتسللها أصحاب حسابات المضاربة . وعندما يزيد الطلب على رأس المال . فسوف يرغب رجال الأعمال في إعطاء البنك نسبة أعلى من الأرباح . ويسعى البنك من أن يزيد من الأموال في هذه الحسابات . مما يؤدي إلى زيادة الإدخار . وإذا كان عرض المدخرات كبيراً والطلب على رؤوس الأموال قليلاً . فستنخفض البنوك نسبة الأرباح التي تأخذها من رجال الأعمال . ولذلك . . فإن نسبة الأرباح الموزعة على أصحاب حسابات المضاربة تنخفض . مما يؤدي إلى إنخفاض تدفق المدخرات . وهكذا . . فإنه في ظل نظام مصرفي لاربوي تعمل تعديلات في نسبة المشاركة في الربح على إعادة التوازن بين طلب وعرض المدخرات . . أي أن هذه النسبة تؤدي نفس الوظيفة الاقتصادية التي يؤديها سعر الفائدة في الاقتصاد الريسي .

٨ - للحصول على تفاصيل لهذا الموجز أنظر «الإسلام ونظرية الملكية» الجزء الأول صفحة ٢١٤ - ٢٣٠ . الجزء الثاني . الباب الثاني ) . ( بالأردية ) .

## ٢ - عرض الأموال في قطاع الأعمال :

إن إدخال الشخص العادي سيتحول إلى رجال الأعمال عن طريق المصارف . أو بوسائل أخرى . وسوف تتشكل رؤوس الأموال هذه . . رؤس أموال لرجال الأعمال . إلا أنها يجب أن تنسى أن جزءاً كبيراً من رؤس أموال رجال الأعمال توافر من مجتمع رجال الأعمال أنفسهم . وهم يقومون بإعادة استثمار جزء كبير من أرباحهم . وبأي الجزء الكبير من الأموال المستثمرة لمعظم المؤسسات الكبيرة من مدخلاتهم . وهذا الجزء من عرض الأموال لقطاع الأعمال . . لا يتأثر بسعر الفائدة .

إن مخصص الالهادات التي يدخلها رجال الأعمال لمقابلة التلف والتقادم في المعدات . . يمكن أن تستعمل أيضاً كمصدر للتمويل<sup>(٩)</sup> . وثلاثة أرباع الأموال المتوفّرة في الولايات المتحدة لرجال الأعمال هي من مصادر داخلية<sup>(١٠)</sup> . وكذلك الحال في بريطانيا . فقد تضمن تقرير لجنة Radcliffe<sup>(١١)</sup> أن التوسيع الصناعي يعتمد إلى حد كبير على الأرباح غير الموزعة التي تخصص لهذا الغرض . وأن جزءاً كبيراً يأتي من الأموال التي ترصد لالهادات لمقابلة التلف والتقادم للمعدات<sup>(١٢)</sup> . وقد أشار التقرير إلى أنه بعد الحرب العالمية الثانية قابلت كثير من المؤسسات إحتياجاتها التمويلية الشهرية . أو معظمها . من مصادر داخلية . وأشار التقرير إلى أن الأرباح غير الموزعة . كانت أكبر مصدر للتمويل في التوسيع الصناعي . . ومصدر مهم آخر : هو طرح الأسهم أو السندات في السوق . ويلعب التمويل عن طريق البنوك دوراً أقل<sup>(١٣)</sup> .

إن نسبة الأرباح المحتجزة في الولايات المتحدة هي ٧٠٪ في حين أن المدخل من دخول الأفراد هو ٥٪ فقط . وفي البلدان الأخرى : فإن الحال لا يختلف كثيراً<sup>(١٤)</sup> . والشركات التي تدخل أرباحها . لاتتولى استخدامها في شراء أوراق مالية بنسبة فائدة ثابتة . إنما تفعل ذلك من أجل استثمارها في مشروعاتها . وسوف لا يؤثر إلغاء الرسال على مثل هذه المدخلات . إذ أن مدخلات منشآت الأعمال تحددها عوامل خاصة بها . كالأرباح المتوقعة من المشروع . ولا يوجد لسعر الفائدة أثر كبير في ذلك<sup>(١٥)</sup> .

## ٣ - توفير الأموال للقطاع العام :

لقد شرحنا - في الفصل السابع - الطرق والوسائل التي يمكن استخدامها لإجتذاب مدخلات الجمهور واستثمارها في مشروعات القطاع العام ، وبدلاً من جعل الفائدة أساساً لإجتذاب الأموال للقطاع العام ، فإنه يمكن أن تكون المشاركة في الأرباح هي الأساس . وسيؤدي هذا إلى نتائج إيجابية .

9. Paul M. Horvitz, Monetary Policy and the Financial System, Prentice-Hall Inc., 1963, p. 115.

10. CMC Impacts of Monetary Policy, *op.cit.*, p. 655.

11. Radcliffe Committee Report, p. 80.

12. *Ibid.*, p. 108.

13. N. Kaldor, Capital Accumulation and Economic Growth in the Theory of Capital, Edited by D.C. Hague, Macmillan, London, 1955, p. 197.

14. CMC Impacts of Monetary Policy, pp. 673-674.

وبخاصة إذا اتخذت الحكومة إجراءات عملية لحماية الأسهم من الخسارة ، وستمنع المشاركة في الربح عدداً كبيراً من أفراد المجتمع الحق في المشاركة في إنجاح المشروعات العامة ونحوها . إن معظم المشترين للأسهم الحكومية ، هم من بين موظفي الدولة وعمالها ، الذين ترتبط حياتهم بنجاح هذه المؤسسات . ومعظم مشتري الأسهم من يستهلكون منتجات هذه المؤسسات . وعندما يتبيّن لهؤلاء أن الأرباح المستحقة من هذه المشروعات ستوزع عليهم فسيكونون أكثر إخلاصاً لهذه المؤسسات . وعلى النقيض من ذلك . . الذين ينحوون قروضاً للحكومة مقابل الفائدة . ليس لهم مصلحة في نجاح هذه المؤسسات أو خسارتها طالما كانت أرباحهم مضمونة ومحددة .

#### ٤ - الأرباح في الأعمال المصرفية :

ولإقامة نظام مصري لاربوبي ، فإن من الأهمية يمكن أن تنتظم أرباح النشاط المصرفي على مبدأ المضاربة ، بأن يتم الحصول على رؤوس الأموال من الجمهور على أساس المضاربة . على أن تقدم إلى رجال الأعمال بنفس المبدأ . ويجب أن تكون نسبة المشاركة في الربح عالية تجذب أصحاب رؤوس الأموال والمؤسسات التجارية للتعامل مع النظام المصرفي . وفي ضوء ما ورد من تفصيل - في السابقة - فإن البنوك الاربوبية ستحقق أرباحاً مستمرة . ولا بد من من أن نذكر أنه بالرغم من أن جميع رؤوس الأموال المودعة في حساب المضاربة في البنوك ستنشأ عنها أرباح من جراء استخدامها في المشروعات . إلا أن البنك لا يتحمل مسؤولية في حالة الخسارة .

#### ■ - السيولة :

السيولة هي من أهم المهام بالنسبة للبنك . ولا بد من أن يكون مستعداً لدفع كل ما يطلبه أصحاب الحسابات من نقد وبدون تأخير . وأوضحتنا في الفصول السابقة أن كلّاً من الاحتياط النقدي . وشهادات الأسهم القابلة للبيع . يمكن أن توفر سيولة للبنك . إلا أن الخبراء المصرفين<sup>١٥)</sup> يرون أن السيولة تعتمد على الموجودات أو الأصول القابلة للبيع . وعلى الفترة الزمنية التي سيسعّرها إسترداد القروض التي قدمتها البنوك . إلا أنها تعتمد أساساً على قدرة البنوك في تدبير رؤوس أموال سائلة . ولما كان البنك المركزي مسؤولاً عن إصدار النقود . فيجب لا تكون هناك مشكلة تقف في سبيل إمداد البنك التجارية بالسيولة . ولا بد من اتخاذ إجراءات تمكن البنوك التجارية من طلب العون من البنك المركزي . متى كانت في حاجة إلى ذلك . وتم شرح هذه الإجراءات بتفصيل في الفصل السادس . وإذا قامت البنوك بإتخاذ تلك الإجراءات ووضعها في الحسبان ، أو يستخدم البنك الحكمة والنظرية الثاقبة في اختيار موجوداته . فليس من الصعب الحصول على نقود سائلة من البنك المركزي . متى دعت الحاجة إلى ذلك .

15. W. Manning Dacey, The British Banking System, London, 1958, p. 90.

## ٦ - النظام المالي الاربوي والدولة :

كانت مناقشة الجهاز المالي تم - حتى وقت قريب - في إطار النظام الرأسمالي الحر . إلا أنه خلال النصف الثاني من هذا القرن ، فإن الاتجاه العام لدى خبراء الاقتصاد والمصارف ، قد تغير تغيراً كاملاً . وأصبح من الحتم على الدولة الآن ، أن تقوم بتجهيز الجهاز المالي من خلال قواعد ونظم مفصلة وسليمة تحت إشراف البنك المركزي . في الدولة الإسلامية توجد أهداف لا بد من تحقيقها ، والبنوك في ظل هذه الدولة شأنها شأن المؤسسات الاقتصادية الأخرى ، فعند فشلها في القيام بوظائفها . فإن المجتمع والدولة الإسلامية يجب أن يتدخل ، وأن تتخذ الترتيبات الالزامية لتنفيذ الأهداف المرجوة<sup>(١٦)</sup> .

وتشمل هذه الترتيبات . الإجراءات النقدية والمالية المناسبة . وتمت مناقشة بعض هذه الجوانب في الفصلين السابع والثامن . وأوضحتنا أن الجهاز المالي المقترن ، إنما يقوم على افتراض أن للأفراد الحرية في تأسيس وإدارة البنوك . وأن البنوك لا يجب تأميمها إلا إذا رأت الدولة الإسلامية - في أي وقت من الأوقات - أن المصلحة العامة تقتضي أن يكون الجهاز المالي كله في يد الدولة . وفي هذه الحالة . . فإن النظام المقترن لا يحتاج إلى تعديلات جوهرية .

إن إعطاء وتلقي المائدة منوع بين الأفراد والدولة كما هو بين الأفراد . ولم تضع الشريعة الإسلامية في هذا الصدد إثناء لذلك . فلم تسمح للدولة الإسلامية باتباع الرياح كأساس للمعاملات مع المواطنين في طول تاريخ الدولة الإسلامية .

وإذاتم تأميم المصارف فستتم الأعمال المصرفية على أساس مبدأ المصاربة . لأن رأس مال هذه البنوك سيأتي من خزانة الدولة بدلاً من المساهمين إلا أن طبيعة علاقات البنك ، مع أصحاب الحسابات أو الأطراف المتعاملة معه . ستظل كما سبق شرحه في الفصلين ( الثاني والرابع ) .

وينشأ سؤال حول شرعية تأميم البنوك في إقتصاد يقوم على المبادئ الإسلامية . وهذا السؤال يمكن الإجابة عنه على ضوء دراسة مفصلة للظروف التي يتم فيها إتخاذ مثل هذا القرار . ومع ذلك يمكن أن نقول : التأميم ليس له ما يبرره في الظروف العادية ، وربما تكون له آثار بعيدة على النظام الاقتصادي والسياسي ، وعلى حرية الأفراد ، كما أنه يخل بالتوزن بين الحرية والسلط الذي يسعى الإسلام للحفاظ عليه . إلا أنه إذا بزرت الحاجة مثل هذا الإجراء ، في ظروف تتطلب حماية المصلحة العامة ، وتحقيق المقاصد الشرعية : فإن الإسلام لم يفرض أي قيد على ذلك . ولم تأت الشريعة في هذه المسألة بنصوص قطعية . ومن الخطأ أن نستبعد - على أساس الاجتهد - التأميم بصفة دائمة ، بل يجب أن تكون المصلحة العامة هي العامل المرجع . فإذا كان هناك إجماع على أن تأميم البنوك أمر لازم في المجتمع الإسلامي ، وأنه يحقق المصلحة العامة ، وأن هناك حاجة قوية مثل هذا الإجراء كخطوة مرحلية للتحول من النظام غير الإسلامي إلى النظام الإسلامي . . فلا بأس من ذلك .

١٦ - كي يتم عرض تفاصيل هذه النقطة من حيث المبدأ أنظر : الإسلام ونظرية الملكية - الجزء الأول - ص ٧٣-٨٣ . ( بالأردية ) .

## « ملحق »

### كتابات في النظام المصرف الالاربوي حتى عام ١٩٦٣ م

باللغة الأرديّة

#### (١) الريـا :

أبو الأعلى المودودي : الناشر : المطبوعات الإسلامية المحدودة - لاهور (عام ١٩٦١) ،  
الصفحات ١٩٣ ، ٢١٢ ، ٢٧٤ ، ٢٧٦ .<sup>(١)</sup>

يقدم مؤلف هذا الكتاب تعريفاً موجزاً للنظام المصرف الالاربوي ، وأن هذا النظام سيوفر ثلاثة أنواع من الودائع للجمهور ، وهي : الودائع التي يمكن سحبها عند الطلب . ولا يستمر البنك عادة هذه الودائع . أما الودائع الموضوعة في حساب القروض ، فيمكن سحبها بعد فترة محددة ، ويمكن للبنك إستثمارها في مشروعات مربحة . . ويستفيد من الأرباح . ويكون مستعداً لتحمل أية خسائر . أما المودعون فيستحقون فقط أصول ودائعهم دون إضافة أو إستقطاع (ص ٢٠٥ ، ٢١٠) . وفي النوع الثالث من الودائع : فإن البنك يتلقى الودائع من الأشخاص الذين يرغبون في إستثمارها على أساس المشاركة (ص ٢١٠) ويصبح أصحاب هذه الودائع حملة الأسهم في الأعمال المصرفية ، ويشاركون في الأرباح والخسائر .

وسيقوم البنك بالاستثمار في المشروعات الزراعية والصناعية والتجارية . على أساس المضاربة أو المشاركة في الأرباح (ص ٢١٠ ، ٢١٢) . ولم يتم إيضاح مفهوم المضاربة بتفصيل . وتتضمن صفحة ٢٠٦ شرحاً مهماً لكلمة مضاربة (موضوعاً بين قوسين) كمشاركة نسبية في الربح والخسارة ، وذلك لأنها فسر المضاربة في ص ١٩٥ بأنها (المشاركة في الربح) . وفي النظام الالاربوي يمكن أن تكون هناك طرق عدّة لتقديم قروض بدون فائدة لمقابلة الحاجات الشخصية (ص ١٩٥ ، ١٩٩) . كما تناول الكتاب أيضاً موضوع تقديم قروض للحكومة والمشروعات (ص ١٩٢ ، ٢٠٢) .

والكتاب تقديم موجز ، لم يتعرض إلى مشكلة توليد الائتمان المصرف . وذكر أن بنك الدولة سيؤدي وظيفة البنك المركزي .

(١) نشرت أجزاء من هذا الكتاب في ترجمان القرآن الشهري الصادر من لاهور المجلد ٣٤ العدد ٢ - ٥ يوليو وسبتمبر ١٩٥٠ ص ١١٣ - ١٢٦ .

## (٢) الرسائل والمسائل (الجزء الأول) :

أبو الأعلى المودودي : الناشر : المطبوعات الإسلامية المحدودة – لاهور عام (١٩٦١ م) . ص ٢٩٩ – ٣٠٥ .

ويرى المؤلف في هذا الكتاب – لأسباب عده – أن النظام المصرف الإسلامي لاينبغي أن يقوم بوظيفة جمع وتوزيع الزكاة والصدقات .

## الرسائل والمسائل (الجزء السادس) :

الناشر : المطبوعات الإسلامية المحدودة – لاهور (عام ١٩٦٧ م) .

ويرى المؤلف أنه إذا لم تصحب عملية تقديم الائتمان بفائدة وتدليس ، فإنه لا يوجد محدود شرعاً ميها .

## (٣) النظام المصرف على أساس إسلامية :

نعم صديقي : ورقة منشورة في مجلة شيراغ راه الشهرية – كراتشي ، مجلداً – العدد (١١ ، ١٢) ، نوفمبر ديسمبر (عام ١٩٤٨ م) ص ٢٤ – ٢٨ و ٦٠ – ٦٤ .

تعرض المؤلف في هذه الورقة إلى عرض أولي لهيكل النظام المصرفي الالاربوي ، وكذلك إلى كثير من الأعمال المصرفية . ويعامل أصحاب الودائع مع البنك على أساس المضاربة . ويمكن للبنك أن يودع هذه المبالغ عند جهة أخرى بنفس الشروط ، أو يقوم هو ب الاستثمار في مشروعات لتحقيق الربح (نوفمبر ٦٣) . وقد اقترح أن يقدم لأصحاب الحسابات الذين يقومون بإيداع أموالهم لفترة أطول . . ربما أعلى ، وذلك لتشجيع الودائع طويلة الأجل .

وفي حالة الخسارة : يرى المؤلف أن مبدأ المضاربة يقضي بأن يشترك البنك في تحمل الخسارة مع الطرف الآخر كما يشاركه في الأرباح ، وهذا فهم غير صحيح ، إذ أنه – طبقاً لمبدأ المضاربة – فإن صاحب المال يتحمل الخسارة التي تحدث نتيجة إستثمار أمواله بوساطة البنك . أما إذا ساهم البنك بتمويل يقدمه هو ، فإنه سوف يتحمل الخسارة عن رأس ماله الخاص ولن يشاركه فيها المستثمر .

أما بالنسبة لجسم السندات الإذنية ، فقد اقترح أن يقوم البنك بهذه العملية مقابل عمولة . وهذه النقطة تستحق دراسة متأنية .

## (٤) الحل الإسلامي للغوارق الاقتصادية :

نعم صديقي : الناشر : مكتبة شيراغ راه – كراتشي (مايو ١٩٥١) ، ص ١٥٤ . ٢٦٥ .

وردت عبارة «أن مبدأ المضاربة يعني المشاركة في الربح والخسارة» في صفحة ١٤٧ . وتوضح هذه العبارة : أن الدراسة لم تركز على الأسس الإسلامية للمضاربة بعمق . مما أحدث أثراً على الهيكل المقترن . . كما ذكرنا من قبل .

## (٥) الأعمال المصرفية الlarbوبية :

شيخ أحمد أرشاد : الناشر : مكتبة تحريك مساوات - دركسورد ، كراتشي (عام ١٩٦٤) . ص ٦٧ - ١٠٠ ، في الفصل السادس إلى السابع تم شرح نظام البنوك التجارية . وفي الفصل الثامن تم وصف هيكل نظام المصرف المركزي . وتناول الفصل التاسع المشكلات المصرفية الدولية .

وتسبب غياب مفهوم واضح للأسس الإسلامية للمصاربة ، في بروز خطأً أساسياً في النظام المصرفي المقترن ، إذ تم تعريف مبدأ المصاربة في ص ٥٧ على أنها يجب حساب رأس المال والعمل على أنها شركة تتساوى أنصبها في الربح والخسارة .

ويم إنشاء البنك برأس مال يتم جمعه بطرح الأسهم ، ويقوم الجمهور بإيداع أموالهم في حسابات يمكن السحب منها عند الطلب ، وعلى البنك حماية هذه الودائع . ويمكن أن يستخدم البنك هذه الودائع على مسؤوليته الخاصة ، بعد الحصول على موافقة المودعين ، في مشروعات الرعاية الاجتماعية (ص ٦٩) ، والنوع الآخر من الودائع : هي الودائع طويلة الأجل ، وبحصل أصحاب هذه الودائع على أنصبهم في ربع البنك من اليوم الأخير من السنة ، حسب نسبة أموالهم المستثمرة ، وطول مدة الاستثمار (ص ٦٩) . ويدرك المؤلف أن البنك الإسلامي يمكن ، أن يستثمر في مؤسسة صناعية ، بحيث يكون البنك والمؤسسة شريكين متساوين في الربح والخسارة (ص ٧١) ، أما عن الخسارة : فلن الأفضل أن يحتفظ البنك الإسلامي - منذ البداية - بصدقوق إحتياط يمكنه من مواجهة كل التزاماته الناشئة من هذه الخسائر . كما هو متبع في الوقت الحاضر (ص ٨١) . ويجب عدم سحب أية مبالغ من حسابات المودعين والمستثمرين لمواجهة الخسارة (ص ٨١) ، ويجب أن ترد الخسائر في صندوق الاحتياط المذكور ، أو تحمل هذه الخسائر على حملة الأسهم بالبنك . إذ أنهم مسؤولون عن كل عمليات البنك (ص ٨١) ، وبالإضافة إلى ذلك ، ففي الصفحات من ٨٢ - ٩٢ وص ٩٨ ، يقترح المؤلف طرقاً عدة لمواجهة الخسائر ، إلا أنها لا تتعشى مع تعاليم الشريعة الإسلامية . ولا يمكن التسليم بها . وفي الفصل السابع : تناول المؤلف طرق ووسائل تقديم القروض إلى المستهلكين والمتوجين ، وكذلك ناقش المؤسسات الlarbوبية مثل «بنك التنمية الصناعية وشركة الاستثمارات الوطنية» . وإقترح المؤلف أن يكون البنك المركزي في أيدي الحكومة ، ويتولى الإشراف على جميع الأعمال المصرفية ، ويقوم باستثمارات المشروعات التي تقوم بها البنوك الخاضعة له . بدلاً من تقديم قروض لها . وكذلك سيشارك البنك المركزي في الأرباح والخسائر الخاصة بالبنوك الخاضعة له .

وتقوم الحكومة بدعوة الجمهور إلى تقديم رأس المال لتنفيذ مشروعاتها المختلفة ، ويتم توزيع الأرباح بالتناسب بين المستثمرين (ص ١٠٨) ، ولم يناقش الكاتب موضوع الخسائر .

وعلى الرغم من أوجه القصور الأساسية التي ذكرناها ، فإن المؤلف بذل محاولة طيبة ، فبعض المقترنات الواردة في الدراسة . تستحق الإهتمام والدراسة . وكذلك قام المؤلف بإنشاء مؤسسة لاربوبية في كراتشي ، وعلى الرغم من الجهد التي بذلناها للحصول على معلومات ، فإننا لم نتمكن من الحصول على تفاصيل عن عمل المؤسسة الحقيقية .

## (٦) بحث المدخرات والمصارف في الاقتصاد الإسلامي :

محمد أكرم : ورقة منشورة في مجلة شيراغ راه الشهرية ، المجلد ١٩ : عدد ٦٠٥ - مايو ويونيه (عام ١٩٦٥ م) ص ٦٣ - ٨٣ .

ويتناول البحث المدخرات في النظام الإسلامي الالاربوي ، كما يتناول مرونة عرض المدخرات بالنسبة للعوامل المسئولة عن تحديد نسبة المشاركة في الربح . وطرح المؤلف كذلك بعض الأراء الخاصة بنظام التأمين الحكومي والضمان الاجتماعي الذي تضطلع به الحكومة . والفكرة الخاطئة عن أن المصاربة تتضمن مشاركة الربح والخسارة ، أثرت على المناقشة بصورة عكسية . وقد ناقشتُ أيضاً بعض النقاط الواردة في هذا البحث ، في مقالٍ بعنوان : بعض جوانب الاقتصاد الإسلامي « شيراغ راه » عدد أكتوبر (عام ١٩٦٥ م) ص ١٩ - ٢٨ .

باللغة الانجليزية

Dr. Anwar Iqbal QURESHI: *Islam and the Theory of Interest*, Sh. (٧)  
Mohammad Ashraf, Lahore, 1946.

عرض المؤلف (في الصفحتين ١٥٩ - ١٦٠) آراءه حول البنوك في النظام الإسلامي ، وإقترح ضرورة أن تقوم الحكومة بأعباء النظام المصرفي كخدمة اجتماعية ، كما تقوم بأداء خدمات الصحة العامة والتعليم . وألا يقوم البنك بدفع أية فائدة لأصحاب الحسابات ولا يتقاضى أية فائدة على القروض التي يقدمها للمقترضين (ص ١٥٧) . وإقترح المؤلف بديلاً آخر .. هو أن تصبح البنوك شريكة لرجال الأعمال وتقسم معهم الحسائر (ص ١٥٨ - ١٥٩) ، ولم يذكر شيئاً عن موضوع المشاركة في الأرباح . واقتراح الكاتب - مستنداً إلى كاتب غربي - إصلاحاً في النظام النقدي ، وهو ضرورة فرض ضرائب على المدخرات حتى يمتنع الناس عن إدخار النقود وإفراطها بفائدة ، ويرى أن تستخدم النقود كوسيلة للتبادل (ص ١٦١) . ويعتني الكتاب على مقدمة كتبها : سليمان ندوي - وهي أكثر وضوحاً - عن النظام المصرفي الإسلامي ، إلا أنه عرف المصاربة بأنها « أن يقدم أحد الطرفين رأس المال ، والطرف الآخر العمل ، وبمشاركة الطرفان في الربح والخسارة .. وفقاً لنسبة محددة » .

Sheikh Mahmud AHMAD: *Economics of Islam*, Sheikh Mohammad Ashraf, Lahore, 1952. (٨)

اقتراح المؤلف - في الفصل السابع - إنشاء البنك على أساس المشاركة من المساهمين ، وألا يدفع أي عائد أو فائدة على الحساب الجاري . ويجب أن يكون هناك حساب آخر يودع فيها الجمهور على أساس المشاركة ، وتقسم الأرباح على نحو يحصل فيه حملة الأسهم على أرباح أكثر من المودعين (ص ١٥٦) . ويقوم البنك بتمويل رجال الأعمال على أساس المشاركة (ص ١٥٦ - ١٥٧) ، إلا أنه لم يتم تحديد أو توضيح مبدأ المشاركة ، وكذلك لم توضح مسؤولية كل طرف في حالة الخسارة . ويوصي المؤلف بإنشاء البنك كشركة مساهمة على أن تكون مسؤولية حملة الأسهم محدودة (ص ١٥٦) .

وبالنسبة لجسم الكمييات التجارية ، فقد اقترح أن يتم ذلك دون تقاضي أية فائدة ، وذلك باستخدام الودائع تحت الطلب لهذا الغرض (ص ١٥٩) . ويمكن أن تستقطب الحكومة رأس المال من الجمهور على أساس المشاركة في الربع لتنفيذ مشروعات التنمية (ص ١٥٣) ، أو أن تلجأ إلى التمويل بالعجز (ص ١٥٤) .

Mohammad UZAIR: *An Outline of 'Interestless Banking'*, Raihan Publications, Karachi, 1955, 21 pp. (٩)

قدم المؤلف إطاراً للنظام المصرفي اللازم ، يقوم على أساس المضاربة ، ويتmeshى مع الشريعة الإسلامية . ولم يتناول بالبحث البنك المركزي ودوره في الإطار المقترن . وفيما يتعلق بتوليد الائتمان : يرى المؤلف أنه لا ينبغي القيام باستثمارات في ودائع البنك الخاصة ، أو ما يقوم به من توليد للنقود المصرفية . وهذا اقتراح غير عملي ، ويستحق دراسة خاصة . وتحتوي الورقة على مناقشات مفيدة فيما يختص بالعلاقات النقدية الدولية (ص من ١٧ - ١٩) .

Mohammad ABDULLAH AL-ARABI: 'Contemporary Banking Transactions and Islam's Views Thereon', paper in *Islamic Review*, London, May, 1966, pp. 10-16, and in *Islamic Thought*, July, 1967, pp. 10-43. (١٠)

تناول الجزء الأكبر من المقال شرور الربا ، وكذلك تناول النظام المصرفي اللازم ، وعرض وصفاً موجزاً له (ص ٣٣ - ٣٤) . ويقوم النظام المصرفي المقترن . . على الأموال التي تجمع من الجمهور على أساس المضاربة . ويقدم البنك الأموال المتوفرة لديه ، وأموال حملة الأسهم . . إلى رجال الأعمال على أساس المضاربة . ويتناول مسألة توزيع الربح والخسارة على نحو يتفق والشريعة . وتناول في الجزء الأخير

م الموضوعات : الزكاة ، والنظام المصرفي الدولي ، ومشكلة تأمين البنوك . وفي الصفحات من ٤٠ - ٤٢ نقاش أعمال البنوك الصناعية والزراعية وبنوك الإدخار ، إلا أن إقتراحه - فيما يختص بالإدخار - يتضمن فائدة .

S.A. IRSYAD: *Interest-Free Banking*, Orient Press of Pakistan, Karachi (١١) (n.d.), 100 pp.

ترجمة إنجليزية لكتابه باللغة الأردية عن نفس الموضوع .

S. HASANUZZAMAN: 'Interest-Free Consumption Loans and Consumer Behaviour', in *Some Economic Aspects of Islam*, pp. 147-164, Umma Publishing House, Bahadurabad, Karachi 5, 1964. (١٢)

تناقش الورقة أثار التقلبات في أسعار الفائدة على طلب القروض الاستهلاكية ، وأشار المؤلف إلى الفكرة القائلة بأن الطلب على القروض في النظام المصرفي اللازمسي سيكون غير محدد . ويرى المؤلف عدم قيام هذه الفكرة على نظرية اقتصادية سليمة ، لأن تحديد هذا الطلب يتم ببعض العوامل الاقتصادية والاجتماعية التي تكون أكثر أهمية من سعر الفائدة .

## باللغة العربية

---

### ١٣ - خطوط رئيسية في الاقتصاد الإسلامي :

د. محمود أبو السعود : مكتبة متعوق إخوان - بيروت ( عام ١٩٦٥ ) .

على الرغم من أن موضوع النظام المصرفي اللازمسي لم يتم مناقشته في هذا الكتاب بصورة مباشرة ، فإن إستعراضها لهذا الكتاب يأتي من أنه يحتوي على رأي جذاب عن النظام النقدي . فالمؤلف يرى أن العيب الأساسي في النظام الاقتصادي الحديث ، عيب يفوق الفائدة ، وهو أن قيمة النقود لا تتناقص مع مرور الوقت ، في حين تتناقص قيمة السلع الأخرى ، ويمكن إزالة هذا العيب بتطبيق الزكاة ، أو عن طريق فرض ضرائب على النقود حتى تتناقص قيمتها مع الزمن .

ويرى المؤلف أن الوظيفة الأساسية للنقود ، هي أنها وسيلة للتبادل ، وليس أداة إختزان للقيمة ، ويرى المؤلف أن المفهوم الأخير للنقود ، هو أساس الشرور ، ويمكن إزالته عن طريق فرض الضرائب على المبالغ المتراكمة . وقدم إقتراحاً عملياً وهو إدخال ( نظام النقود المختومة ) . وبموجب هذه الطريقة ، فإن

أي شخص يحتفظ بورقة نقدية من فئة عشر روبيات . . مثلاً . لمرة شهر ، عليه أن ياصنف عليها طابعاً بقيمة محددة ، إذا رغب في استخدامها من جديد . وبعبارة أخرى : فإن كل النقود غير المتداولة (أي المكتوزة) ينبغي أن تفرض عليها ضريبة شهرية . ونتيجة لذلك . فإن النقود ستكون متداولة ، ونتيجة هذه الاصلاحات فإن الوظائف التي يقوم بها البنك ستتغير بصورة محسنة . وبهذه الطريقة يمكن أن يقوم الجمهور بإدخار فوائضه المالية لدى البنوك التجارية ، لاستفادة منها المشروعات القائمة على أساس المشاركة في الربع (ص ٥١) .

أما الخسائر في المشروعات : فإن إهتمال حدوتها سوف يكون قليلاً في النظام المقترن (ص ٥٢) .

#### ١٤ - هل يمكن إنشاء بنك إسلامي لا يقوم على الربا :

بحث كتبه د . محمود أبو السعود : الناشر : مكتبة المنار - الكويت (التاريخ غير مذكور) . والدكتور أبو السعود هو أحد الاقتصاديين المعروفين الذين كتبوا وفكروا في موضوع المصارف الإسلامية ، ونشرت له مجلة « المسلمين » مقالات عدّة عن هذا الموضوع ، وقد استفسر بعض الناس عن موضوع إنشاء البنوك الالاربوبية في الكويت . ويتضمن الكتيب إجاباته عن هذه الاستفسارات والأسئلة . وقد سبق شرح آرائه عن الاصلاحات الواجب إجراؤها في النظام المعاصر في كتابه أعلاه (المراجع ١٣) . أما هذا الكتيب . فإنه يرى أنه مالم يتم إصلاح النظام الحالي ، فسيكون من الصعب تقييم النظام المصرفي الحالي من التلويث بالفائدة . وأكبر المشكلات التي سنواجهها . . ستكون عملية توفير القروض . فلو تم منع القروض لأصحاب المشروعات على أساس المشاركة في الربع ، فإن القوانين السائدة تمنع البنوك - من القيام مباشرة بالمشروعات لحماية حقوق المودعين . وفي نهاية مجده (ص ١٨ - ١٩) إقترح المؤلف قيام مؤسسة على التعاون ، إلا أنها لن تكون بنكاً . بل مؤسسة استثمار رؤوس أموال ، ولم يناقش دقائق هذا النظام .

#### ١٥ - العاملات المصرفية ورأي الإسلام فيها :

بحث كتبه محمد عبد الله العربي : مجلة الازهر - القاهرة (محرم ١٩٨٥ هـ - مايو ١٩٦٥ م) الورقة التي أشرنا إليها بالإنجليزية من قبل (رقم ١٠) هي ترجمة هذه الورقة التي قدمت باللغة العربية في المؤتمر الثاني لمجمع البحوث الإسلامية بالقاهرة .

#### ١٦ - عوامل النجاح في المصارف الالاربوبية : (٢)

بحث كتبه محمد عزيز : الناشر : مكتبة المنار - الكويت (التاريخ غير مذكور) . ناقشت هذه الورقة أربعة موضوعات :

٢ - هذه الملزمه هي في أغلب الظن ترجمة عربية لمقال كتبه د . محمد عزيز .

- (أولاً) توفير الأموال للبنوك الالاربوبية .
- (ثانياً) عرض المدخرات في حسابات البنوك .
- (ثالثاً) هل هناك مخاطر للخسارة أكبر مما هي في النظام المصرف الالاربوي ؟
- (رابعاً) كيفية المحافظة على حسابات هذه البنوك .

لقد أكد الكاتب أنه . . في الاقتصاد الالاربوي . . سيكون الميل إلى الاستهلاك أقل مما هو الحال في الاقتصاد المعاصر ، مما يؤدي إلى زيادة الإدخار (ص ١٠) وهذا بالطبع . . قول مختلف فيه . لهذا السبب ولغيره من الاسباب ، فإن البنوك الالاربوبية ستلتقي وداعم أكبر من البنوك الربوبية (ص ١٢) . وفي الصفحات ١٤ - ١٨ أشار المؤلف إلى بعض الإجراءات التي من شأنها أن تؤدي إلى زيادة شعبية البنوك الالاربوبية بين الناس ، وتقنعهم بأن يصيروا مودعين بها .

وفي الصفحات من ١٩ - ٢٦ ناقش موضوع إمكان حدوث خسائر كبيرة في البنوك الالاربوبية بالمقارنة بالبنوك المعاصرة . وفي خلال تحليل عملي ونظري : أوضح المؤلف أنه لا أساس لهذا التخوف في العصر الحديث ، فإن المشروعات توسيس بطريقة علمية ، تجعل فرص حدوث الخسارة بعيدة عن الناحية العملية ، بالإضافة إلى ذلك . . فإن البنك تقوم باستئجار مواردها في عدد من المشروعات ، فإذا تعرض أحد المشروعات لخسارة ، فإن إجمالي عمل البنك لا يغير بالضرورة عن خسارة ، أما بالنسبة للتعرض للخسارة - بسبب تقلبات الأسعار - نتيجة الكساد الاقتصادي . فإن البنوك الربوبية - هي أيضاً - معرضة مثل هذه المخاطر . لذلك . . فإن مثل هذا الموضوع لا يستحق المناقشة في النظائر . ويمكن القول بأن إنشاء النظام المصرف الالاربوبوي سيساعد على الحد من الأزمات التجارية . والصفحات الأخيرة من ٢٦ - ٣٣ تتعلق بنظام المحاسبة في النظام الجديد ، وتحتوي على مقتراحات مفيدة .

والورقة إسهام هام في هذا الموضوع ، إلا أن معالجتها لمسؤولية رجال الأعمال ، الذين سوف يتعاملون مع المصارف ، لم تتناول الأسس الشرعية للمضاربة (ص ٢٠ ، ٢٣) .

## ١٧ - اللجنة التحضيرية لمشروع بيت التمويل :

الكويت : الناشر : المكتبة العصرية بالكويت (التاريخ غير مذكور) .

بذلت الجهد - في السنوات القليلة الماضية - لإنشاء بنك لاربوي بالكويت ، وإشتراك في هذه الجهد بعض خبراء الاقتصاد وعلماء الفقه الإسلامي . لذلك . . فإن الكتيب هو مذكرة أساسية عن البنك نشر للدراسة وطلب المشورة ، وسوف يتم إنشاء البنك «كشركة مساهمة » بموجب القوانين السائدة ، ومن أهدافه أنه يقوم بكل الوظائف المصرفية على أساس لاربوي ، وذلك بطرح مشروعات مربحة من أمواله ، كذلك يقوم بتمويل المشروعات الأخرى ، التي يمكن أن تحقق ربحاً على أساس لاربوي (الفقرة ٤) ولإنشاء هذا البنك ، فإن ١٠٠,٠٠٠ سهماً ستطرح للبيع ، قيمة كل سهم منها ١٠ دنانير ،

حتى يمكن تكوين رأس مال يصل إلى مليون دينار . ولا يسمح لأي شخص بشراء أسهم تزيد قيمتها على ٥٠٠٠ دينار . وتدار الشركة بمجلس إدارة يتكون من ثمانية أعضاء إلى إثني عشر عضواً ، يتم اختيارهم عن طريق الجمعية العمومية للمساهمين ، ويجب أن يكون كل عضو من أعضاء المجلس ممتلكاً لألف سهم على الأقل .

ويلتزم حملة الأسهم بقبول جميع قرارات مجلس الإدارة ، وكذلك بالمبادئ المتضمنة في لوائح البنك (الفقرة ١٦) . ويقوم البنك بفتح نوعين من الودائع للجمهور . فالذين يودعون أموالهم بشرط عدم استئثارها في أي عمل مربع يمكنهم سحب هذه الأموال في أي وقت ، وهذا الحساب شيء بالحسابات الجارية وحسابات الادخار بالبنك (الفقرة ٥٧) . أما الذين يرغبون في تفويض البنك باستئثار أموالهم في بعض الأعمال ، يمكنهم كذلك تفويض البنك في إستئثار أموالهم في بعض الأعمال والمشروعات الخاصة (الفقرة ٥٨) .

وهذه الودائع يمكن إعادةها خلال مدة محددة أو غير محددة . أما الودائع التي يمكن إعادةتها في مدة محددة ، فلابد من تحديد مدة الإشعار . واللجنة الإدارية هي التي تقرر في الطلب الخاص بسحب الودائع قبل تاريخ الاستحقاق . لكن – في مثل هذه الحالات – يجب أن يتنازل عن ربع السنة الجارية أو جزء منه (الفقرة ٥٨) . والشركة لها سلطة الاستئثار في جميع أنواع المشروعات . ولا يسمح لها باستئثار ما يزيد على ٥٪ من مجموع رأس مالها في المشروع الواحد ، ولا يسمح لها أيضاً باستئثار ما يزيد على ٣٠٪ من مجموع رأس مالها في مشروعات طويلة أو متوسطة الأجل (الفقرة ٦٣) . ويدخل في عمليات البنك جميع المشروعات التجارية والزراعية والتعدينية وإستغلال الاراضي والنقل الجوي والهلي والصفقات في الممتلكات غير المقوله والتأمين . . . إلخ (الفقرة ٦٥) . ويقدم البنك قروضاً لمشروعات الانتاج الصغيرة بدون فوائد أو ربح (الفقرة ٥٩) وسيقوم البنك بفتح حساب للزكاة ، ليودع فيه أصحاب الحسابات وغيرهم زكواتهم التي ستتفق طبقاً لأحكام الشريعة الإسلامية (الفقرة ٧) . وسيتم إعداد حساب أرباح الشركة سنوياً ، ويضم لهذا الغرض رأس المال المستثمر لاغراض الربح مع رأس مال المساهمين . وإذا كان إجمالي الربح أكثر من ٢٠٪ فيدفع للمساهمين ربح إضافي على رأس مالهم ، ويكون الحد الأدنى لهذا هو ١٠٪ (الفقرة ٥٩) وينظم القسم الثاني عملية توزيع الأرباح .

(الفقرة ٧٧) : تخصيص نسبة معينة بحدتها مجلس الإدارة مقابل إهلاك أصول الشركة ، وبنفس الطريقة يحفظ بجزء معين من الربح لواجهة الالتزامات القانونية للشركة تجاه

العاملين بموجب قوانين العمل ويقررها مجلس المساهمين .

(الفقرة ٧٨) : توزيع الربح الصافي ، وسيتم وفقاً للخطوات التالية :

(أولاً) : ١٥٪ للإحتياط الإلزامي .

(ثانياً) : ١٠٪ للإحتياط الاختياري .

(ثالثاً) : يخصص مبلغ ٥٪ من رؤوس أموال المساهمين كدفعة أولى من الربح لهم .

(رابعاً) : وبعد استقطاع الجزء المذكور بعاليه من الربع . تخصص الجمعية العامة للمساهمين دفع مكافأة أعضاء مجلس الإدارة بنسبة لا تتجاوز ١٠٪ من الرصيد المتبقى .  
(خامساً) : يوزع رصيد الأرباح المتبقى بين المساهمين كأرباح إضافية . وإذا رغبت لجنة الإدارة . فإنه يمكن تحويل الجزء السالف الذكر من الأرباح . إلى حساب العام القادم . أو استخدامه لمواجهة أية مصروفات طارئة .

(الفقرة ٨٠) : يستخدم صندوق إحتياط الطواريء وفقاً لقرارات الجمعية العامة للمساهمين . ولا يوزع صندوق الاحتياط الإلزامي بين المساهمين على أية حال . وفي حالة عدم تحكيم البنك من توزيع نسبة الربع المذكورة بعاليه (وقدرها ٥٪) فيمكن استخدام هذا الصندوق المذكور .

ولم تتضمن اللوائح : من الذي يتحمل الخسائر . وربما كان ذلك لاشتمال قوانين الكويت المتعلقة بالشركات عليها . ومن الواضح على أية حال من (الفقرة ٨٠) أن مبدأ توزيع الربح قد صمم بطريقة تؤدي إلى تعويض الخسائر . بالاحتفاظ بجزء من الأرباح في شكل إحتياط . حتى لا يتعرض أصحاب الحسابات أو المساهمين لأية خسارة . وفي حالة الأرباح «غير العادية» فإن المساهمين سيتلقون أرباحاً تزيد على ما يتلقاه أصحاب الحسابات . كذلك يحق للمديرين أن يتلقوا عوائد خاصة مقابل خدماتهم الجليلة . إلا أن هذا العائد سوف يتم فقط بعد دفع ٥٪ كربح أولي إلى المساهمين وأصحاب الحسابات .

## ١٨ - مشروع بيت التمويل الكويتي :

لم يذكر اسم الناشر أو التاريخ (١٢ صفحة) . وقد نشر هذه الورقة بيت التمويل الكويتي . وبعد مقدمة موجزة عن المشروع . ذكرت الورقة شرحاً تفصيلياً للمعامل التي أدت إلى صياغته . وأن أساس الإتفاق الخاص بتوفير رأس المال للبنك من المساهمين هو المضاربة (ص ١١) . وفي (ص ١٠) نصت على أن يكون موقف أصحاب الحسابات في البنك هو كموقف المساهمين .